وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.
تخصص:تمويل التنمية.

تحت عنوان:

سياسة ترشيد الإنفاق العام في ظل الصدمات السعرية للنفط

-دراسة حالة الجزائر-

من إعداد الطالبات:إشراف الأستاذة:

إيمان فرج
زهية فهادة.

حسين كشيتي.

الموسم الجامعي: 2015 – 2016

الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر لله عزوجل الذي وهب لنا الصحة والعافية وأنار لنا درب العلم

والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا

في إنجاز هذا العمل

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف حسين كشيتي صاحب الفضل بعد الله

على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة خلال

كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل، فله منا كل التقدير والإحترام.

وكذلك جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية،

وكل من ساهم من قريبأو من بعيد ولوحتى بكلمة فيانجاز هذهالمذكرة .

الإهداء

"اللهم إني احمدك حمدا كثيرا"

إلى من علمتني معني الحنان والروح الرفيقة

والمشاعر اللطيفة إلى الشمعة التي أضاءت لي نور طريقي واسعدتني طول حياتي إلى "أمي" التي كانت عونا ودفئا بين أضلعي إلى من سهرت وتحملت لأجلى مشقة الحياة إلى رفيقتي وصديقتي

"أمي الحبيبة الغالية" أطال الله في عمرها".

إلى من حبهما يجري في عروقي ويفرح بذكرهما فؤادي إخوتي الأعزاء

عبد الحق، عبد الرزاق أتمنى لهم طوال العمر والتوفيق والسداد

إلى مصابيح العائلة التي أشارك معهم هموم الدنيا وأفراحها وعشت معهما صدق المحبة والعطاء والحنان والذي أعتبرهم سندي في هذه الحياة ومصدر إلهامي وحبي: وئام، ومايا (مريا)، سرين.

حفظهم الله وبلغهم سبل الرشاد والفلاح.

إلى كل الأهل والأقارب كل بإسمه إلى كل الصديقاتو أصدقاء الدفعة خاصة: "مروة"، عبدو، غاني"حسام "

والى أعز صديقة آسيا ، إلى شريكتي وصديقتي: زهية

وفي الأخير نرجوا من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا

ونرجوا التوفيق من صاحب التوفيق سبحانه

وتعالى.

إيـــــمان

إهداء

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية

وخاتم الأنبياء والمرسلين مُحَمَّد ﷺ وعلى اله وصحبه أجمعين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي: إلى أطهر وجه على هذا الكون وأسمى قلب في هذا الوجود، إلى من أهدتني نور عينيها لأرى بهما الدنيا إلى من غمرتني بعطفها وروتني بدموعها، إلى منبع صمودي وقوتي وسر نجاحي، إلى نبع الحنان وتصحية والعطاء" أمي العزيزة" أطال الله في عمرها

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، إلى حكمتي و علمي

إلى أدبي و علمي، إلى طريقي المستقيم، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار، إلى الذي كان سندي "أبي الغالي"أطال الله عمره و أبقاه تاجا فوق رأسي.

إلى من بهم أكبر و عليهم أعتمد ، إلى الشموع المضيئة "أخواتي ": سليمة ، حليمة ،ريمة ،أميرة ،إسمهان نسرين ، ياسمين.

و إلى بهجة الدار و الروح الغالية بنات أختي: نهى و رحمة وعبد الرحيم.

إلى من رافقتني في هذا العمل،و سرت معها الدرب خطوة خطوة: إيمان.

إلى رفيقاتي ، صاحبات القلب الطيب: هاجر، آسيا، مروى.

وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي، من وقفوا بجانبي و أمنوا بنجاحي من الأهل و الأصدقاء.

زهـــية

– الملخص:

يعتبر قطاع النفط أحد أهم مصادر الطاقة والأكثر إستعمالا على المستوى العالمي، ويزداد الطلب عليه في الإقتصاديات الصناعية التي تستورد جزء أو كل إحتياجاتها منه من الدول المصدرة له، حيث يخضع سعر النفط كغيره من السلع إلى مبدأ العرض والطلب، إضافة إلى عوامل أخرى غير قتصادية، وغالبا مايتعرض سعر البرميل من النفط لصدمات عديدة في أسعاره التي تؤثر على توقعات العرض والطلب وتؤثر على أسعاره إرتفاعا وإنخفاضا ولعل أهم تلك الصدمات ما يحدث في الوقت الراهن، حيث عرفت السوق النفطية تراجعا كبيرا في أسعار النفط أثر تغير أسعار النفط على بعض المؤشرات الإقتصادية ومنها الموازنة العامة للدول التي تعتمد في تمويل إيراداتها على العائدات النفطية، مما إستوجب على جل الدول إتباع سياسات وإستراتيجيات جديدة كان من بينها سياسة ترشيد الإنفاق العام،وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد في تنفيذ خططها التنموية على النفط خاصة وأن 98% من إيرادات الدول تأتي من قطاع المحروقات، والذي يعتبر مورد نابض الناتج عن الإستهلاك الواسع له من طرف الدول الصناعية، لذا فالأمر يستوجب التفكير والإهتمام والبحث عن إستراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات، والتي تعتبر مسألة ضرورية للجزائر، بحيث أن الجزائر تمتلك كل المقومات للخروج من إقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى إقتصاد متنوع، ناهيك عن اتباع سياسات الترشيد في مجال الإنفاق، والسياسات الإقتصادية الكلية الأخرى.

الكلمات المفتاحية:النفط، سعر النفط، السوق النفطية،الصدمة السعرية للنفط، سياسة ترشيد الإنفاق، الطاقات البديلة.

Summary: Oil sector is considered one of the most important sources of energy and the most commonly used on a global level, are increasingly in demand in the industrialized economies that import part or all of its needs from the exporting countries, where it is undergoing the price of oil, like commodities to the principle of supply and demand, in addition to factors other than economic, and often subjected price of a barrel of oil for many shocks in prices that affect the supply and demand outlook and the impact on oil prices rose and fell, and perhaps the most important of these shocks what is happening at the moment, where I knew the oil market, a big drop in oil prices, the impact of changing oil prices on some of the economic indicators, including the general budget of the states that rely on financing its revenues on oil revenues, which necessitated the most countries follow the new policies and strategies among them was the policy of rationalizing public spending, and Algeria is among the countries that depend on the implementation of development plans for oil, especially since 98% of the revenues of states come from the hydrocarbon sector, which is a pulsed resource resulting from the widespread consumption him by the industrialized nations, so it is requires thinking and attention and the search for a primitive strategies to the hydrocarbon sector, which is considered an important issue in Algeria, so that Algeria Temtk all the ingredients out of the economy yield depends on oilto diversified economy, let alone pursue rational policies in the area of spending, and economic policies and other college.

Keywords: of oil, the price of oil, the oil market, the oil price shock, the policy of rationalizing expenditure, and alternative energies

.

المحتوى	الصفحة
كلمة الشكر.	
الإهداء.	
الملخص.	
قائمة المحتويات.....	VI- I
قائمة الجداول.....	VIII-VII
قائمة الأشكال.....	IX
قائمةالملاحق.....**مقدمة**	**x**
عامة.....	**أ–ج**
الفصل الأول: الإطار النظري للنفط والسوق النفطية.	**36–08**
تمهيد.....	**08**
المبحث الأول: مدخل نظري حول النفط.....	**09**
المطلب الأول: تعريف النفط.....	**09**
المطلب الثاني: أصل النفط.....	**10**
أولا: نظرية النشأة غير العضوية للنفط	**10**
ثانيا: نظرية النشأة العضوية للنفط.....	**11**
المطلب الثالث: تواجد المادي للنفط في الطبيعة.....	**11**
أولا: صورة سائلة.....	**11**
ثانيا: صورة الغازية.....	**12**
ثالثا: أنواع النفط في الطبيعة.....	**12**
المطلب الرابع: أهمية النفط.....	**14**
أولا: الإهميةالإقتصاديةوالإجتماعية.....	**14**
ثانيا:الأهمية السياسية والعسكري.....	**15**
ثالثا: أهميته كمصدر من مصادر التمويل.....	**15**
المبحث الثاني: الصناعة النفطية.....	**16**
المطلب الأول: مفهوم الصناعة النفطية ومميزاتها.....	**16**
أولا: مفهوم الصناعة النفطية.	**16**
ثانيا:مميزات الصناعة النفطية.....	**16**

المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية.....	**17**
أولا: مرحلة البحث والتنقيب.....	**17**
ثانيا: مرحلة الإستخراج أو الإنتاج النفطي.....	**17**
ثالثا:مرحلة النقل النفطي**...**.....	**17**
رابعا: مرحلة التكرير أو التصفية النفطية.....	**18**
خامسا: مرحلة التسويق والتوزيع.....	**18**
سادسا: مرحلة التصنيع البتروكيماوية.....	**18**
المطلب الثالث: الإنعكساتالإقتصاديةوالإجتماعية للصناعات النفطية.....	**18**
المطلب الرابع: الإحتياطي النفطي.....	**20**
أولا: تعريف الإحتياطي النفطي العالمي.....	**20**
ثانيا: أنواع الإحتياطي النفطي.....	**20**
ثالثا: تقدير الإحتياطي النفطي.....	**20**
رابعا: الإنتاج النفطي.....	**21**
المبحث الثالث: السوق النفطية.....	**23**
المطلب الأول: ماهية السوق النفطية.....	**23**
أولا: التطور التاريخي لسوق النفطية.....	**23**
ثانيا: تعريف السوق النفطية العالمية.....	**24**
ثالثا: خصائص السوق النفطية.....	**25**
المطلب الثاني: أنواع السوق النفطية العالمية.....	**25**
أولا: الأسواق الفورية للنفط.....	**25**
ثانيا: الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة).....	**25**
المطلب الثالث: الفاعلون في السوق النفطية (أهم المتعاملين فيها).....	**25**
أولا: من ناحية الدول المنتجة.....	**26**
ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة.....	**28**
المطلب الرابع: التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية.....	**30**
أولا: توقعات الطلب.....	**31**
ثانيا:توقعات العرض.....	**33**
ثالثا: العوامل الأساسية التي تعزز سوق النفط حتي عام 2030.....	**34**
الخلاصة.	

الفصل الثاني: الصدمات السعرية للنفط وآثارها على السياسات الحكومية.	71-38
تمهيد.....	38
المبحث الأول: محددات سعر النفط في ظل الصدمات السعرية للنفط.....	39
المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه.....	39
أولا: مفهوم السعر النفطي.....	39
ثانيا: أنواع السعر النفطي.....	39
المطلب الثاني: تطوارات أسعار النفط خلال الفترة ().....	40
المطلب الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط.....	41
أولا: الطلب النفطي.....	41
ثانيا: العرض النفطي.....	42
ثالثا: عوامل أخرى.....	43
المطلب الرابع: الصدمات السعرية للنفط.....	44
أولا: الصدمة النفطية الأولى 1973-1974..... .	44
ثانيا: الصدمة النفطية 1979-1980.....	46
ثالثا: الصدمة النفطية المعاكسة 1986.....	47
رابعا: الصدمة النفطية الخليجية 1990- 1991.....	48
خامسا: الصدمة النفطية لسنة 2008.....	49
سادسا:الصدمة النفطية الأخيرة 2014.....	49
المبحث الثاني: تأثير إنخفاض أسعار النفط على السياسات الحكومية للدول المنتجة.....	55
المطلب الأول: الفساد ولعنة الموارد.....	55
المطلب الثاني: إنعكساتإنخفاض أسعار النفط على صادرات والحساب الجاري.....	54
أولا: الصادرات.....	54
ثانيا:الحساب الجاري.....	55
المطلب الثالث: إنعكاسإنخفاض أسعار النفط على معدلات النمو ومخططات التنمية.....	57
أولا: معدلات النمو.....	57
ثانيا: مخططات التنمية.....	58
المطلب الرابع:تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة.....	59
المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام وواقعه في الدول النفطية.....	61
المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام وأهدافه.....	61

أولا: مفهوم ترشيد الإنفاق العام.....	**61**
ثانيا: أهداف ترشيد الإنفاق العام.....	**62**
المطلب الثاني: خطوات ترشيد الإنفاق العام وعناصره.....	**62**
أولا: خطوات ترشيد الإنفاق العام.....	**62**
ثانيا: عناصر ترشيد الإنفاق العام.....	**63**
المطلب الثالث: متطلبات ومبررات ترشيد الإنفاق العام.....	**64**
أولا: متطلبات ترشيد الإنفاق العام.....	**64**
ثانيا: ممبررات ودواعي ترشيد الإنفاق العام.....	**65**
المطلب الرابع: ترشيد الإنفاق العام وواقعه في الدول المنتجة(تجاربة عربية).....	**66**
أولا: سياسة ترشيد الإنفاق العام في السعودية.....	**66**
ثانيا: سياسة ترشيد الإنفاق العام في الكويت.....	**68**
خلاصة.	
الفصل الثالث: واقع سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الصدمات السعرية للنفط.	**109-73**
تمهيد:.....	**73**
المبحث الأول: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري.....	**74**
المطلب الأول: تطور القطاع النفطي في الجزائر.....	**74**
أولا: لمحة تاريخية عن تطور قطاع النفطي في الجزائر.....	**74**
ثانيا: التأميم والسياسة النفطية بعد التأميم.....	**74**
المطلب الثاني: إمكانيات النفطية للجزائر.....	**74**
أولاّ: إحتياطي الجزائر من النفط.....	**74**
ثانيا: إنتاج النفط.....	**75**
ثالثا: حجم الصادرات.....	**75**
المطلب الثالث: مميزات النفط في الجزائر.....	**76**
أولا: القرب من السوق.....	**76**
ثانيا: الجدوة والنوعية.....	**78**
ثالثا:التكاليف.....	**80**
المطلب الثالث: أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري.....	**80**
أولا: أهمية النفط في التجارة الدولية.....	**81**

ثانيا: أهمية الجباية النفطية.....	82
ثالثا: أهمية النفط في القطاع.....	82
المبحث الثاني: تأثير الصدمات السعرية للنفط على الإقتصاد الجزائري.....	83
المطلب الأول: تأثير الصدمة النفطية المعاكسة 1986 على الإقتصاد الجزائري.....	83
أولا: تأثير الميزانية العامة.....	83
ثانيا: ميزان المدفوعات.....	84
ثالثا: معدلات النمو الإقتصادي.....	84
رابعا: المديونية الخارجية.....	85
المطلب الثاني: تأثير الصدمة النفطية لسنة 2008 على الإقتصاد الجزائري.....	86
أولا: إنعكاس الصدمة النفطية 2008 على رصيد الميزانية.....	86
ثانيا: إنعكاس الصدمة النفطية 2008 على الميزان التجاري.....	87
ثالثا: إنعكاس الصدمة النفطية 2008على الإستثمرات الأجنبية المباشرة.....	87
المطلب الثالث: إنعكسات الصدمة النفطية الأخيرة 2014 على الإفتصاد الجزائري.....	88
أولا: إنعكسات الصدمة على الناتج المحلى والإحتياطات الرسمية.....	88
ثانيا: إنعكسات الأزمة على الميوازنة العامة للدولة.....	88
ثالثا: إنعكسات الصدمة النفطية على قطاع التجارة الخارجية.....	89
رابعا: إنعكاسإنخفاض أسعار النفط على سعر الصرف والقدرة الشرائية.....	90
خامسا: إنعكساتإنخفاض أسعار المحروقات على المديونية العامة والبرامج العمومية..	91
المبحث الثالث:واقع ترشيد الإنفاق العام في ظل الصدمات السعرية للنفط الجزائر.....	92
المطلب الأول: آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.....	92
أولا: وضوح الأدوار والمسؤوليات.....	92
ثانيا: علانية عمليات الموازنة.....	93
ثالثا: إتاحة المعلومات للإطلاع العام.....	93
رابعا: ضمانات موضوعية.....	93
المطلب الثاني: دوافع عملية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.....	93
أولا: التقليل من مخاطر نقص الإيرادات المقدرة في الموازنة العامة.....	93
ثانيا: تحقيق عدالة التوزيع للنفقات.....	94
المطلب الثالث: سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من خلال موازنة العامة للدولة.....	94
أولا: تحليل النفقات العامة للجزائر في سنة 2006-2010.....	94

ثانيا: تحليل النفقات العامة في الجزائر في سنة 2011-2015.....	**95**
ثالثا: تحليل النفقات العامة حسب قانون المالية 2016.....	**96**
المطلب الرابع: البدائل المتاحة لمواجهة الصدمات السعرية للنفط.....	**98**
أولا: الطاقات البديلة.....	**98**
ثانيا: الطاقات المتجددة.....	**100**
ثالثا: التنويع الإقتصادي(القطاعات خارج المحروقات).....	**103**
رابعا: صندوق ضبط الإيرادات.....	**107**
خلاصة.	
الخـــاتمة	
قائمة المراجع.....	
الملاحق.....	

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
01	درجة الكثافة النوعية والكثافةapi لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية....	14
02	الإنتاج النفطي في العالم حسب المناطق (الوحدة ألف ب ي).....	22
03	إنتاج النفط بمناطق خارج opec 2005-2006.....	28
04	توقعات العرض والطلب على النفط لأوبك من سنة 2007 إلى2030.....	34
05	توضيح تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة(2000-2013).....	40
06	تغيير أسعار النفط الشهرية للفترة(2015-2015).....	50
07	أرصدة الحساب الجاري في دول مجلس التعاون (% من الناتج المحلي الإجمالي).....	56
08	أرصدة الحساب الجاري في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط(% من الناتج المحلي الإجمالي).....	56
09	معدلات النمو الحقيقي لدول مجلس التعاون (% في الناتج المحلي الإجمالي).....	57
10	معدلات النمو الحقيقي لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط (التغير في الناتج المحلي)	58
11	أرصدة ا لموازنة العامة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعامين 2014 و 2015 من إجمالي الناتج المحلي.....	59
12	أرصدة الموازنة العامة في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط.....	60
13	تطور إحتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة 2006-2014.....	77
14	مقارنة بين النفط الجزائري وبعض نفوط دول الدول أخرى.....	80
15	إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري.....	81
16	المديونية الخارجية للجزائر(1985-1991 مليار دولار).....	85
17	إنعكاس الصدمة النفطية لسنة 2008 على رصيد الميزانية.....	86
18	إنعكاس الصدمة النفطية 2008 على المميزان التجاري.....	87
19	إنعكاسات الأزمة على الناتج المحلي والإحتياطات الرسمية إنعكاسات الأزمة على الموازنة العامة للدولة.....	88
20	إنعكاسات الأزمة على الموازنة العامة للدولة.....	89
21	إنعكاسات الصدمة النفطية على قطاع التجارة الخارجية.....	89
22	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة.....	90
23	إنعكاسات الأزمة على المديونية العامة والبرامج العمومية.....	91
24	تطور النفقات العامة 2006-2010.....	95
25	تطور النفقات العامة 2011-2012.....	95

26	التوازنات الإقتصادية حسب قانون المالية 2016.....	98
27	توزيع إحتياطي الجزائر من الغاز الصخري القابل للأستخراج حسب الأحواض.....	99
28	إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر.....	100

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
01	إحتياطات النفط في العالم 2009–2013. مليار برميل عند نهاية السنة.....	21
02	توقعات الطلب العالمي على النفط لسنوات 1995–2020	32
03	كبار مستورد النفط.....	53
04	كبار مصدري النفط لسنة 2013 (مليون برميل / اليوم).....	54
05	الإنفاقات المعتمدة من طرف السعودية الفعلية والمدرجة.....	67
06	ترشيد الإنفاق العام في مختلف القطاعات.....	68
07	الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام في السبع دول العربية الأولى لسنة 2013.....	77
08	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال (2006–2014).....	78
09	رصيد ميزان المدفوعات الجزائرية في الفترة (1985–1990).....	84
10	معدلات النمو الإقتصادي للجزائر(1985–1990).....	85
11	نسب مشروع طاقة الشمسية المنتظرة من مشروع الطاقة المتجددة2011–2030...	101
12	نسب مشروع الطاقة الشمسيةالمنتظرمن مشروع الطاقة المتجددة2011–2030.....	101
13	نسب مشروع طاقة الرياح المنتظر من مشروع الطاقة المتجددة 2011–2030.....	103
14	مساهمة القطاع السياحي في الناتج الوطني الخام.....	105
15	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام.....	106

الرقم	عنوان الملحق
01	إحتياطات النفط في العالم 2009–2013(مليار برميل عند نهاية السنه
02	توقعات الطلب العالمي على النفط لسنوات 1995–2020.
03	الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام في دول العربية الأولى
04	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2006– 2014
05	رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (1985–1990)
06	معدلات النمو الإقتصادي للجزائر (1985–1990)
07	مساهمة القطاع السياحي في الناتج الوطني الخام
08	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام

– تمهيد:

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية للصناعة، حيث يؤثر في جميع أوجه نشاط الاقتصاد، كما كان للنفط الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية العالمية باعتباره محركا للسياسة والاقتصادية وحتى العسكرية في العالم أجمع ، ناهيك عن الأهمية التي يؤديها النفطفي الإقتصاد العربي ،أين تشكل العائدات النفطية العمود الفقري لإ قتصاديات أغلبية الدول العربية المنتجة له والمحرك الأساسي لعمليات التنمية فيها، ونظرا لكون أسعار النفط تتميز بتقلبات حادة وتحولات جذرية في الأسوق النفطية العالمية، فقد شكلت الصدمات النفطية تحيا كبيرا للمتدخلين في هذه الصناعة، وهذا راجع في أغلب الأحيان إلى العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط، كما ساهم النفط في رسم إقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، مما أثر ويؤثر على السياسات الإقتصاديةلتلك الدول خاصة منها التي تعتمد على إيرادات النفطية هذا المورد الطبيعي التي يمتاز بالنضوب في تمويل موازناتها العامة، وبالتالي تعرضها للعجز والاختلال المالي في حالة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وكنتجة لذلك أصبح الإهتمام بالإنفاق الحكومي في العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط ذو إرتباط طردي مع أسعارها ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تغير سياسة الإنفاق العام في الدولة تبعا لتغير أسعار النفط، مما دفع بالحكومات إلى التفكير في سياسة ترشيد إنفاقها العام بإتباع سياسة مالية متوازنة، تدعو إلى ضبط الإنفاق وترشيده، والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة.

– إشكالية الدراسة:

وبإعتبارالجزائر إحدى الدول الريعية والتي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط الخام، بإعتبارها تمتلك مخزونا كبيرا جعلها تحتل مكانة هامة ضمن الدول المنتجةوالمصدرة للنفط، الأمر الذي يعتبر نعمة ونقمة في نفس الوقت، حيث يشكل النفط حوالي 98%من الصادرات،وتمثل عائدات النفط أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي، و 95% من إجمالي عائدات الصادرات الجزائرية، و 60% من إيرادات الموازنة، وتعتمد البلاد على عائدات النفط لتمويل خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل السلطات تركز معظم استثماراتها في قطاع المحروقات (قطاع النفط والغاز)على حساب القطاعات الأخرى هذا من جهة،ومن جهة أخرى فإن هذا الوضع جعل من الاقتصاد الوطني رهينة تقلبات أسعار النفطوالتي تتحدد في الأسواق العالمية بتأثير عوامل عدة، الأمر الذي أثر بشكل كبير على تمويل مختلف المشاريع التنمويةالمسطرة، وتجميدها أو تأجيلها أو إلغائها،بإعتبار أن الجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير علىسياسة الانفاق العام في تمويل خططها التنموية، الأمر الذي يستدعي في كل مرة التراجع عن جزء كبير من هذه البرامج من خلال التخلي عن نسبة من الانفاق العام للدولة في حالات الانهيار لأسعار النفط نتيجة تآكل الايرادات العامة، هذا الوضع كان ولازال يؤثر في مختلف التوازناتالإقتصاديةالكلية في بلادنا، وفي ظل كل هذه التغيرات أصبح من الضروري على الجزائر وضع إستراتيجية فعالة من أجل تجنب وتخفيف من نتائج تراجع أسعار وايرادات النفط، وحتى تراجع احتياطيات بإعتباره ثروة تؤول للزوال.

وبناءا على كل ماسبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا في التساؤل التالي:

✍ **ماهو واقع سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الصدمات السعرية للنفط؟**

ومن أجل الإحاطة والإلمام بهذا الموضوع بشكل مفصل نقوم بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي الأهمية النسبية للنفط مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى؟
- ماهي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية؟
- مامدى فعالية السياسات المطبقة في مجال ترشيد الإنفاق العام؟
- ما هو واقع سياسة ترشيد الانفاق العام في الجزائر؟
- ماهي البدائل المتاحة أمام الجزائر للخروج من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع النفط؟

– فرضيات الدراسة:

بعد توضيح إشكالية الدراسة يمكننا البحث فيها إنطلاقا من إختبار مجموعة من الفرضيات التالية:

- يعتبر النفط من أبرز أنواع الطاقات المتاحة حاليا، حيث يحتل المرتب الأولى في أهمية النسبية مقارنة بمصادر الطاقة البديلة الأخرى، وسيحتفظ النفط بهذه المكانة الريادية مستقبلا؛

–هناك العديد من العوامل التي تخضع لها أسعار النفط من بينها عواملالعرض والطلب التي تعتبر من العوامل التي تحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية؛

–تعتبر سياسة ترشيد الإنفاق العام من بين السياسات المعتمدة للخروج من الصدمات التي تتعرض لها أسعار النفط وذلكلتقليص نفقاتها وهي سياسة اتبعت من طرف جميع الدول التي تأثرت بالصدمات السعرية للنفط ؛

–تعتبر سياسة الإنفاق العاممن بين السياسات المعتمد في الحكومة الجزائرية وذلك للخروج من الصدمات السعرية للنفط؛

- هناك العديد من البادئل المتاحة امام الجزائر للخروج من التبغية النفطية من بين هذه البدائل النهوض بمختلف القطاعات الإنتاجية وكذلكبالطاقات المتجددة التي تعتبر من بين الطاقات التي يجب أن تستثمر فيها الجزائر كبديل عن النفط بإعتبارها من الموارد التي تتميز بالديمومة والنضوب؛

– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجة أحد المواضيع الحساسة وهي الإعتماد الكبير على النفط في التنمية الإقتصادية وكون هذا الموضوع من أكبر المواضيع تدولا في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين وكذلك السياسين بسبب الصدمات التي عرفتها السوق النفطيةولاأخص الصدمة الأخيرة، مما أدى بها إلى حالة عدم الإستقرار، حيث إنخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، مما أثر ذلك على الموازنة العام المصدرة للنفط، كون أن الإيرادات النفطية تعتبر الممول الأساسي للنفقات العامة في هذه البلدان، مما يستدعى على هذه الحكومات إتخاذ جملة من التدابير والإجراءات من أجل الحد من الأثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة، بما أن النفط

مورد ناضب وزائل وجب التفكير في إستراتيجيات بديلة له، سواء من الناحية من الناحية الطاقوية أو من الناحية القطاعية تساهم في تحقيق الإستقرارالإقتصادي للمجتمع الدولي بصفة عامة، وللجزائر بصفة خاصة

– أهداف الدراسة:

نسعى من خلال الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على مختلف الأسباب التي أدت إلى إنهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014؛
- إبراز الآثار السلبية التي تشهدها تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الإقتصادية لدول العربية المصدرة لنفط؛
- البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الأثار، وذلك من خلال التعرف على أهم محددات أسعار النفط ومسار تطورها؛
- واقع قطاع النفط في الجزائر
- التعرف على مسار تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، كذلك التعرف على الإنعكاسات التي يخلفها تقلب أسعار النفط على وضع الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، ومحاولة إبراز التدبير والإجراءات المتعلقة بسياسة ترشيد الإنفاق؛

– منهج الدراسة:

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة وإختبار الفرضيات، إعتمدناعلى **المنهج التاريخي** من خلال التطرق إلى السياق التاريخي وكذلك**المنهج الوصفي والتحليلي** من خلال وصف الظواهر المتغيرات محل الدراسة و تحليل تحليل المعطيات والبيانات وكذا الاحصائيات المستقاة من مصادر مختلفة والتي تخدم كذلك موضوع الدراسة..

أما فيما يخص **أدوات جمع المعلومات** ، فقد اعتمدنا على المسح المكتبي، وذلك بهدف التعرف على الكتب والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات أو المقدمة في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، كما تم الاعتماد على المقالات المنشورة على شبكة الانترنت وبعض المواقع الرسمية لبعض الهيئات المؤسسات المختصة بغية الحصول على المعلومات والإحصائيات للقيام بتحليلها.

– الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية التي أجريت حول موضوع القطاع النفط والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة نذكر مايلي:

- **الدراسة الأولى**: قويدر قوشيح بوجمعة ، "**إنعكاس تقلبات أسعارالبترول على التوزناتالإقتصادية الكلية في الجزائر**"،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر،2009.

والتي تطرق إليها الباحث إلى عرض مفاهيم النفط والصناعة النفطية، وإلى التطورات في أسعار النفط من خلال الصدمات التي مرت بها السوق النفطية، وقد توصل من خلال دراسته إلى نتائج مفادها أن التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط، والتي تتحدد نتيجة العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية والمنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين.

- **الدراسة الثانية:** حمادي نعيمة ، **"تقلبات أسعار البترول وإنعكساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986– 2008)"**، مذكرة ماجستيرفي العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، حيث تناولت الباحثة كل مايتعلق بالنفط وأهميته وكذلك إلى محدادت أسعار النفط، وقد توصلت في الأخير إلى مجموعة من النتائج تمحورت أساسا في أن النفط هو ثروة نابضة للدول العربية، التي عليها القبول بحتمية تقلبات السوق النفطية وأسعار النفط، وعدم العمل أثناء كل أزمة نفطية على تصحيح الإختلالات والأثار الناجمة عنها على المؤشرات الإقتصادية العربية وذلك بتبني سياسة تنموية تقلص من الإعتماد على قطاع النفط وتعمل على تنويع مصادر الدخل

- **الدراسة الثالثة :**شعبان فرج ،**"الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقردراسة حالة الجزائر (2000– 2010)"**، أطروحة دوكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012، حيث تناول الباحث العلاقة التي تربط بين الحكم الراشد وكل مايتعلق بالترشيد الإنفاق والحد من الفقر، حيث يوصل الباحث إلى أنه أصبحت تطلب الإدارةالجيدة لمالية الدولة إرساء مبادئ الحكم الراشد، خاصة في ظل تنامي حاجيات الأفراد ومحدودية موارد الدولة، لأنه يقلل من الفساد وسوء التسير، وبالمقابل يساعد على في التسير الجيد للموارد وترشيد الإنفاق العام بما يحقق الأهداف المسطرة من طرف الحكومة، حيث شخص الخلل في الإرتفاع المذهل للإنفاق وبالتالي تفاقم العجز في الموازنة وذلك يرجع إلى تفاقم ظاهرة الفساد.

– هيكلالدراسة:

من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة وتحليلها تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفصيل السابقة من طرح الإشكالية ووضع الفرضيات، وثلاث فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب، وخاتمة توضح أهم النتائج النتائجالمتوصل إليها وبعض التوصيات، وإعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاث فصول.

الفصل الأول: الإطار النظري للنفط والسوق النفطية

سنحاول من خلاله التعرف النفط وأهميته والصناعة النفطية على والخطوات التي تمر بها ، والسوق النفطية وأهم الفاعلون فيها والواقع المستقبلي للسوق.

الفصل الثاني:الصدمات السعرية للنفط وآثارها على السياسات الحكومية

والذي سنتطرق فيه إلى محددات أسعار النفط من خلال تعريف لسعر النفط وأنواعه وإنعكسات تغيراتها على الدول المصدرة والمستوردة وعلى النمو ومخططات التنمية الإقتصادية والفساد ولعنة الموارد،كذلك الترشيد الإنفاق من خلال تعريفه ومبرراته وأثاره، وواقعه في الدول الخليجية.

الفصل الثالث: واقع سياسة ترشيد الانفاق العام في الجزائر في ظل الصدمات السعرية للنفط

حيث سنتطرق إلى مكانة النفط في الجزائر من خلال تطور قطاع النفطي وإمكانياته وأهميته،كذلك تأثير الصدمات السعرية للنفط على الإقتصاد الجزائري وكان من أهمها صدمة 1986 و 2008 و الصدمة الراهنة ، كما تناولنا واقع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الصدمات، من خلال آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر ودوافع عملية ترشيده والبدائل التي تعتمدها الجزائر للخروج من التبعية النفطية.

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم المحركات الأساسية للإقتصاد العالمي، وقد أدى دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والإقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط بإعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة حيث أن الطلب عليه أصبح يتزايد يوما بعد يوم، وهو بذلك مادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية بحيث أصبح سمة من سيمات الحضارة الإنسانية في القرن 20 وما بعده والذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرن صناعة النفط، نظرا للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على كثير من المعالم السياسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر،كما شكل ثروة وطنية رئيسية في العديد من الدول من بينها المنطقة العربية، وعلية سنتناول كل النقاط السابقة من خلال المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: مدخل نظري حول النفط**
- **المبحث الثاني: الصناعة النفطية**
- **المبحث الثالث: السوق النفطية**

المبحث الأول: مدخل نظري حول النفط

يعتبر النفط مورد إقتصادي ناضب، وله أهمية إستراتيجية في إقتصاديات الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة له، متقدمة أو نامية له وعلى هذا الأساس سيتم تناول تعريف النفطفي المطلب الأول.

المطلب الأول: تعريف النفط

النفط كلمة مشتقة من أصل لاتيني "petra"والذي يعني الصخر و "leum" والتي تعني زيت، ويطلق عليها أيضا الزيت الخام، كما أن له إسم دارج الذهب الأسود وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للإستغلال، بني غامق أو بني مخضر يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية وأحيانا يسمى نافتا من اللغة الفارسية (نافت أو نافاتا والتي تعني قابلية السريان) وهو يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات ويختلف في مظهره وتركيبه وتفاوته بشدة من مكان لأخر وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، ويعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية مثل الأسمدة والمبيدات [1]. كذلك كلمة النفط مأخودة من اللغة الفاسية "نافت" أو "نافتا"، وهي تعني قابل للسيلان، لهذا يدعى بزيوت الصخور أو الزيت الصخري[2].

النفط الخام عبارة عن سائل يوصف باللون الأصفر إلى الأخضر أو الأسود، رائحته كريهة، يوجد في باطن الأرض، يتكون من مواد هيدروكربونية، وتكوينه الكيماوي يجعله مختلفا عن ترسبات عضوية أخرى من حيث مقادير الكربون والهيدروجين والأكسجين الداخلة في تركيب هذه الترسبات[3].

تمثل الطاقة أهم ركائز إقتصاديات الدول، وتتمثل أهم مصادر الطاقة غير المتجددة كالفحم والنفط والغاز، وسيبقى متمتعا بهذه الأفضلية طيلة نصف القرن 21، ونال النفط إهتمام الأوساط العلمية والإقتصادية والسياسية، وأطلق عليه مصطلاح " ذهب الأسود". وتعني كلمة النفط البترول أو زيت البترول، وهو عبارة عن خليط يتجاوز 200 مركب عضوي ومواد هيدروكاربونية، ويتركب كميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون. والنفط عبارة عن"سائل زيتي لزج وكثيف، يحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية، لونه بني أو أخضر غامق، وقد يكون أسود، وأحيانا عديم اللون، ويتميز براحة قوية وقابلية خارقة للإشعال"[4].

النفط أوالبترول "petroleum" كلمة من أصل لاتيني ومعناها زيت الصخر ويوجد عادة عند سطح الأرض أو في باطنها وقد يتخذ النفط شكلا سائلا وعندئذ يسمى بالزيت الخام "crudeoli"أو يأخذ شكلا غازيا وحينئذ يسمى الغاز الطبيعي naturalgasويتكون النفط من تحلل المواد العضوية (حيوانية ونباتية) التي إنطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين ويبقى النفط (الذي قد يكون مختلطا بالماء) داخل

---

[1] هاني عبد القادر عمارة، **الطاقة وعصر القوة**، دار غيدا للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2012، ص 13.

[2] محمد ختاوين ، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النقاش، لبنان، طبعة الأولى،2010، ص7.

[3] Alexandre paillard, **Gèopolitique de pètrole**, editiontechniqu, France, 2005, p239.

[4] خليل عبد القادر، **تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على إقتصاديات الدول** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدوليحول :" **إنعكساتإنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له** :" **المخاطر والحلول**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس، المدية، يومي 07 – 08 أكتوبر2015، ص03.

مسام تلك الطبقات الرسوبية إلى أن تحدث فيها التواءات أو إنكسارات بفعل حركات القشرة الأرضية فيدفع تحت الضغط الواقع عليه وبحكم طبيعته التي تسمح له بالهجرة migrate داخل الصخور المسامية ليتراكم فيها ما يسمى بالمصيدة النفطية ولا يمنعه من مواصلة الهجرة في تلك الحالة إلا ما يحاصر المصيدة من طبقات صخرية غير مسامية وقد تتكون المصيدة النفطية أيضا نتيجة تحول الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية أو لأسباب جيولوجية أخرى وإذا تقارب عدد من المصايد أو الطبقات الحاملة للبترول تقاربا يجعل منها وحدة واحدة سميت حقلا نفطيا [1].كما تجمع مختلف التعاريف على أن النفط عبارة عن خليط من الفحوم الهيدروكربونية السائلة، يحتوي على فحوم هيدروجينية غازية وصلبة وسائلة ومحلولة في ذلك الخليط[2].

وللنفط مميزات هامة ترفعه فوق مصادر الطاقة البديلة من بينها[3]:

-للنفط تركيبة كيماوية فريدة حيث أن الهدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لاتوجد في غيره من الموارد هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا؛

-يؤدي إرتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن إحتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛

-النفط مادة استخراجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة؛

-يعتبر النفط مصدر ناضبا يتناقص بكثافة إستعماله؛

-تبلغ المشتقات النفطية حوالى 80000 منتجا؛

-النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد على التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد؛

-تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية؛

-تعتبر صناعة النفط من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطرة عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة والتشابك في مختلف مراحله.

المطلب الثاني: أصل النفط

تباينت الآراء حول أصل النفط وكيفية تكوينه في الطبيعة وتبلورت هذه الأراء في نظريتين أساسيتين حول منشأ النفط هما[4]:

أولا: نظرية النشأة غير العضوية للنفط

إن أول من نادى بنظرية النشأة غير العضوية للنفط في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي" **مندليف**" وقد إفترض هذا العالم أن تكوين الهيدروكربونات (أي زيت الأسود السائل، جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبريت

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص213.

[2] جابر عدنان، **العرب وعصر ما بعد النفط**، دار علاء الدين، سوريا، الطبعة الأولى، 2004، ص08.

[3] أسامة فاضل الجمالي، **الطاقة والإقتصاد والسوق النفطأساليب الصناعة البترول**، بدون دار نشر، العراق، الطبعة الثانية، 1977، ص 23.

[4] إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص – ص 21- 23.

الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكلسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريت الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي)ومن الجدير بالذكر أن النظرية العضوية لم تجد قبولا عند الكثير من العلماء الذين قاموا بتنفيذها في ضوء مجموعة من الحجج والحقائق العلمية التي نستخلصها فيمايلي:

- وضوح قدرة الزيت النفط على إدارة حزمة من الضوء المستقطب شأنه في ذلك شأن جميع المواد العضوية؛
- إن زيت النفط في الصخور الرسوبية البحرية بصورة سادةبينما نادر الوجود في الصخور النارية؛
- وجود زيت النفط في الصخور الحديثة العمر نسبيا بنسبة تفوق وجود الصخور العصور القديمة من جوف الأرض.

ثانيا: نظرية النشأة العضوية للنفط

تقوم نظرية النشأة العضوية لزيت النفط على أساس أن هناك مصدر أساسيا يمثل مادة أولية لتكوينه، وأن زيت النفط تكون من بقايا المواد العضوية للحيوانا ت والنبتات التي تحللت في العصور قديمة، المكونة من الكربون والأيدروجين وزيت النفط يحتوي على البورفرين و النيتروجين اللذان يوجدان في المواد العضوية.

ومن المعتقد وفقا لذات النظرية أن السائل الزيت الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جدا توافرت خلال ملاين السنين وتتمثل هذه الظروف في توفر الحيوانا ت والنباتات التي تحتوي على مواد عضوية وأن تكون هذه النباتات والحيوانات قد تعرضت للتحليل تحت ظروف الضغط وحرارة عالية، ومن المعتقد أن شواطئ البحار والمناطق المغمورة بالمياه هي الأماكن التي تتزايد إحتمالات تواجد النفط بها كما هو الحال في خليج المكسيك أو خليج العربي حيث أن هذه الأماكن تكون غنية بالحيوانات والنبتات بالإضافة الكائنات البحرية سواء الضخمة أو المجهرية وبمجرد موتها فإنها تسقط في قاع البحار وتدفن عن طريق الطمر وتغزل عن الهواء وبالتالي لا تتم عملية التحليل السريع لها، وبمرور آلاف تتراكم الرواسب في طبقات سميكة فوق الطبقة الحاوية للمادة العضوية وهذه الطبقة السميكة يطلق عليها صخر المصدر ونتيجة تزايد درجات الحرارة والضغط كلما تراكمت الرسوبات على هذه الطبقة وفي وجود البكتيريا.

المطلبالثالث: تواجد المادي للنفط في الطبيعة

إن مادة النفط على أشكال أو صور مختلفة فهذه المادة إما أن تكون على شكل[1]:

أولا: صورة سائلة

ويطلق عليها مادة النفط الخام ،هذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر ،كما وأنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة تحسب مقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت النسبة إزدادت كثافة النوعية والعكس صحيح ،كذلك يتحدد نوع النفط الخام بمقدار ونوعية المنتجات النفطية ،فبعدما تكون الكثافة في الذرات الكربونية عالية يكون النفط ثقيل ومنه نتحصل على منتجات نفطية ثقيلة والعكس عندما تقل الذرات الكربونية ،كما أن الكثافة تؤثر على تسعير النفط الخام من جهة وكذلك على عملية التكرير النفطي من جهة أخرى.

[1] وليفرديكول، **تنمية نفط بحر قزودوإنعكساتها على منطقة الأوبك**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الخارجية،2001،ص 175.

ثانيا: الصور الغازية

أما الصورة الغازية فيطلق عليها الغاز الطبيعي وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان والإيثانوالبروبان والتوتان النيتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت بنسبة متفاوتة ،حيث أن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان 70-90%ويمكن إسالته تحت ضغط عالي جدا ودرجة حرارة منخفضة ،أما غاز البروبان فيمكن إسالتها تحت ضغط متوسط ودرجة حرارية عادية ،والغاز السائل من عنصر البروبان والبوتان شاع إستعماله أوإستهلاكه المتنوعة وفي مقدمتها الأعراض المنزلية كالتدفئة والطبخ.

ثالثا: أنواع النفط في الطبيعة

رغم كونه مادة متجانسة في العناصر إلا أنه لايكون نوع واحد فهو أنواع متعددة في الطبيعية من بينيها [1].

1 -**الزيت البارافيني**: الذي يحتوي على شمع البارافين ويعطي عادة قدرا من هذا الشمع ومن زيوت الممتازة.

2 -**الزيت الإسفلتي**: يحتوي على قدر وكمية قليلة من الشمع البارافين أو ق د يكون خاليا منه ولكنه يحتوي على نسبة عالية من المادة الإسفلتية.

3 -**الزيت الخليط**: يحتوى على مقادير كبيرة من الشمع البارفين ومن المواد الأسفلتية.

ومن بين مميزاته السلعة النفطيةمايلي[2]:

- **نقطة الإنسكاب**: يقصد بها درجة إنسياب المادة النفطية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالنفط الخام ،وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينكسب بها النفط لهذا فإن إرتفاع نقطة الإنسكاب تعني إرتفاع نسبة المادة الشمعية ،وكذلك إرتفاع لزوجة النفط تكون مؤثر على:
  - خفض وتدني نوعية وجود النفط الخام؛
  - خفض سعر النفط الخام؛
  - زيادة التكاليف الإنتاجية.
- **درجة الكثافة النوعية** : وتعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية ،أي درجة حرارة المادة المعينة والماء.

ويعتبر أهم مؤشر للدلالة على جودة النفط الخام ولقد جرت العادة في التعبير عن درجة الكثافة بإستخدام مقياس معهد الأمريكي البترول.

---

[1] حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، مصر،الطبعة الأولى، 1993، ص02.

- **الإسفلت: الحالة الصلبة للنفط المتواجد في الطبيعة.**

[2] Alexandre paillard,op - cit,p241.

(API) American Petroleum Institute

كثافة النفط(API) = (141.5 / درجة الكثافة النوعية عند حرارة 36°)- 131.5

والتي تتراوح مابين 1- 60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان النفط خفيف،وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان النفط من نوعية غير جيدة كونه نفط ثقيلا.

إن درجة الكثافة النوعية للنفط تصنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية كالأتي[1]:

- **الدرجة العالية**: وهي رمز النفط الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة،تكون من 35 درجة فماهو فوق ويستخرج منه (البنزين والغاز الطبيعي) مثل النفط الجزائري والليبي.
- **الدرجة المنخفضة**: وهي رمز النفط الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة،تكون 28 درجة فما دون ذلك (المازوت) مثل النفط الخام المصري والسوري.
- **الدرجة الوسطى**: وهي رمز النفط المتوسط،ويكون مدى الدرجات الكثافة النوعية مابين 28 درجة و 35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطةمثل(زيت الغاز وزيت الديزل والتشحيم) مثل النفط الخام السعودي والكويتي.
- **نسبة الكبريت في النفط الخام**: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه ،لأن النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج،وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى النفط الحلو(نسبة الكبريت فيه قليلة) والنفط المر (نسبة الكبريت فيه كبيرة).

وفي مايلي جدول يبين بعض أنواعالنفط ودرجته حسب مقياسمعهد النفط الأمريكي.

[1] محمد أحمد الدوري ، **محضرات في الإقتصاد البترولي**، الديوان المطبوعات للجامعة الجزائرية، 1983، ص 09.

الجدول رقم (01): درجة الكثافة النوعية والكثافة api لمختلفأنواع المنتجات والمشتقات النفطية

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في الطن النتري	الكثافة حسبapi
زيت الخام	0.80،0.97	6.6،8.0	12.9،45.4
بنزين الطائرات	0.78،0.80	9.1 ،8.2	49.9،70.6
بنزين السيارات	0.790.81	8.1،9.0	47.6،67.8
كيروسين	0.84،0.78	7.6،8.2	37.0،49.9
زيت الغاز	0.90،0.82	7.1،7.8	25.7،41.1
الديزل	0.92،0.82	6.9،7.8	22.3،41.1
زيت التشحيم	0.95،0.85	0.95،0.85	17.5،35.0
زيت وقود	0.99،0.92	6.5،6.9	11.4،22.3
إسفلت	1.10 ،1.00	5.8،6.4	10.00

المصدر: حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة إقتصادية سياسية**،دار النهضة العربية، 2003، ص03.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك إختلاف بين أنواع الزيوت من حيث درجة الكثافة النوعية من زيت لآخر مثل زيت الخام إذ تتراوح درجة تلك الكثافة بين 0.80- 0.97 أما زيت الغاز تتراوح مابين 0.82- 0.90 أما الإسفلت تتراوح مابين1.00- 1.10 حيث كلما إنخفضت درجة الكثافة النوعية لهذه الزيوت إرتفعت فيه نسبة المقطرات الخفيفة مثل وقود الطائرات. أما حسب كثافة APIفإن وقود الطائرات يأخذ أعلى نسبة مقارنة بالزيوت الأخرى.

المطلبالرابع: أهمية النفط

يستخدم النفط في عدة مجالات، ولذلك يكتسي أهمية بالغة إقتصاديا وسياسيا وعسكريا كمايلي[1]:

أولا: الأهمية الإقتصاديةوالإجتماعية

نتيجة للتحولات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية،تم التحول من الإعتماد الأساسي على الفحم الحجري إلى الإعتماد على المواد الهيدروكربونية (النفط والغاز)،حيث كان 37%من إستهلاك الطاقة العالمي سنة 1950 كان من النفط والغاز،وإنتقلت هذه النسبة إلى 56.4% سنة 2000 وتجلت الأهمية الإقتصادية فيكل القطاعات الإقتصادية،وتبرز هذهالأهمية في بعض القطاعات الإستراتيجية التالية:

1 -القطاع الصناعي: يمثل النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع ، وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، لهذا يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع الإستمرار بشكل منتظم دونه، فالنفط يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزيت الضرورية لإستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج.

[1] خليل عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

2 -القطاع الزراعي: ضلت الزراعة ولعقود طويلة تعتمد على الجهد الإنساني وتتم بطرق بدائية، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية توالت الإختراعات الزراعية وما عزز هذه الإختراعات وتطورها هو إكتشاف النفط وهذا بإعتباره مصدر توليد الطاقة المحركة لآلات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيميائية والتي ساهمت في تحقيق التقدم الزراعي، فماذا لو إنقطعت إمدادات النفط ولأي سبب مهما كان فالأكيد هو أن الزراعة ستعود إلى الوراء وتنخفض بذلك الإنتاجية.

3 -قطاع النقل: يعتبر قطاع النقلشريان الحيويلإقتصاد العالمي بكل فروعه،فهو يساعد على الوصول السلع والخدمات بمختلف أشكالها كما يساهم في تنقل الأشخاص بمختلف مناطق العالم ،ويستعمل كوقود لوسائل النقل،ويستوحذ قطاع النقل من الإستهلاك العالمي للنفط التي بلغت 61.7%سنة 2009.

ثانيا: الأهمية السياسية والعسكرية

أصبح النفط عاملا أساسيا مؤثرا في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء،كما إستعمل كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973،ولذلك تستخدم أمريكا نفوذها السياسي في مساعدة شركاتها الكبرى على إختراق سوق التنقيبوالتطوير والإنتاج في مختلف دول العالم،وتؤكد الكثير من الشواهد صعوبة الفصل بين النفط والسياسة كما أن النفط هو وقود الآلات الحربية،وكان الهدف الأساسي في معظم الحروب،كالحرب على العراق سنة 2003 وغير ذلك.

ثالثا: أهمية النفط كمصدر للتمويل

كما أنه معروف فإن أغلب الدول المنتجة للمحروقات هي دول عربية صغيرة لكنها غنية بمصادرها الطاقوية، وتعد الجزائر واحدة من هذه الدول إذ تحاول لحد كبير إستغلال هذه الثروات إستغلال أمثل من أجل تسير وتمويل إقتصادها حيث أن الإستفادة من هذه الثروة الطبيعية تعتبر مسألة ذات إرتباط وثيق بمستقبلها ومصيرها، ففي الدول العربية تعتبر المحروقات مادة إستراتيجية وفعالة تساهم بشكل كبير في تمويل إقتصادها،فالبرغم من كل هذا فإن هذه الدول لا تزال تفتقر إلى تحقيق إمكانياتها الإقتصادية خاصة في السعي وراء توفير قدر مقبول من الإعتماد على الذات سواء في الإنتاج أو التمويل.

المبحثالثاني: الصناعة النفطية

إن الصناعة النفط لها أهمية قصوى في الشؤون المحلية سواء للأقطار المنتحة أو المستهلكة وكذلك تشكل أساسا للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة النفطية ومميزاتها

سوف نطرق في هذا المطلب إلى تعريف ومميزات الصناعة النفطية.

أولا: مفهوم الصناعة النفطية

الصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات الإقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة بإستغلال الثروة النفطية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للإستعمالوالإستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان[1].

ثانيا: مميزات الصناعة النفطية

وتتميز الصناعة النفطية بعدة خصائص أساسية تضمن لها الإستمرار في المرحلة الصناعية الحالية والمستقبلية التي ترتكز على النفط كمصدر للطاقة والصناعات الحديثة وأهم هذه الخصائص[2].

1 -معدل النمو: يشير معدل النمو في الصناعة النفطية إلى الإرتفاع وخاصة في إنتاج المواد العضوية التي تنتج المواد الأساسية الخاصة بالإستهلاك المحلي، والصناعة النفطية لم تكن تمثل نسبة تذكر في الإنتاج عام 1930، وفي عام 1970 شكلت الصناعة البتروكيميائية 30%من مجموع الصناعة الكيميائية إرتفعت إلى 62% وبلغت القيمة الإجمالية للمبيعات من المنتجات الكيماوية المستخرجة من النفط في عام 1986 حوالي 18.9 مليار دولار،إرتفعت إلى 37 مليون دولار عام 1980.

2 -درجة التقدم العلمي : تعتبر صناعة النفطية أكثر قدرة على التطور واستخدام أحدث الأساليب العلمية والفنية المتطورة والتي تعد شرطا أساسيا للتقدم الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الأبحاث العلمية والدراسات المتطورة في مجال هذه الصناعة التي ترتب عليها اكتشاف العديد من المواد الضرورية واستخدامها في المجالات أكثر تطورا فالأساليب الإنتاجية المستخدمة تحدد الأساليب الأكثر كفاءة كما تعمل على تطبيق الأسس العلمية الحديثة وبذلك تساهم في تحول التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النفطية.

3 –حجم التكاليف : الصناعة البتروكيماوية من الصناعات ذات التكاليف المرتفعة حيث تتناسب هذه الصناعة وظروف المنطقة النفطية في استغلال استثماراتها المالية بالصناعة النفطية. ويعتم د حجم التكاليف على عدة عناصر أساسية أهماها: **أ–** حجم الاستثمارات؛ **ب–** قوانين حماية البيئة؛ **جـ–** حجم الطاقة الإنتاجية.

---

[1] رحمان أمال، **النفط والتنمية المستدامة** ، ورقة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة – العدد الرابع– ديسمبر 2008، ص 180.

[2] يسرى محمد أبو العلا، **نظرية البترول**، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص173.

وخلاصة القول أنه يمكن للبلدان النفطية بناء المصافي والمجمعات البتروكيميائي ة لمواجهة الزيادة في الطلب العالمي والإعتماد على إيرادات البترول في تمويل التنمية خلال الفترة التي يشكل فيها النفطية المصدر الرئيسي للطاقة في العالم.

المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية

إن الصناعة النفطية تتضمن مجموع النشطات الإقتصادية المتعلقة بإيجاد وتوزيع وإستهلاك للسلعة النفطية سواء كانت بصورة سلعية واحدة وبصورة متنوعة ومتعددة وهذه النشطات الإقتصادية تكون على عدة مراحل وهي كالآتي[1]:

أولا: مرحلة البحث والتنقيب

وهي المرحلة المتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والإقتصادية والتكنولوجية والهادفة نحو معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية، سواء كانت من ناحية كمياتها وأنواعها أو من ناحية مدى سلامة الإستغلالالإقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

إن هذه المرحلة من النشاط الإقتصادي النفطي يتوفر فيها عنصر المغامرة أو المخاطرة على تنوعه وإخلافه من منطقة وبلد إلى آخر.

ثانيا: مرحلة الإستخراج أو الإنتاج النفطي

وهي المرحلة الهادفة إلىإستخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة والبعيدة في داخل البلد أو خارجه، وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للإستغلالالإقتصادي.

إن مرحلة لإستخراج النفطي مرتبطة ومعتمدة إعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلة الأولى، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الإستخراجية النفطية.

ثالثا: مرحلة النقل النفطي

وهي مرحلة الهادفة إلى تقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجية إلى مناطق تصديره أوتصنيعه التكريري يتم ذلك بالوسائل التالية:

1 -**الأنابيب**: تقدمت هذه الوسيلة لدرجة أن قطر الأنابيب يصل أحيانا إلى 75 سم؛

2 – **ناقلات النفط**: هي سفن معدة لنقل معدة لنقل النفط وقد وصلت حمولة بعض الناقلات مليون برميل؛

3 – **السكك الحديدية**: ينتقل النفط في عربات ذات الصهاريج.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، إنعكاسات**تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008- 2009،ص 09.

رابعا: مرحلة التكرير أو التصفية النفطية

وهي الرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من مصدر الخام أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة، والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة. وهذه المنتجات النفطية المتنوعة بعضها الخفيف كالغاز الطبيعي، بترين السيارات الكيروسين وبعضها المتوسطة كزيت الغاز، زيت الديزل وزيت التشحيم، وبعضها الثقيل كزيت الوقود والإسفلت والشمع.

خامسا: مرحلة التسويق والتوزيع

وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن إستعمالهوإستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي، إن مراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية بتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الإستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع، إن هذه المراحل الخمسة المذكورة أعلاه تكون بمجموعها سوية العملية الإنتاجية النفطية أو ما يطلق عليها بالبضاعة النفطية.

سادسا: مرحلة التصنيع البتروكيمياوية

وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتوجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية، المنظمات المبيدات....إلخ.

إن هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدود من نشاطات إقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الإقتصاد الوطني والعالمي إن مرحلة التصنيع الكيماوي يمكن إعتبارها من ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للترابط فيما بينها وإعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة النفطية بصورتها وبأشكالها المختلفة، أوقد لا تعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا للإستقلالية فيما بين تلك المراحل، خاصة وأن العملية الإنتاجية النفطية تكتمل لوحدها بالمراحل الخمسة فقط من دون مرحلة التصنيع البتروكيماوي، وهناك العديد من البلدان يقتصر النشاط الصناعي النفطي على المراحل الخمسة الأولى، كما أن هناك العديد من البلدان يقتصر إنتاجها فقط على مرحلة التصنيع البتروكيماوي مثل بلدان أوروبا الغربية التي لا تتوفر على مادة البترول.

المطلب الثالث:الإنعكاساتالإقتصاديةوالإجتماعية للصناعات النفطية

تتمثل هذه الإنعكساتفمايلي[1]:

1 -حدوث تغيرات إقتصادية جذرية ح يث عوضت النقود حياه الرعي والترحال وتربية الماشية التي إعتبرتأساس ومصدر الثروة لدى المجتمعات الصحراوية العربية؛

2 -تطور مستوى الخدمات الإدارية والإجتماعية والسياحية وإستفادتها من إحدث التقنيات الغربية؛

3 -دور القطاع المالي في جلب قوة العمل الأزمة من الخارج نتيجة النقص الحاصل في العمالة المحلية؛

[1] تأثير الصناعة البترولية على لإقتصاديات دول المنطقة العربية،عن الموقع: http://www.moqatel.com/ بتاريخ 24-2-2016.

4 -تزايد النزعة الإستهلاكية لدى الأقطار العربية النفطية التي أصبحت مجتمعاتها تميل إلى الحياه الترف (سيارات، طائرات)، الشيء الذي يزيد من تبعيتها للخارج وسبب في نقص مدخراتها من الأموال ويزيد من حجم مديونية دولها لكونها مجتمعات إستهلاكية غير منتجة، هذا إلى الجانب المكتسبات السلوكية السلبية التي تخلفها موجة التحديث والتي أثرت على الأسرة والمجتمع العربين؛

5 -الإنعكاسات البيئية ومستقبل الصناعات النفطية بالعالم العربي.

تحيط بالثروة النفطية والصناعات المرتبطة بها مشاكل بيئية بالعالم العربي، منها ما هو مرتبط بالإستغلال المفرط والمتزايد، ومنها ما له علاقة بالوضع البيئي، ومن بين المشاكل وإنعكاساتها نجد:

- إن إزدهار الصناعات التكريرية والبتروكيماوية بالأقطار العربية النفطية يؤثر سلبا على المحيط الإيكولوجي لما يفرزه هذا النوع من الصناعات من غازات إحتباسية سامة كغاز ثاني أوكسيد الكربون و غازات الكلوروفلور كاربون والميثان وغيرها من الغازات التي تعتبر مسؤولة عن تلوث الهواء، وتزايد إشباع ثقب الأوزون وإرتفاع حرارة الأرض أو ما يعرف بظاهرة الإحتباس الحراري والذي تساهم فيه الحرائق التي تعرضت لها بعض الآبار النفطية كما هو الحال بالعراق خلال حرب الخليج 1991 وبعدها؛
- إن الإستهلاك المفرط لهذه الثروة يهدد بنضوبها لأن عمرها الإفتراضي جدمحدود، و إن بلغ ببعض البلدان بالنسبة للنفط أزيد من 100 سنة كما هو الحال بالكويت والإمارات والعراق، ويقل عنها بقليل كما هو الشأن بالنسبة للسعودية وليبيا، أما بالنسبة للغاز فيتجاوز 300 سنة في كل من ال عراق وقطر وحوالي 100 سنة بالنبة للكويت والسعودية والإمارات ، وأقل من 100سنة في باقي الدول المنتجة الأخرى. مع الإشارةإلى أن العمر الإفتراضي على الصعيد العالمي هو 42 سنة بالنسبة للنفط و50 سنة بالنسبة للغاز.

المطلب الرابع: الإحتياطي النفطي

تستخدم مصطلاحات عديدة للتعبير عن الإحتياطات النفطي ولسوء الحظ فإنها لا تستخدم بنفس المعني من قبل المعاهد والباحثين وقد إعتماد التعريفاتالتالية وهي:

أولا: تعريف الإحتياطي النفطي العالمي

هو الثروة النفطية التي يمكن إستغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الإقتصاد ي والتقني وتتأثر مسألة تحديد الإحتياطي النفطي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا وفي عمليات البحث والإستخراج أو الكلفة ومستويات الأسعار كهذه المادة الأولية.كما يمكن تعريفه على أنه "كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي لم يستخرج بعد ويمكن إستخراجه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الإستكشاف".

هو ذلك الجزء من الموارد النفطية القابلة للإستخلاص أو المتوقع قابليتها للإستخلاص تجاريا من مكامن النفط المقدرة بإحتمالية معينة تتدرج من إحتياطات مثبتة أو مؤكدة (provedreserver)بإحتمالية90% إلى إحتياطات محتملة بإحتمالية50%، إلى إحتياطات ممكنة (reserves possible)بإحتمال10% [1].

ثانيا: أنواع الإحتياطي النفطي

يمكن تقسيم الإحتياطي من زيت النفط إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي [2]:

1. الإحتياطي المؤكد: عبارة عن كمية النفط التي يمكن إستخراجها بصورة دقيقة من حقول النفط التي تم إكتسابها.

2. الإحتياطي المحتمل: يمثل الكميات الإضافية التي يمكن إستخراجها من النفط بعد إستخراج كميات الإحتياطي المؤكد.

3. الإحتياطي المرجح وجوده: يمثل كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها والتأكد من إحتياطها الثابت.

ثالثا: تقدير الإحتياطي النفطي

توزع إحتياطات النفط بشكل غير متساوي أنحاء العالم فالشرق في الأوسط يحتوي على أكبر إحتياطي في العالم إذ يقدر ب 80إلى 88 مليون طنمكافئ بترول وتأتي منطقة أمريكا الوسطي والجنوبية بإحتياطات تبلغ 8.19 إلى11.19 بليون طن مكافئ بترول أما إحتياطات بحر قزوين فقدر ب 17 مليار برميل،وتخضع تقديرات الإحتياطي المؤكد للتغير بالزيادة أو النقصان وفقا لعوامل أهمها[3]:

1 -الإنتاج: يقل الإحتياطي بمقدار مايتمإستخراجه من النفط؛

2 -الإكتشاف الجديد: يضاف إلى الإحتياطي المؤكد تقديرات الإحتياطي في الحقول المكتشفة خلال العام،إذ ينذر أن يتم جميع عمليات الحفر اللازمة لتأكيد الكميات خلال عام الإكتشافات لذلك فإن الإضافة تقتصرعلى ما يتحقق تقديره بالفعل خلال ذلك العام بعمليات الحفر والتنمية؛

3 -التوسعات: وتمثل الإحتياطات التي يتأكد وجودها نتيجة التوسع في حفر وتنمية الحقول الموجودة بالفعل وخاصة الحقول حديثة الإكتشاف والتي لم يتم تنميتها بالكامل؛

4 -إعادة التقدير: كلما إزداد عدد الأبار المحفورة في حقل ما وكلما طالت فترة الإنتاج الفعلي منه زادت وتحسنت المعلومات الجيولوجية والهندسية الأساسية المعروفة عنه مثل درجة المسامية وسمك الطبقة المنتجة ونسبة المياه وغيرها،وفي ضوء تلك المعلومات والنمط الفعلي لإنتاج الحقل المتجمع يمكن إعادة تقدير الإحتياطات المؤكدة بقدر أكبر من

---

[1] الطاهر زيتوني ، **الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط** ، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، العدد 142، المجلد 38، 2012، ص16.

[2] كامل بكر، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية لطباع والنشر، لبنان، بدون طبعة، 1986، ص177.

[3] بن عزوز علي، سامية شارفي، **إنعكسات الحالية والمستقبلية بتقلبات أسعار النفط على أسعار النفط العالمي** ، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول حول:"**السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياطات الدولية** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلى، شلف، يومي 8-9 أكتوبر، 2015، ص03.

الدقة، ومن ثم تخضع التقديرات السابقة للتغير زيادة أو نقصانا ، أما حجم الإحتياطات في العالم من 2009-2013 فهي موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم(01): إحتياطات النفط في العالم 2009-2013.(مليار برميل عند نهاية السنة)

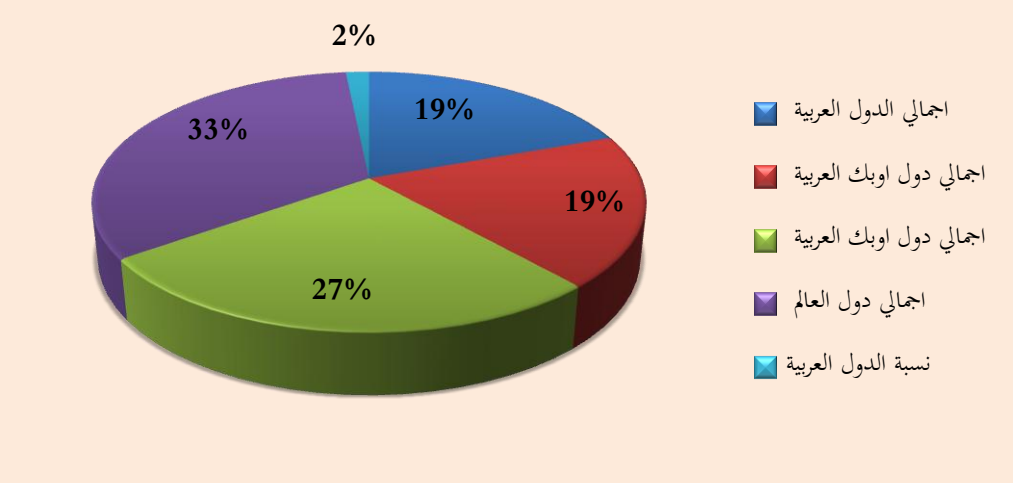

المصدر: من إعداد الطلبيتين بالإعتماد على الملحق رقم(1).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم الإحتياطات في دول العربية قليل جدا حيث بلغت نسبته 2% مقارنة بإجمالي دول العالم الذي بلغ 33%من الإحتياطات.ومما يلفت النظر إقدام كثير من الدول من منتصف الثمانينات، وخاصة دول الأوبك، على تضخيم الإحتياطي بنسب كبيرة قد تصل إلى 50 في المائة دون أي مبرر ، وهذا مما يفقد الثقة بمستقبل أعمار ثرواتنا النفطية خصوصًا عندما تكون شعوب تلك الدول غير منتِجة وتعتمد إعتماداً كليًّا على المداخيل النفطية، أما على مستوى العالم فإن عدم الإفصاح عن الإحتياطي الحقيقي قد يوهم البعض بأن الوفر النفطي من التقليدي الرخيص سيدوم مدة أطول فلا يتخذوا أي إحتياطات تحسُّباً لنضوبه، وتكون النتيجة كارثة إقتصادية لا قدر الله.

رابعا: الإنتاج النفطي

في الصناعة النفط يجب التفرقة بين مفهومين أساسين، أولهما القدرة الإنتاجية للنفط وثانيها إنتاج النفط ويقصد بتلك التفرقة إبراز أحد الاعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة وهو الإحتفاظ بقدرة إنتاجية إحتياطية أو مغلقة لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة[1].

إن السعر يؤثر في الإنتاج من خلال تأثير في الطلب، فالإرتفاع السعر يؤدي إلى إنكماش الطلب العالمي ومن ثم يتقلص الإنتاج العالمي بالتبعية[2].وفيما يلي جدول يبين تطور الإنتاج النفطي العالمي حسب المناطق.

[1] حافظ الرجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، 2000، ص 82.

[2] عن الموقع:http://www.alborsanewse.com تاريخ الإطلاع26-2-2016.

الجدول رقم(02): الإنتاج النفطي في العالم حسب المناطق

(الوحدة ألف ب.ي)

المناطق	1997	2007	2013	الحصة من أجمالي العالم
امريكا الشمالية	14.270	13.665	781.09	%18.91
جنوب ووسط أمريكا	6.493	6.632	374.43	%09.65
أوروبا	14.234	17.835	634.82	%14.37
الشرق الأوسط	21.731	25.175	1329.60	%32.19
إفريقيا	7.768	10.317	418.60	%10.13
آسيا باسيفيك	7.763	7.906	391.60	%09.48
المجموع	72.230	81.532	4130.19	%100
أوبك	30.666	35.204	31.093	%40.80
خارج الأوبك	41.564	46.328	45.036	%56.96

Source ;bp.statisticalreveiew.world energy 2014.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط تبقى أكبر منتج لنفط ثم تليها منطقة أمريكا الشمالية بنسبة 18.91 ممثلة بالولايات الأمريكية المكسيك وكندا، والملاحظ كذلك هو تطور السريع في إنتاج أوبك من عقد لآخر، بحث قفز من 30.666مليون برميل سنة 1997إلى35.204 مليون برميل سنة 2007، ثم إنخفضإلى ما يقارب 32 ألف برميل يوميا.

المبحث الثالث: السوق النفطية

تؤدي الأسواق العالمية النفطية دورا هاما في الإقتصاد العالمي، فالأزمات النفطية أكدت هذه النظرة لتأثيرها على صحة الإقتصاد العالمي.

المطلب الأول: ماهية السوق النفطية

لقد مرت السوق النفطية بعدة تطورات خلال فترات عديدة منذ إكتشافها.

أولا: التطور التاريخي لسوق النفط

منذ إكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، مر السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كمايلي[1]:

1. خلال الفترة 1857إلى1870: مع ظهور الشركات النفطية الكبرى كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين شركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستمر في إستغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المنافسة شديدة فيها بين هذه الشركات مما نتج عنه إندماج بعضها وزوال بعضها الأخر حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

2. خلال الفترة 1870إلى 1960: من خلال تأسيس الأوبك أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق إحكار القلة بين الشركات التي سيطرة على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الإستكشافوالإستخراج والنقل والتوزيع والتسعير،وعرفت في هذه الفترة في 1-9-1927 عقد إتفاقية(أكناكاري) بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، وبهذا أصبحت السوق النفطية إحتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

3. خلال الفترة 1960إلى 1973: قل إحتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى إحتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة في الأوبك منفردة وفقا لإمتدداتها النفطية إحتياجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني إنتهى دور الشركات النفطية الكبرى.

أنظر:

حمادي نعمة، **تقلبات أسعار النفط وإنعكساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986-2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008- 2009، ص52.

لهب عطا عبد الوهاب، **أسعار النفط 2016 وتداعياتها على دول المنظمة** ، عن الموقع: www.newsabah.comتاريخ الإطلاع 2016 -02-25.

4. خلال فترة 1973إلى 1980: أصبحت السوق النفطية سوق إحتكارية قلة الدول الأوبك، حيث عندما إرتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج الأوبك مما أثر سلبا على موقف الأوبك، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

5. خلال 1980إلى2011: سيادة القانون العرض والطلب على السوق النفطية في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية،ولكن بعد إحتلال العرض والطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج الأوبك، عمت حالة عدم الإستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والأخر، حيث أنه كان إنخفاض في أسعار في سنة 1986-1998-2008 والإرتفاع الكبير بين 2003- 2007- 2010.

6. من 2011 إلى يومنا هذا : تشير أغلب المعطيات لعام 2016 إلى أن الضغط على أسعار النفط سيأخذ مدى خلال النصف الأول من العام لاسيما إذا علمنا أن المخزونات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تزيد عن 3 مليار برميل، نهيك عن الإرتفاع في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى بعد قيام البنك الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة – البنك المركزي – برفع أسعار الفائدة بربع نقطة مئوية، ما يجعل من الدول المستورة للنفط تدفع فاتورة أعلى – إذ لا يزال النفط حتى يومنا هذا مقوم بالدولار- الأمر الذي يقلل من الطلب على النفط.

بيدو أن هناك مؤشرات تدل بأن الأسعار في طريقها إلى التعافي خلال النصف الثاني من العام، إذ تسبب إنخفاض الأسعار في تراجع كبير في الإستثمارات في مناحي عديدة من الصناعة النفطية لاسيما عمليات الإستخراج والتنقيب، والتي زادت عن 200 مليار دولار، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب بدءًا من الربع الثاني من العام، مع بوادر إنتعاشالإقتصادي في الولايات المتحدة وعودة الإنتاج الصناعي في الصين إلى مستوياته المرتفعة.

وهناك ما يدل على أن السياسات النفطية لأوبك بقيادة المملكة العربية السعودية والتي وقفت صامدة أمام كافة الضغوط التي مارستها لخفض الإنتاج،إذ وصلت في نهاية عام 2015 إلى 536 منصة عاملة،ما يدل على أن الإنتاج الأمريكي بما فيه إنتاجها من الوقود الصخري آخذة في التراجع،إذ تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن الإنتاج الأمريكي إنخفض بمعدل 80 ألف برميل يوميا عام 2015.

وقد تشهد أسعار النفط تداولاً في البورصات العالمية (بورصتي نيويورك ولندن) خلال عام 2016 عند عتبة 55 –60 دولارًا للبرميل، كما أن هناك إجماع على أن الأسعار لن تعود إلى معدلاتها السابقة والتي تجاوزت الـ 150 دولارًا للبرميل صيف عام 2014 قبل نهاية العقد الحالي.

ثانيا:تعريف السوق النفطية العالمية

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى[1].

ثالثا: خصائص السوق النفطية

تتميز السوق النفطية عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيرتها من الأسواق[2].

1 -سوق إحتكار القلة: يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الإحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

2 -الإتجاه نحو التكامل الرأسي: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في الإنتاج النفط، نقله، تكريره، وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية إستخراج النفط الخام إلى نهاية ظهوره على شكل مشتقات مختلفة.

3 -الإتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الإنفاقات المسبقة فيها بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتي وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

المطلب الثاني: أنواع السوق النفطية العالمية

نميز بين نوعين من أسواق النفطية.

أولا: الأسواق الفورية للنفط

عرفت صناعة النفط للأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية: سوق خليج المكسيك، وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القديم بإعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود، طويلة الأجل، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوما في الأسعار المعلنة.

وفي منتصف الثمانينات أدى الإحتلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض النفطي العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة لأهمية حتي صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم إستقرار هذه الأسواق، فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الإقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع[3].

---

[1] نواف الرومي، **منظمة الأوبك والاسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهرية لنشر والتوزيع ، ليبيا،2000، ص104.

[2] على لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص213.

[3] حسين عبد الله، **مستقل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، طبعة الأولى، 2006، ص 247.

ثانيا: الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة)

عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن) في منتصف الثمانينات، في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفير تلك الأسواق لمن يشتري السلعة والتحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الإستقرار.

وقد إرتفعت نسية التعامل في الأسواق المستقبلية إذا بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد يرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، وهذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في إقتناء النفط لمواجهة إحتياجاته الفعلية بل فتحت المجال للمضاربين لتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة بإستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك، لندن وسنغافورة. ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين[1]:

1 -السوق النفطية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق بإتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للنفط الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في آجل أدناه 15 يوما.

2 -السوق النفطية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق المالية عن طريق شراء وبيع النفط الخام والمنتجات النفطية بواسطة التزاما ت، من أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا.

المطلب الثالث:الفاعلون في السوق النفطية(أهم المتعاملين فيها)

هناك نوعين من الفاعلون في الأسواق النفطية.

أولا: من ناحية الدول المنتجة

وهي كافة دول منظمة الأوبك، وتوجيه دول منتجة خارج الأوبك أيضا،

1 – منظمة الأوبك: تجمعت مجموعة من العوامل المختلفة أدت في النهاية إلى حتمية تكتل الدول المصدرة للنفط في المنظمة لتنسيق سياستها وتوحيد كلمتهم في موقف واحد في مواجهة الإحتكارات العالمية التي سيطرت على صناعة النفط وكان أهم هذه العوامل[2]:

أ -تزايد السعر لدى الدول المصدرة للنفط بغض النظر في تعاملها العالمي بسلعتها الوحيدة أو شبه الوحيدة حيث كانت تحصل على أقل مما إعتبرته عائدا عادلا على إستنزاف ثرواتها النفطية؛

[1] سالم عبد الحسن، **إقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة طرابلس، ليبيا، طبعة الأولى، 1999، ص 166.

[2] صديق محمد عفيفي، **التسويق البترولي**، مكتبة عبد الشمس للنشر والتوزيع، مصر، طبعة التاسعة، 2003، ص ص388، 389.

ب تزايد السعر لدى تلك الدول بالعجز عن التوجيه والسيطرة على صناعة النفط في حين كان ذلك التوجيه وتلك السيطرة حكرا على مجموعة من الشركات العالمية ذات السلوك الاحتكاري والتي كانت تتصرف بحرية مطلقة دون إشراف أو متابعة الفعالة من الحكومات الدول المصدرة وهو وضع اعتبر انتقاصا من الإستقلالالإقتصادي والسياسي لكل منهما؛

ت تزايد إدراك تلك الدول أن تفرقها وتنافسها على تنمية صادراتها النفطية هو أهم العوامل التي مكنت الشركات طوال السنين الماضية في أحكام السيطرة على صناعة العالمية للنفط وقنوات توزيعه العالمية حيث أتيح لتلك الشركات عادة أن تهدد بتخفيض الإنتاج والإستثمارات والمبيعات في أي دولة نفطية إذ حاولت الإنتاج والإستكشاف والمبيعات في أي دولة أخرى؛

ث رسوخ الاقتناء بأهمية التنسيق وتوحيد المواقف بين الدول المصدرة للنفط والنشاط الذي قامت به فنزويلا لإقناع الدول المصدرة الأخرى بأهمية الشكل والعمل الجماعي وقد كانت فنزويلا هي الأكثر حاجة في بداية إلى ذلك التنسيق والتكتل.

ويعود السبب الرئيسي لإنشاء هذه المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للنفط دون إستشارة حكومات دول المنتجة التي بلغت 15%، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور علاقات الاقتصادية الدولية.

1.1 أهدافها: تهدف هذه المنظمة إلى[1]:

أ التنسيق والتوحيد للسياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحقيق أحسن الوسائل للمحافظة على مصالحها فرديا وجماعيا؛

ب تعمل بكل الطرق والوسائل على تثبيت الأسعار، في أسواق النفط العالمية مع الأخذ بعين الإعتبار التخلص من التذبذبات الضارة وغير الضرورية؛

ت تعطي العناية الكاملة دائما لمصالح الدول المنتجة، ولضمان دخل ثابت لتلك الدول، كما يراعى إمداد إقتصادي ومنتظم للدول المستهلكة، وكذلك عائد معقول لرؤوس الأموال في صناعة النفط.

2 – الدول المنتجة خارج الأوبك: إلى جانب دول الأوبك تساهم مجموعة من الدول بنصيب كبير في إنتاج وتصدير النفط في السوق العالمي، كما تملك احتياطات هامة من بينها دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية oecp ودول الإتحاد السوفياتي سابقا والجدول التالي يبين إنتاج النفط بمناطق خارج الأوبك كما يلي[2]:

[1] محمد يسرى أبو العلاء، **مرجع سبق ذكره**، ص 231.

[2] موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية–دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009- 2010، ص 220.

الجدول رقم (03):إنتاج النفط بمناطق خارج opec 2005-2006

المنظمات والدول	الإنتاج (ألف 2005	برميل يومي)	حصة الدولة من الإنتاج العالمي لسنة 2006
دول non.opec	35343	35162	%43
دول oecd	19825	19398	%23.3
الاتحاد الأوروبي(27 دولة)	2649	2412	%2.9
دول الاتحاد السوفياتي سابقا	11840	12299	%15.3
الولايات المتحدة الأمريكية	8695	6871	%8
كندا	3041	3147	%3.9
المكسيك	3760	3683	%4.7
البرازيل	1715	1809	%2.3
النرويج	2969	2776	%3.3
المملكة المتحدة	1809	1636	%2
الصين	3627	3684	%4.7

المصدر: موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان،2009- 2010، ص235.

حسب معطيات الجدول السابق تتمتع هذه الدول بحصة هامة من إجمالي العرض العالمي، وتحتل روسيا المرتبة الثالثة في ترتيب منتجي النفط بعد السعودية بنسبة 12.3%خلال سنة 2006.

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة

وهي عبارة عن وكالة الطاقة الدولية وأيضا الشركات النفطية العالمية.

1 - وكالة الطاقة الدولية:وهي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن الذي أنبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة –coordination group energu-وقد عكف تللك المجموعة على رفع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة بهدف الإشراف على تنفيذ تللك الخطة وإقامة شبكة

لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق النفطية العالمية، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للنفط، وقد نظم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة، وإضافة إلى ما نصت عليه إتفاقية وكالة الطاقة الدولية

من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلتزم الأعضاء بإتباعها وبإيجاز[1]:

أ -تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات النفطية؛

ب -السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الإستهلاك من ناحية وتنمية المصادر البديلة من ناحية أخرى؛

ت -إحلال المصادر البديلة محل النفط في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك؛

ث -دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع العملي لنتائجها؛

ج -تهيئة المناخ المشجع للإستثمار في تنمية مصادر الطاقة؛

ح -وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات النفطية؛

خ -تشجيع التوسع وإستخدام الطاقة النووية على أن يترك لكل دولة عضو حرية إنتهاج الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة.

فمن خلال هذه الأهداف تبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للنفط، وكذلك تشجيع أعضائها على الإحتفاظ بمخزون تجار كبير من النفط تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل إنخفاض الإنتاج وقلة العرض النفطي.

2 -الشركات النفطية العالمية: تعد الشركات النفطية الخاصة والحكومية من أهم الفاعلون في سوق الطاقة العالمية لما لها من إستثمارات ضخمة في القطاع النفط في مختلف مناطق العالم تاريخيا، منذ الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين كان للشركات النفطية الكبرى (الشقيقات السبع) السبق في الهيمنة على سوق النفط في العالم من حيث الإستكشافات والإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع، حيث كانت تسيطر على أكثر من 80% من الإنتاج العالمي للنفط وأكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية (خارج الولايات المتحدة والمعسكر الإشتراكي)، وكانت نحو 50% من ناقلات النفط. إتبعت تلك الشركات أن تسير الصناعة النفطية إنتاجا وتسويقا وتسعيرا كما تشاء. تقلص دور الشركات النفطية بعد ذلك إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (opec) وإنشاء الدول المنتجة لشركات نفطية وطنية وعمليات التأميم في قطاع الطاقة، بالرغم من تراجع دور الشركات النفطية الخاصة إلا أنها تبقى أحد أهم الفاعلون

[1] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص123.

الأساسيين في سوق الطاقة العالمي فكثيرمن هذه الشركات إستطاعت تكوين جماعات ضغط في بلدان النامية بدعم سياسي من حكومات بلدانها[1].

أ -**أنواع الشركات العالمية للنفط**: نستعرض هنا أنواع الشركات العالمية للنفط[2].

➢ **الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبعة):** لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها إرتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، كما أن هناك عاملا ثالثا لا يقل أهمية عن السابقين، يمكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا وهو وجود هذه الشركات في السوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشد من أزرها ويقوي بنيانها هذا فضلا عن تنويع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية.

➢ **الشركات العالمية الكبرى الأخرى:** مثل الشركة الفرنسية للنفط في السوق الأوسط أكتيتين في أوربا، كذلك شركة فيليبس بتر وليوم، شركة أوكسيد نتال، وهذه الشركات مؤثرة في السوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع.

➢ **الشركات الأمريكية المستقلة** : وهي شركات لا تعم ل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط.

➢ **الشركات النفط الوطنية**: وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتمتع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي ضعف سيطرتها على النفط العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.

المطلب الرابع: التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية

يرى المراقبون أن الطلب العالمي الذي وصل عام 2006 إلى85مليون برميل يومي سيرتفع إلى أكثر من 120 مليون برميل لسنة 2020، هذا تحقيق لمعدلات النمو الاقتصادي الكبيرة التي سوف تشهدها مناطق العالم خاصة الصين والبلدان المحيطة بها، فإنه نظرا إلى القاعدة السكانية الضخمة لمنطقة آسيا- المحيط الهادي- ونموها الإقتصادي الهائل فإنها تصبح المنطقة الأكثر تأثيرا في أسواق الطاقة العالمية، إن النمو الكبير المتواصل في 2020 سيؤثر بصورة كبرى على ظروف الطاقة العالمية وبخاصة النفط، وتقترب مستويات إستهلاك النفط في آسيا من نظيرتها في أمريكا الشمالية وهي أعلى بكثير من نظيرتها أوربا وتشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة أن ترتفع القدرة الإنتاجية للأوبك من

[1] محمد شكرين، **موقف الدول المصدرة للنفط من الحوكمة العالمية للطاقة** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول :"**انعكاسات انهيار أسعار النفط علىإقتصاديات الدول المصدرة له** :"**المخاطر والحلول**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 07-08 أكتوبر2015،ص 7.

[2] عماد الدين محمد المزني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمي**، مجلة جامعة الأزهر لغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، فلسطين، العدد 1، المجلد 15 ،2013، ص 335.

2002إلى 2025 من نحو 31مليون برميل يوميا إلى نحو 66 مليون يومي، وبالتالي يرتفع نصيبها من 38%إلى54 %[1].

ولا شك في أن التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد محفوفة بالصعوبات جراء عوامل عدة معقدة التي تؤثر على التقديرات المتعلقة بالإقتصاد العالمي وبالطلب العالمي على طاقة، وتستند التقديرات المستقبلية على التطور المفترض للطلب والعرض والأسعار، وتشير التوقعات المتاحة لهذه المبادئ الأساسية على المدى البعيد إلى زيادة في الطلب على الطاقة مع حلول العام 2030 بنسبة 50 %ليبلغ 126 مليون برميل يوميا، وتحديدا لتلبية إحتياجات وسائل النقل، بينما تظهر تقديرات وكالة الطاقة الدولية، زيادة في الطلب على النفط بنحو 36 % فقط لتصل 30 مليون برميل يوميا في العام 2030إلى نحو 116مليون برميل في اليوم.

يحرص مراقبو الطاقة ومنهم وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على عدم التنبؤ بالأسعار، بل يتوفر إفتراضات طويلة الأمد حول مستويات الأسعار الضرورية لتوليد الإستثمارات الكافية المتعلقة بالعرض تلبية معدلات الطلب المفترضة، وتتراوح معدلات الأسعار المفترضة المتوفرة من قبل وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية للفترة الممتدةمن العام 2010إلى عام2030ما بين65و113دولارا أمريكيا للبرميل الواحد، مع تقديم محاكاة تشمل حالات عرض والطلب متزايدة أو متقلصة تتراوح ما بين57و189دولارا أمريكيا. كما وتطرح الأوبك سعرا إفتراضيا للعام 2030يتراوح ما بين 70و90دولارا أمريكيا للبرميل الواحد. وفي المدى القريب من الممكن أن يؤدي الركود السائد مع إرتفاع الطاقة الإنتاجية **من** جراء إنهاء مشاريع جديدة لإنتاج النفط بخفض الأسعار إلى75-78دولارا أمريكيا للبرميل وهو تكلفة الإنتاج الحدية للنفط من الرمال النفطية الكندية، ولكن على المدى المتوسطة والبعيدة، يتوقع أن تتراوح الأسعار بين 90و 120دولار للبرميل للإستعادة الطلب للنمو،بينما من المقدر أن ينخفض الإنتاج الفائض لأوبك إلى نحو مليون برميل يوميا[2].

أولا: توقعات الطلب

1 – الدول الصناعية: والتي تضم دول المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي وصل الطلب على النفط لديها إلى القمة وبدأ في الإنحدار التدريجي نتيجة لوصول إقتصاديها إلى مرحلة النضج، وضعف فرص النمو الإقتصادي المرتفع، وسهولة التعرض للأزمات الإقتصادية والمالية المختلفة والوصول إلى درجة تشبع الرغبات الأساسية مع ضعف النمو السكاني، تضاف إلى ذلك سياسات ترشيد الطاقة والإهتمام الزائد بقضايا أمن المدادات وقضايا حماية البيئة، إن إحتمالإستمرارإنخفاض الطلب هو الأقرب إلى الواقع وأن كان إنخفاضا صغيرا وتدريجيا وقد ينحدر إجمالي إستهلاك الدول الصناعية إلى 40 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020، بعد أن كان في حدود 50مليون برميل في عام 2005

---

[1] موهب راوية، كحلوش سارة ، **تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي– حالة الجزائر للفترة 2000–2010**، مذكرةمقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012، ص 80.

[2] توقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، **سلسلة سامبا سبتمبر 2008**، ص 07، عن الموقع :www.samba.comتاريخ الاطلاع: 25 /02/201.

وسيكون نسبة إستهلاك هذه الدول، من إجمالي الطلب العالمي 42%، بعد أن كانت حوالي 63% منذ عقدين من الزمن فقط.

2 – الدول الناشئة: كالصين والهند والبرازيل وهي دول تتميز بنمو إقتصادي جيد، حتي في ظل الأزمة الأقتصادية العالمية الحالية، وتتميز ببداية الرخاء والتقدم الإجتماعي ونمو الطبقة المتوسطة وزيادة عدد السكان والعمل على أخذ دور إقتصادي متميز على المستوى الدولي، هذه الدول الناشئة من المتوقع أن يستمر نموها الإقتصادي بشكل جيد خلال بقية هذا العقد والعقود القادمة ونتيجة لذلك، فإنه من المتوقع أن يستمر نمو الطلب على النفط فيها، وبشكل أعلى من المعدل العالمي فالصين التي كانت مصدرة للنفط منذ أقل من عشرين عاما، أصبحت الأن ثاني أكبر دولة مستهلكة للنفط وثالث دولة مستوردة، ومن المتوقع أن يرتفع الإستهلاك الصيني من النفط من 7.5مليون برميل في الوقت الحاضر إلى اكثر من 12 مليون برميل في عام 2020 هذا الارتفاع في الطلب ينطبق وإن كان بنسب مختلفة على الدول الناشئة الأخرى كالهند والبرازيل وروسيا واندونيسيا وغيرها ومنالمحتمل أنيصل إجمالي الطلب في الإقتصاديات الناشئة في عام 2020 وإلى حوالي 35 مليون برميل يوميا، أو نسبته 36%من إجمالي الطلب العالمي بعد أن كان أقل من 10% في عام 1999.والجدول التالي يوضح لنا توقعات الطلب العالمي كما يلي:

الشكل رقم(02): توقعات الطلب العالمي على النفط لسنوات 1995–2020

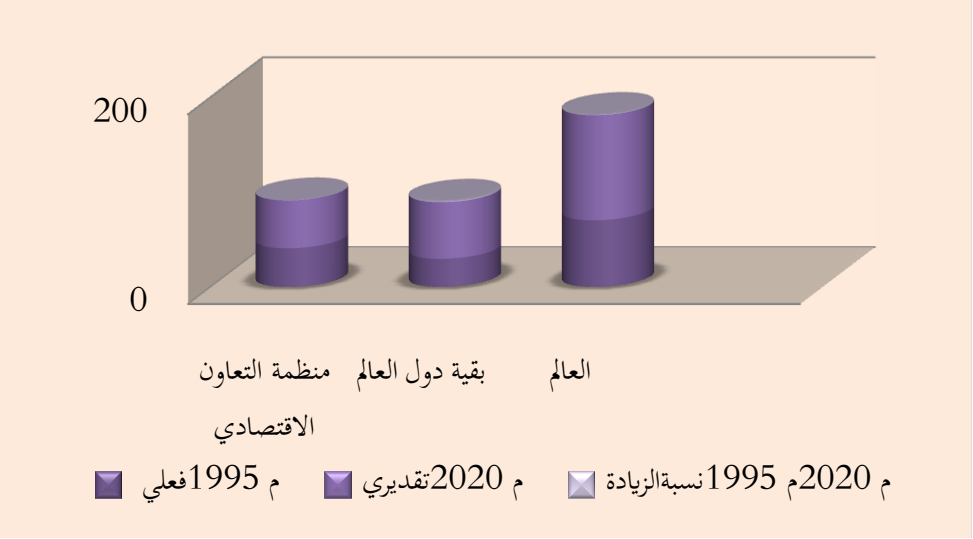

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(2).

من خلال الجدول نلاحظأ توقعات الطلب العالمي للنفط في بعض الدول العالم قد يبلغ 111كتوقع تقديريلسنة2020، أما نسبة الزيادة من1995إلى2020قد تصل إلى58.3%.

ويرتبط الطلب على الطاقة بمختلف مصادرها بعدة عواملوهي[1]:

[1] على لطفي،**مرجع سبق ذكره**، ص83.

أ -مستوى النشاط الإقتصادي ومعدلات نموه، ويعتبر عن هذا الإرتباط بمعامل المرونة أو مرونة الطلب الداخلية التي تحسب بقسمة معدل التغيير في الطلب على الطاقة عبر فترة زمنية معينة على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها؛

ب -أسعار الطاقة ذاتها، وبصفة خاصة الأسعار للمستهلك النهائي التي تتضمن في الحالة المنتجات النفطية قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك التي تبلغ في دول الإتحاد الأوروبي نحو 70% من تلك الأسعار وتؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي؛

ت -معدل النمو السكاني ودرجة التصنيع معبرا عنها بقيمة الناتج الصناعي منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

ث -معدل التحسن في تقلبات وكفاءة إستخدام الطاقة، والتي ينعكس أثرها في إنخفاضكثافة الطاقة، ومن ثم إنخفاض حجم الطاقة الأزمة لإنجاز عمل معين.

ثانيا: توقعات العرض

لتلبية الطلب المتزايد على النفط ومشتقاته لكافة أشكالها، من المتوقع أن يبلغ إجمالي المعروض في عام 2030 نحو 111.2 مليون برميل، بإرتفاع28.2 مليون برميل مقارنة بعام 2008 ويستند التوقع إلى إفتراض أن منظمة الدول المصدرة للنفط(الأوبك) تسعى إلي الحفاظ على حصتها السوقية من خلال رفع طاقتها الإنتاجية عبر زيادة الإستثمار في القطاع النفطي وبالتالي من المتوقع أن يشكل الإنتاج النفطي (الوقود السائل بكافة أشكاله) لمنظمة الأوبك نحو 40%من الإنتاج العالمي كذلك فإن الزيادة المتوقعة في إنتاج السوائل النفطية التقليدية النفط الخام والغاز الطبيعي، سيأتي منها نحو 12.4 مليون برميل يوميا من الدول الأوبك، في حين أن 8.6 مليون برميل من السوائل التقليدية سيكون مصدرها دول خارج الأوبك.ويخضع العرض العالمي للنفط لعدد من العوامل هي[1]:

1 -يتوقع أن يتم حل الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط من إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك، حيث يتوقع أن تتزايد إجمالي إمدادات أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2010إلى 2030 بحوالي 21.7 مليون برميل لتصل إلى حوالي 59.5 مليون برميل عام 2030؛

2 -يتوقع أن تلعب الدول الأعضاء في منظمة الأوبك دورا بارزا في تلبية الجزء الأكبر من الزيادة في الطلب العالمي على النفط في المستقبل، وبشكل خاص الأقطار العربية في منظمة الأوبك، حيث يتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي إنتاج دول المنظمة من النفط إلي حوالي 75.4%خلال عام 2030، كما يتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي الإنتاج العالمي إلى حوالي 35.6% خلال عام 2030؛

3 -تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة لتوسيع طاقتها الإنتاجية والتصديرية لمواجهة الطلب المستقبلي على النفط، ليس فقط بسبب العوامل الجيوسياسية الداخلية والخارجية وعوامل عدم اليقين التي تحط بالطلب على نفطها بل لأسباب أخرى منها الاستثمارات الضخمة المطلوبة في قطاع توسيعه الطاقات الإنتاجية وصعوبة تقديرها؛

[1] على لطفي، **المرجع سبق ذكره**، ص 85.

4 -من المتوقع أن ترتفع المتطلبات الرأسمالية لمشاريع الطاقة بالدول العربية بشكل عام إلي حوالي 530 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2001-2015وتبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ حاليا حوالي 81% يستحوذ النفط على النفط بنسبة 42%منها؛

5 -تتوقع الشركة البريطانية العالمية (BP) تزايد في الإنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام بقيمة 50 مليون برميل يوميا في افق 2030 ويعود توقع الزيادة إلى إرتفاع الطلب المحلي للدول المالكة للنفط وكذا الطلب العالمي للدول الصناعية إلا أن هذه الزيادة في الإنتاج تمثل إستخراجوإستغلال الدول المالكة للنفط لإحتياطها المؤكد.

6 -الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض إستجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق؛

7 -الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وليس معنى توافر إحتياطات نفطية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور إرتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على إستخلاص النفط من باطن الأرض ومعالجته وضخه حتي سطح الناقلة أو موقع المصفاة، كما يعتمد أيضا على مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات، وحتي إذ توافرت الإمكانيات الإنتاجية فإن معدل الإنتاج لا يجب أن يتجاوز المستوى الذي تحدده الاعتبارات الفنية، وهو الحد الأعلى لمعدل الإنتاج الرشيد وبما لا يضر الخزان الأرضي ويؤثر سلبا على معامل الإستخلاص معبرا عنه بحجم ما يمكن إستخلاصه من النفط على مدى عمر الحقل.

ومن خلال ما سبق فان الجدول التالي يبن توقعات العرض والطلب على النفط لمنظمة الأوبك كما يلي:

الجدول رقم(04): توقعات العرض والطلب على النفط لأوبك من سنة 2007إلي 2030

السنوات	2007	2015	2030	التغير في 2030
الطلب العالمي على النفط	86	98.5	116.3	30.3
منظمة الأوبك	49.1	50	52	2.9
دول خارج الأوبك	36.9	48.5	64.3	27.4
العرض العالمي على النفط	86	98.5	116.3	30.3
منظمة الأوبك	35.5	46	60.6	25.1
دول خارج الأوبك	50.5	52.5	55.7	5.2

المصدر: توقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، سلسلة سامبا سبتمبر 2008، ص 07. عن الموقع:.www.samba.comتاريخ الاطلاع201/02/ 25

من خلال الجدول أعلاه فإن توقعات منظمة الأوبك للطلب على النفط تفوق نسبة العرض عليه من سنة 2007إلى غاية 2015 اما من سنة 2030 فقد إنخفض الطلب على النفط لمنظمة الأوبك مقارنة بالعرض عليه أما دول خارج الأوبك فان الطلب على النفط بالنسبة لها يشهد حسب توقعات زيادة من 2015 إلى غاية 2030حيث يصبح 64.3 أما العرض عليه سيشهد إنخفاض بسيط يتوقع وصوله إلى 55.7سنة 2030.

ثالثا: العوامل الأساسية التي تعززسوق النفط حتى عام 2030

من بين العوامل الأساسية نذكر منها ما يل ي[1]:

1 -يساعد النمو الاقتصادي العالمي المتوقع بنسبة 3.5 سنويا على زيادة الطلب على الطاقة العالمية بنسبة 50%؛

2 -تستمر الوقود الإستخراجية بتزويد الطلب على الطاقة العالمية بنسبة 85%وسيحافظ النفط على حصة الثلث؛

3 -يتأتى أكثر من 55 من الإحتياط الجديد من مصادر غير تقليدية مثل سائل الغاز الطبيعي والرمال النفطيةو الوقود الحيوية التي تعتبر أكثر كلفة من النفط الخام؛

4 -يتوقع أن يزيد الطلب على النفط بنحو 30 مليون برميل يوميا، ومعظمها من جراء الزيادة في الطلب من الدول النامية؛

5 -بإفتراض الاستثمار المناسب في النفط، فإن منظمة الأوبك تملك المواد اللازمة لتلبية الطلب المتزايد، ولكن من المتوقع أنتبقي الطاقة الفائضة منخفضة نسبيا والأسواق النفطية محدودة، حتي ولو إفترضنا نموا محدودا للطلب، إن إعتبارات التكلفة وتوفير الاحتياط تشير إلى عدم إمكانية هبوط الأسعار إلى ما دون 75أو 85 دولارا أمريكيا للبرميل الواحد.

[1] توقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، سلسلة سامبا، **المرجع سبق ذكره**، ص09.

الخلاصة.

من خلال ما تناولنه في هذا الفصل من عموميات حول النفط، حيث تطرقنا الي كل الجوا نب النظرية للنفط والصناعة النفطية والأسواق العالمية للنفط إستخلصنا ما يلي.

أن النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل لاقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الإقتصادي والسياسي والعسكري.

إن صناعة النفط شهدت تغيرات وتحولات مثيرة تمثلت في حركة الإندماج بين الشركات النفطية العالمية، كما أن الانتاج العالمي من النفط تركز في عدد قليل من البلدان وهذا التركيز مرشح للإرتفاع في المستقبل بإعتبار أنالإحتياطات الرئيسية هي الأخرى متركزة في عديد من الدول.

ويتأثر سلوك الأسواق العالمية للنفط بالعديد من لأطرا ف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفط العالمية الكبرى، وأن توقعاتها ستكون محفوفة بالصعوبات جراء عوامل عدة على المدى البعيد حيث تؤثر على قدرات المتعلقة بالإقتصاد العالمي وبالطلب على الطاقة.

تمهيد:

تخضع أسعار النفط إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل المحددة والمؤثرة التي تساهم في تغير أسعار النفطإرتفاع أو هبوط، ومن هذه العوامل نجد العرض والطلب بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تأثر في تحديد أسعار النفط، وبالنظر إلى إقتصاديات الدول النامية وخاصة الدول العربية المنتجة للنفط القائمة على تصدير سلعة منفردة وهي النفط، كما أن التقلبات التي تتعرض لها الأسعار تنعكس عليها بالسلب أوبالإجاب سواء على المدى المتوسط والبعيد بإعتبار النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي لدعم الموازنة العامة وتمويل عمليات التنمية كما أن الصدمات التي تتعرض لها الدول المصدرة للنفط أدت إلى إنخفاض الإيرادات المالية العامة ، وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة، وظهور حالات عجز في موازنات الدول أصبح من الضروري الإهتمام على موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: محددات سعر النفط في ظل الصدمات السعرية للنفط**
- **المبحث الثاني: تأثير الصدمات النفطية على سياسات الحكومية**
- **المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام وواقعه في الدول النفطية**

المبحث الأول: محددات سعر النفط في ظل الصدمات السعرية للنفط

شهدت أسعار النفط تطورات ملحوظة عبر الزمن تبعا لتغيرات بصفة خاصة والتغيرات السياسية في مختلف مناطق العالم، حيث أن الدول المنتجة للنفط تحاول كل مرة بيع كمياتها عند سعر مرتفع يتناسب مع إحتياجاتها ومتطلباتها خاصة الدول التي تعتمد في صادراتها على النفط كمصدر رئيسي وبالعكس فالدول الأكثر إستهلاكا للنفط تعمل على تلبية إحتياجاتها عند سعر منخفض يتلائم مع إمكانياتها المالية وحاجاتها المتزايدة.

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه

يمكن تعريف أسعار النفط وأنواعها كمايلي:

أولا: مفهوم السعر النفطي

يتميز سعر النفط عن غيره من أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع، ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته، فسعر النفط يعني قيمة المادة أو السعلة النفطية يعبر عنها بالنقد[1].

وبالتالي فهو القيمة النقدية أو الصورة النقدية للبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفطية الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الإستقرار، مما إنعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع لتقلبات مستمرة حتى أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على مستوى العالمي منذ أوائل عقد السبعينات القرن الماضي وإستمرت حتى الآن[2].

ثانيا: أنواع السعر النفطي

هناك عدة أنواع نوردها كما يلي[3]:

1 –السعر المعلن: هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية،أي هو سعر محدد ومعلن من طرف العارض للنفط، وظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980واستمر لغاية نهاية خمسينيات القرن20وهو متلازم مع حالة الاحتكار أي يتحدد من قبل شركات النفطية الإحتكارية وفق لمصالحها ومصاح الدول التي تنتمي إليها.

2 –السعر الحقيقي: هو سعر يعبر عن القيمة النقدية للنفط في السوق، في زمن معلوم ومتفق بين أطراف التبادل، وظهر في أواخر خمسينيات القرن 20، بشكل مستقل عن الشركات الاحتكارية وهذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الإحتكار المفروض من قبل الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع وشراء النفط،ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما إزدادت المنافسة في عمليات البيع.

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص194.

[2] غرابة زهير لقمان معزوز، **العلاقة المتبادلة بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب الدولي**، مجلة الباحث الإقتصادية، العدد01 ،2013، ص30.

[3] خليل عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص8 ،9.

3 –سعر الإشارة: هو سعر وسطي بين السعر المعلن والسعر الحقيقي،ظهرهذا النوع من الأسعار خلال الستينات نتيجة إبرام إ تفاقيات نفطية بين العديد من الشركات الأجنبية المستقلة والشركات الإحتكارية للدو ل النفطية ويتم حسابه بناء على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والحقيقي لعدة سنوات.

4 –سعر التكلفة الضريبية : يمثلهذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الإ تفاقية للحصول على برميل أو طن من النفط الخام ويستند حساب هذا السعر على تكلفة إنتاج الوحدة النفطية مضاف لها الضرائب والرسوم المختلفة،وهو سعر متداول داخل البلد فقط.

5 –السعر الفوري: هو القيمة النقدية لوحدة النفط خلال زمن محدد،وهو ليس مستقرا، بسبب إرتباطه بعاملي العرض والطلب عل النفط،وهو سعر مرتبط بسوق الحرة أو (الفورية) للنفط، ومنذ سبعينات وثمانينات القرن 20 تحولت إلى جزء أساسي للسوق النفطية.

6 –السعر الرسمي(أو الإداري): هو سعر يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، يتحدد من طرف جهة رسمية أو إدارية، وبرز هذا السعر مع بداية السبعينات للدلالة على أسعار بلدان الأوبك المعلنة رسميا من قبلها وحاليا يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية.

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط خلال الفترة

لقد شهدت أسعار النفط عدة تطورات وتقلبات خلال فترات مختلفة نوجزها فيما يليوالجدول التالي يوضح ذلك[1].

جدول رقم (05): يوضح تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة(2013–200)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر النفط الخام	27.6	24.85	25.5	29.3	38.65	54.6	65.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر النفط الخام	74.9	100	62.3	77.4	107.3	111	109.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر 2000-2002-2006-2010-2013.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2003 عرفت تذبذب حيث كانت الأسعار سنة 2000 تقدر ب27.6 دولار للبرميل ثم إنخفضت إلى 24.85 دولار للبرميل سنة 2001 حيث تأثرت السوق النفطية العالمية بأحداث 11- 09- 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية بإنخفاض سعر البرميل ولقد أثرت الأحداث تأثير سلبي على أسعار النفط والمنتجات النفطية لعدة شهور نتيجة تدهور معدل النمو الإقتصادي وما نتج عنه من إنخفاض حاد في الطلب على النفط إلى 120 ألف برميل يوميا سنة 2001.

[1] كمال بوصول، **أثر تقلبات اسعار البترولغلى اداء المؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2014)**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولى حول:"**إنعكاس انهيار اسعار النفط على إقتصاديات المصدرة** "،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس لمدية،يومي 7-8 أكتوبر، 2015،ص 09.

ومع بداية 2002 بدأت الأسعار في الإرتفاع بشكل تدريجي لتصل إلى مستوى 25.5 دولار للبرميل مدفوعة بعدد من العوامل منها خفض الإمدادات من بلدان الأوبك وخارجها وحالة عدم الإستقرار التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والإضطربات في فنزويلا ومنذ ذلك التاريخ أخذت أسعار النفط في الإتجاهإرتفاع حيث بلغت 29.3 دولار للبرميل عام 2003 النفط ليتخطى حدود 50 دولار للبرميل في الربع الأخير لعام 2004، واصلت أسعار النفط مسارها التصاعدي في سعر البرميل حيث بلغ سعر برميل النفط سنة 2005 حوالي 54.6 دولار ومع بداية سنة 2006 بدأت أسعار النفط ترتفع إلى أعلى من 50 دولار للبرميل حيث سجلت 65.7 دولار للبرميل من نفس السنة في حين سجل برميل سعر قدر بـ74.9 دولار للبرميل سنة 2007، ليتخطى بعد ذلك سعربرميل النفط عتبة 100 دولار للبرميل سنة 2008 وهي أسعار قياسية لم تسهدها من قبل، ثم يعود الإنخفاض من جديد لسعر البرميل ويعود التذبذب الحاد الذي شهدته الأسعار بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية 2008 التي ألقت بطلالها على السوق النفطية بشكل عام، ليصل سعر البرميل سنة 2009 إلى حدود 62.3 دولار للبرميل، ثم عاود ت الأسعار الإرتفاع خلال عامي 2010 -2011ليصل معدلها في 2010إلى 77.4 دولار للبرميل و 107.3 دولار للبرميل عام 2011 وهو أعلى معدل سنوي تصله الأسعار على الإطلاق وإستمر أسعار النفط في الإرتفاع لتصل سنة 2013إلى 109.5دولار.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط

يعتبر النفط مادة إستراتجية هامة لإقتصاد أي دولة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة له مما يعني تضافر مجموعة من العوامل الإقتصادية التي تحددها قوي السوق، مع مجموعة العوامل غير الإقتصادية (السياسية والمؤسسية). ويعتبر الطلب والعرض المحددان الأساسيان لسعر النفط، وتساهم العوامل الأخرى في تأثيرها على أسعار عن طريق مساهمتها في التأثير على الطلب على النفط.

أولا: الطلب النفطي

يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي علي السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض إستهلاكية أو لأغراض إنتاجية وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في هذا الطلب أهمها[1]:

1 -النمو الإقتصادي: يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الإقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساس باستعمال الطاقة التي تعتبر مؤشر علي مستوي التنمية والنمو الإقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي وتوسع حجم النشاط الإقتصادي يؤدي حتما علي إرتفاع الطلب العالمي علي النفط، وبالتالي إرتفاع السعر وفي المقابل إنخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي يؤدي إلي إنخفاض الطلب وبالتالي إنخفاض سعر النفط.

[1] بوصول كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص6 ،7.

2–سعر النفط الخام: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر علي الطلب علي النفط الخام، والعلاقة بينها عكسية حيث من المعروف تاريخيا أن كل إنخفاض في سعر البترول يقابله سعي الدول المستهلكة إلي التوسع في الطلب علي النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة.

3– سعر الطاقة البديلة: تشكل مصادر الطاقة الأخرى ضغطا على الطلب النفطي ومن ثم على سعر النفط، إذ أنه كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص إستهلاكها منه و تعويضه ببدائل أخرى، والتي على رأسها الغاز الطبيعي والفحم، والتي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرفعة.

4– المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط : تعتبر المضاربات في السوق النفطية الآجلة من الأسباب التي ليس لها إرتباط بأساسيات السوق التقليدية، والتي تتمثل في تحول البترول في هذه السوق إلي وسيلة مالية للربح السريع، أو الإحتفاظ بعقوده الآجلة كوسيلة مالية آمنة ضد التقلبات في الوسائط المالية كالأسهم وسنداتهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط، فيلجأ المستهلكون لزيادة طلبهم على النفط بغرض التخزين و التحوط من إرتفاعأسعار مستقبلا.

5–نمو السكان: كلما كان عدد السكان كبير فإنه يؤثر على زيادة وتوسيع الطلب على النفط أو الطاقة أو أية سلعة أخرى، وعكس ذلك يكون في حالة قلة عدد السكان، ولما كان هذا العامل من العوامل المساعدة أو المكملة للعوامل الأساسية، فإن تأثير السكان يتحدد بكونه مؤثرا نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأساسية وخاصة الدخل القومي.

6 –المناخ: قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن إختلاف فصول السنة وإختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، تؤدي إلى إختلاف الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة وقود التدفئة، ويزيد الطلب على النفط الخام كذلك لحاجة مصانع التكرير إلى مواكبة زيادة الطلب على وقود التدفئة.

ثانيا: العرض النفطي

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة وكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة إتجهت الأسعار نحو الإنخفاض والعكس صحيح.

يمثل العرض النفطي تلك الكميات النفطية المعروضة في السوق بغرض تبادلها بسعر معين وفي زمن معلوم وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في هذا العرض أهمها[1]:

1 –الطلب على النفط: يعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، إنطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة الطلب على النفط نتيج ة للعوامل التي سبق شرحها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الإستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط.

[1] بوصول كمال، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 7، 8.

2 -الإحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط: تلعب الإحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على العرض النفطي، فكلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الإعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج، إضافة إلى عمليات التنقيب و البحث التي تؤثر على العرض النفطي، وتستلزم عمليات التنقيب عن النفط تكنلوجيا عالية وإستثمارات كبيرة،وحسب إحصائيات 2005 فإن الإحتياطات النفطية التي تستخرج يوميا تقدر ب.55 مليون برميل، وبهذا المعدل سوف يواجه العالم عجزا في المعروض النفطي في سنة 2020 يقدر بـ19 مليون برميل يوميا.

3- تكلفة الإنتاج: كلما زادت تكلفة إستخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه لإنخفاض الطلب عليه بسبب إنخفاض جودته وإرتفاع تكاليف إنتاجه، والعكس صحيح.

4- سعر النفط الخام: أي زيادة في عرض النفط عن الحاجة إليه تتسبب في إنخفاض الأسعار، وأسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجع الدول على رفع عرضها النفطي للحصول على موارد أكبر، بما يخدم مشاريع التنمية الإقتصادية في هذه الدول النامية والعكس صحيح.

5- سعر مصادر الطاقة البديلة: إن مقدار توفر المصادر البديلة المختلفة للنفط له تأثير كبير على عرض السلعة النفطية سلبيا بتقليص حصته وإيجابيا بتزايد وإرتفاع حصته في السوق الدولية، ففي حالة توفر الصادر البديلة بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة فإن لذلك تأثير سلبي على عرض النفط، وأسعاره، والعكس يكون في حالة توفر المصادر البديلة بكميات صغيرة وبأسعار عالية.

ثالثا: عوامل أخرى

كما توجد عوامل أخرى لها تأثير على أسعار النفط وهي[1]:

1 -الأزمات الإقتصادية العالمية: إن حدوث مثل هذه الأزمات كالأزمة المالية الأخيرة أدت إلى أن واجهت أسواق النفط تحديات كبيرة، ففي الوقت الذي إنتقلت فيه تداعياتأزمة الرهون العقارية الأمريكية إلى سوق الإئتمان الأخرى وبدأت الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية تراجعت معدلات النمو في كل إقتصادات العالم وهو الأمر سبب تراجعا كبيرا في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 وبداية عام 2015.

2 -العوامل الجيوسياسية : تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثر في إرتفاع أسعار النفط في التوترات والإضطربات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط والذي يهدد أمن تدفق الإمددات النفطية إلى المستهلكين، ويدفع أسعار النفط إلى الإرتفاع، وبذلك يبقى العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة، وأثرت الإضطرابات والنزاعات خلال الفترة (2000- 2010) في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة ومن أمثلة ذلك.

أ -التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي وإحتمالات فرص مجلس الأمن والدول الأوروبية مزيد من من العقوبات على إيران ثاني أكبر دول مصدرة للنفط؛

[1] عماد الدين معهد المزيني، **مرجع سبق ذكره**، ص – ص 338- 340.

ب -إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001 أنها سوف تسحب الإحتياطيالإستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما إحتاجت إليه، لذلك إنخفضت أسعار النفط في ذلك العام وعام 2002 مقارنة بعام 2000؛

ت -شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أوشمال إفريقيا ولاسيما نيجيريا أكبر مدر للنفط في إفريقيا؛

ث – كما أن الأحداث السياسية في فنزويلا أوقف معظم الصادرات النفطية فيها وكذلك الإضطرابات في نيجيريا وهي من أعضاء منظمة الأوبك وبالتالي فقد فقدة المنظمة حوالي 300000 برميل نفط يوميا، مما قلل العرض النفطي في السوق النفطية.

3 -عامل الندرة: كون النفط سلعة نابضة فإن التأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس من هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعةالإستراتيجية غير محدودة على وجه الدقة.

المطلب الرابع: الصدمات السعرية للنفط

مرت السوق العالمية للنفط بعدة صدمات إختلفت من منطقة لأخرى وتعددت أسبابها وخلفت من ورائها نتائج كان أثرها كبير على الإقتصاد العالمي.

أولا: الصدمة النفطية الأولى1973-1974

في أكتوبر سنة 1973شهد العالم أزمة طاقوية حقيقية نتيجة إنخفاض المعروض النفطي التي تزامنت مع الحرب العربة – الإسرائلية أين لجأت الدول العربية إلى تقليص كمياتها المعروضة في السوق النفطية للضغط على الدول الكبرى الحليفة لإسرائيل في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا مايصطلح عليه بالحضر العربي على النفط، أي أن الدول العربية إستخدمت النفط كسلاح الأمر الذي أدى إلى إلتهاب الأسعار نتيجة إنخفاض الإمدادات النفطية في السوق العالمية، وهذا بدوره ساهم في خلق منافسة قوية بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على كميات لازمة من النفط لتلبية حاجياتها الصناعية .

وفي نفس الفترة قام أعضاء دول الأوبك برفع أسعار النفط العالمية بمقدار أربع مرات، والتي كانت السبب الرئيسي في تعميق الأزمة الطاقوية، غير أن هذه الدول لم تتوقف عند هذا الحد بل وصلت في مضاعفة الأسعار أين بلغ السعر المعلن للبرميل الواحد من النفط العربي الخفيف إلى حدود 11.60دولار للبرميل، وهذا ما يعني أن ما أقدمت عليه الأوبك ماهو إلابداية التحكم في الإنتاج والسعر لهذه الدول المنتجة بعدما كانت تعاني من سيطرت الشركات النفطية الكبرى، فكانت بذلك نهاية عصر النفط الرخيص[1].

1 -أسباب الصدمة النفطية الأولى : إن الخطر العربي على النفط لم يكن السبب الوحيد لهذه الصدمة بل هناك أسباب أخرى هي[2]:

[1] زهيدي الشامي، **الأوبك في الإقتصاد العالمي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص 15.

[2] عن الموقع: w ww . wikipedia. org تاريخ الإطلاع28-3-2016.

أ -إنخفاض قيمة الدولار : إن العملات الرئيسية خاصة الدولار الأمريكي لها تأثيرات قوية على أسعار المنتجات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة،حيث أن لسعر النفط قيمة حقيقية وإسمية يمكن على أساسها معرفة التغيرات الحقيقية فإذا حدث إنخفاض في قيمة الدولار فمن الضروري أن يصاحبه ذلك إرتفاع في أسعار النفط الإسمية حتي تحافظ على قيمتها والعكس صحيح وهذا مايعني أن لقيمة الدولار قدرة شرائية تخضع على أساسها أسعار النفط ،خاصة إذا علمنا أن الدولار هو الأكثر تداولا في مختلف أنحاء العالم.

ب -المنافسة العالمية على الطاقة: إن إستهلاك النفط في الدول الصناعية عرف زيادة معتبرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى خاصة بعد سنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، ويعود هذا من جهة إلى السعر النفط الرخيص الذي ساعد بعض الدول بالنهوض بضاعتها، ومن جهة أخرى خصائص النفط المتعددة التي تميزة عن باقي الموارد الطاقوية والتي تضمن له الإستخدامات المتعددة في عدة مجالات،فالولايات المتحدة الأمريكية إستهلكة لوحدها 750مليون طن سنويا وطاقتها الإنتاجية لم تتعدى 450مليون طن سنويا،هذا ما يطلب منها اللجوء إلى عمليات الإسترداد لتعويض الكميات الناقصة التي تحتاجها، حيث قامت بإسترداد36%من إجمالي الإستهلاك العالمي من النفط.

ت -تضاعف قوة الأوبك : خلال سنوات الستينات لم تستطع دول أعضاء الأوبك فرض نفسها أمام ضغوطات الشركات النفطية الكبرى نظرا لمحدودية عدد الأعضاء، لكن مع بداية السبعينات تعززت الأوبك بأعضاء جدد، حيث أصبحت تمثلها 13 دولة منها 07 دول عربية ذات طاقة إنتاجية كبيرة، خاصة السعودية التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من 10مليون برميل يوميا، هذا مامكنها من التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

2 -نتائج الصدمة النفطية الأولى: لقد كانت لصدمة النفطية الأولى أثار كبيرة على الدول المنتجة والصناعية الكبرى على حدى سواء، فدول الأوبك تقلصت حصتها في السوق النفطية من 154.8%إلى 30.3%بعد 11سنة، هذا نتيجة المنافسة التي فرضتها دول منتجة للنفط خارج الأوبك، حيث إستغلت الوضعية وقامت برفع إمداداتها النفطية في السوق النفطية نظرا للمستوى العالمي الذي بلغته الأسعار كما أن الأوبك حققت الأهم بتحكمها في الإنتاج النفطي الذي كانت تسيطر عليه الشركات النفطية الكبرى، فهذه الصدمة أثرت بشكل إيجابي على الدول المنتجة وبشكل سلبي على الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى هذا فإن المستويات العالمية التي بلغتها أسعار النفط شجعت العديد من الدول على عمليات

البحث والتنقيب خاصة في بحر شمال والمكسيك التي أفرزت عن إكتشاف حقوق هامة وبطاقة إنتاجية كبيرة،علاوة على ذلك فإن الإستهلاك العالمي من النفط قد سجل زيادة معتبرة، أما فيما يخص توزيع الإستهلاك العالمي من النفط فقد سجل زيادة معتبرة، أما فيما يخص توزيع الريع النفطي فقد إنتقل إلى صالح الدول المنتجة[1].

ثانيا: الصدمة النفطية الثانية 1979– 1980

في سنة1979م شهد العالم صدمة نفطية ثانية نتيجة إرتفاع أسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانية في مصافي النفط في نوفمبر 1978،ثم أعقبتها الثورة الإيرانية عام 1979ماأدى إلى نقص الإمدادات النفطية

[1] حسين عبد الله، **النفط العربي خلال مستقبل المنظور**، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، ص 14.

الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الإرتفاع لتبلغ 36دولار للبرميل في ديسمبر 1980نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، وفي نفس الوقت إرتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار[1].

1 -أسباب الصدمة النفطية الثانية : يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث صدمة الثانية في النقاط التالية[2]:

أ -انخفاض الإنتاجالإيراني: أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلىتقليص إنتاجها النفطي من 5241.7برميل يومي سنة 1978إلى3167.9برميل سنة1979، وقد أدى نقص الإنتاج الإيراني التي تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثير منطقة شرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران وبا لتالي تأثير إنتاجه وقد أدت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار.

ب -القرار الإيراني بإستخدام المارك الألماني في تسعير النفط : لقد قررت إيران بيع نفطها بالمارك الألماني بدلا من الدولار الأمريكي، نظرا لتفكيك العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية.

ت -تواصل إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي: إن تواصل إنخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة الإنخفاض الدولار لتعويض إنخفاض القدرة الشرائية.

2 -نتائج الصدمة النفطية الثانية: لقد كانت لصدمة النفطية الثانية أثرى قوي على دول أوبك، خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق النفطية لنفطية، حيث إنخفضت من 49% سنة 1980إلى39%سنة 1981 وقد واصلت حصتها في السوق النفطية تقلصها والتي بلغت خلال السداسي الأول من سنة 1982 حولي 33%من الإنتاج العالمي إضافة إلى هذا هناك نتائج أخرى يكن تلخيصها فيمايلي[3]:

أ – تطور الأسواق الفورية باتجاه الشركات النفطية إليها بدلا من العقود طويلة الأجل وذلك من أجل الإسراع في الإستثمار.

ب -قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغير السياسة النقدية، وذلك بالرفع في أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، وقد إستعلت هذه السياسة من أجل خفض من معدلات التضخم، وأدى ذلك إلى إنخفاض أسعار الإستراد وتقارب الأسعار الحقيقية للنفط مع الأسعار الإسمية.

[1] صديق محمّد عفيفي، **مرجع سبق ذكره**، ص275.

[2] موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص77.76.

[3] قويدر قوشيح بوجمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

ثالثا: الصدمة النفطية المعاكسة 1986

الإنخفاض الحاد الذي عرفته الأسعار سنة ، 1986ب (13.53)دولار للبرميل أي 5.54دولار بدولارات 1973كان نتيجة للإستراتيجيات التي طبقتها منظمة الأوبك والتي كانت مختلفة عن تلك التي استخدمتها في سنوات السبعينات.

1 -أسباب الصدمة النفطية المعاكسة 1986: هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الإنخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 1986 يمكن تلخيصها فيمايلي[1]:

أ- انخفاض الطلب على النفط سنة 1985، حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم فهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة الأوبك في السوق النفطية بـ10مليون برميل في اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة1980؛

ب- دخول منتجين جدد للنفط (المكسيك، إنجلترا، النرويج، كندا، الإتحاد السوفياتي) التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق، وقامت بالفعل بالزيادة الإنتاج مما أدى إلى فائض في عرض النفطي في السوق النفطية، وبالتالي دفع الأسعر نحو الهبوط؛

ت -إعلان بعض الدول النفطية كبريطانيا والنرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعار نفطها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30,5 دولار، كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار؛

ث - المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة غير المنطمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي، إنخفضت تلك النسبة إلى60%ورغم عودة دول الأوبك إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر، فإن المنافسين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الإنتاج.

2-نتائج الصدمة النفطية المعاكسة 1986: لقد نتج عن الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986نتائج كانت إيجابية بالنسبة للدول المستوردة وجد قاسية على الدول المنتجة والمصدرة للنفط وفي مايلي أهم النتائج[2]:

أ- إرتفاع الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم السنة 1986إلى49.3 مليون برميل سنة 1987 وإلى 52مليون برميل في سنة 1989؛

ب - تباطؤ النمو الإقتصادي في الدول المصدرة للنفط، ففي الفترة 1982م-1987م إنخفض نمو الناتج الخام للدول المصدر للنفط 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 1.1%مقابل 5.9%وحدوث حالات عجز في ميزان التجاري في معظم بلدان النفطية؛

ت - تفاقم الأزمة المديونية العالمية من خلال ديون الدول المصدرة للنفط لتعويض إيرادتها النفطية نتيجة إنخفاض أسعار النفط؛

---

[1] المكرطار فائز، **التنبؤ بأسعار النفط المرجعية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادةالم اجستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2000، ص178.

[2] **المرجعنفسه**، ص186.

ث –إنخفاض قيمة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفطة في ظل إنخفاض أسعار النفط، حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الإقتصادي والتنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار.

رابعا: الصدمة النفطية الخليجية 1990– 1991

تعرضت السوق النفطية العالمية في بداية السبعينات لصدمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولارا للبرميل، وفيمايلي أسباب ونتائج هذه الصدمة.

1 –أسباب الصدمة النفطية الخليجية : تأثرت أسواق النفط العالمية خلال عامي (1990-1991) وذلك للأسباب التالية[1]:

أ –نتائج الصدمة البترولي المعاكسة لسنة 1986 التي تكبدتهاالإقتصاديات المنتجة للنفط بإنخفاض صادراتها النفطية وإيراداتها المالية، وتراجع معدل النمو فيها وتفاقم مديونيتها مما أدى إلى تمهيد للصدمات إقتصادية أخرى؛

ب –السياسة النفطية المتبعة من طرف الكويت التي لم تحافظ على حصص الإنتاج المنسوبة إليها، والإحلال بإتفاقيةجويلية1990مما جعل العراق يتهم الكويت والإمارات العربية المتحدة بالمسؤولة عن إنخفاض الأسعار؛

ت –الخلاف الدائر بين العراق والكويت منذ 1936حول أكبر حقل يقع بين الحدود العراقية الكويتية، وهو حقل الرملية وإتخاذ العراق ذلك سببا لضم الكويت إليه؛

ث –إرتفاع الإنتاج العراقي مع نهاية الحرب الأيرانية العراقية بتكثيف كل طاقاته الأنتاجية، وذلك بتطبيق برنامج يحتوي على 30 مشروع يجعل العراق ثاني أكبر منتج في دوا منظمة الأوبك، بعد العربية السعودية مما يهدد إستراتيجية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار.

2 –نتائج الصدمة النفطية الخليجية:ومن أهم هذه النتائج مايلي[2]:

أ –الإنخفاض المستمر للأسعار حيث وصل سعر سلة الأوبك سنة 1992إلى 18.44 دولار للبرميل وفي سنة 1993وصل إلى 16.33 دولار للبرميل وفي 1994إلى11115.33دولار للبرميل؛

ب –ضعف منظمة الأوبك الذي تبين من خلال تجميد الإنتاج لدول المنظمة للتكيف مع حالة السوق النفطية في ظل الصدمة؛

ت –بروز القوة النفطية السعودية والقوة الأمريكية بعد التفاهم على سيطرة على السوق النفطية، وهذا راجع لكون السعودية أكبر منتج في العالم وأمريكا أكبر مستهلك، فهذان البلدان يستطيعان مباشرة على العرض والطلب النفطي ؛

ث –فرض حضر على الصادرات العراقية من طرف الأمم المتحدة والتي كانت تبلغ 4.02مليون برميل في اليوم وتعويضه بإنتاج كل من إيران والسعودية.

---

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص97.

[2] **المرجع نفسه**، ص98.

خامسا: الصدمة النفطية لسنة2008

بعد الصدمة النفطية التي تميزت نهاية التسعينات عادة أسعار النفط للإرتفاع من جديد بحيث مع بداية 2008 كسرت الأسعار حاجز 80 دولار للبرميل وفي مارس وصلت الأسعار إلى 100دولار للمرة الأولى ووصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في جويلية من نفس السنة إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل وذلك بعد تصاعد القلق من التجارب الصاروخية الإيرانية،لكن سرعان م إتجهت الأسعار نحو الهبوط لتصل إلى حوالي 125 دولار للبرميل في 24 من جويلية، وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الإقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الهن العقاري، فالأزمة المالية العالمية إنعكست أثارها على جميع القطاعات الإقتصاديةوالإجتماعية في العالم بما في ذلك أسواق النفط التي شهدة تراجعا حادا في الأسعا ر وذلك بسبب تدني الطلب العالمي، بحيث في أكتوبر2008، وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل والذي هو أدنى مستوى منذ أكثر من عام حيث يعتبر أكتوبر أسوأ شهر للنفط في سنة 2008 حيث خسر حوالي 32 بالمائة من قيمته في أكتوبر فقط، وواصلت أسعار النفط الخام إنخفاضها لتصل في 5ديسمبر إلى 40.50 دولار للبرميل في أقل إنخفاض لها طوال أربعة سنوات[1].

سادسا: الصدمة النفطية الأخيرة 2014

شهدت أسعار النفط في الأسوق العالمية إنخفاضا أكثر من النصف منذ منتصف سنة 2014 حتي بداية سنة 2015، فقد إنخفض سعر البرميل الواحد من 105.4 دولار في أوت 2014 إلى 44.4 دولار في جانفي سنة 2015، وهو أكبر إنخفاض تشهده الأسعار منذ إنهيارها سنة 2008، بسبب الأزمة المالية العالمية (وصل البرميل الواحد من النفط إلى37 دولار في ديسمبر 2008)، والجدول التالي يوضح التغير في أسعار النفط الشهرية.

[1] عن الموقع: .Ar.wi kipedia.org.www، تاريخ الإطلاع، 2016/03/15.

الجدول رقم(06): تغيير أسعار النفط الشهرية للفترة (2015–2015)

الأشهر	سعر البرميل سنة 2014	التغير عن الشهر السابق	سعر البرميل سنة 2015	التغير عن الشهر السابق
جانفي	104.7	(3)	44.38	(15.1)
فيفيري	105.4	0,7	54.06	9.7
مارس	104.2	(1.2)	52.46	(1.6)
أفريل	104.3	(0.1)	57.30	4.8
ماي	105.4	(1.1)	62.16	4.9
جوان	107.9	(2.5)	60.21	-
جويلية	105,6	(2.3)	54.19	-
أوت	100.75	(4.8)	46.20	-
سبتمبر	95.98	(4.8)	-	-
أكتوبر	85.06	(10.9)	-	-
نوفمبر	75.30	(9,5)	-	-
ديسمبر	59.46	(16.1)	-	-

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير شهري حول التطورات النفطية في الأسواق العالمية ودول الأعضاء، مارس 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال سنة 2014 عرفت أسعار النفط حالة من الإستقرار إلى غاية شهر أوت حيث تتراوحت الأسعار ما بين 100 و 105 دولار للبرميل بينما في شهر سبتمبر إنخفض بقيمة 4.8 دولار للبرميل مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 95.98 دولار للبرميل بينما في شهر أكتوبر إنخفض بقيمة 10.9 دولار للبرميل مقارنة بشهر السابق ليصل سعر البرميل إلى 85.06 دولار للبرميل كما شهد أيضا تراجعا في سعر البرميل في شهر نوفمبر ب9.5 دولار للبرميل مقارنة مع الشهر السابق ليصل إلى 75.30 دولار للبرميل وفي شهر ديسمبر عرف سعر الرميل تراجع أكثر ليصل إلى 59.64دولار للبرميل أي بمقدار 16.1دولار للبرميل مقارنة مع شهر نوفمبر وقد كان كان للمخاوف بشأن تباطؤ النمو الإقتصاد العالمي ووفرة الإمدادات وضعف الطلب دورا رئيسيا في إستمرار تراجع أسعار خلال شهر نوفمبر وديسمبر، وفي مطلع شهر جانفي من سنة 2015 فقد شهد سعر النفط إنهيار تاما عما كان عليه في شهر ديسمبر بمعدل 15.1 دولار للبرميل ليصل إلى 44.38 دولار للبرميل مقارنة مع الشهر ديسمبر من العام السابق من سنة 2014 وعرفت الأسعار في مابعد تذبذب بين الإنخفاضوالإرتفاع خلال الأشهر فيفري، مارس، أفريل، ماي بمقدار 54.06، 52.46، 57.30، 62.16 دولار للبرميل وقد كان لزيادة الطلب على

النفط الخام دورا رئيسيا في إرتفاع الأسعار خلال شهر ماي ليعود الإنخفاض من جديد في شهري جويلية وأوت ليصل إلى 54.19 و46.20 دولار للبرميل على التوالي.

1 -الأسباب: ويرجع إنخفاض أسعار النفط للأسباب التالية[1]:

أ- إنخفاض الطلب العالمي على النفط الخام: فقد خفضت وكالة الطاقة الدولية،التي تقدم المشورة للدول الصناعية بخصوص سياسات الطاقة، توقعاتها للنمو في الطلب العالمي على النفط في عام 2015م، وعزت ذلك إلى إبقاء التحسن الإقتصادي محدودا على الرغم من تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ أشهر، وبحسب الوكالة سينمو إستهلاك النفط بواقع 900ألف برميل يوميا العام المقبل ليبلغ 93.3مليون برميل يوميا، مقابل توقعات سابقة قدرها 93.6مليون برميل يوميا ويعود ذلك إلى الإنكماشالإقتصادي في كل من أوروبا والصين واليابان، وهي أسواق إستهلاكية ضخمة للنفط الخام، وفي هذا السياق بلغت تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الإقتصادي العالمي المتوقع للعام 2015 فقط 3.6%مقابل 3.2%لعام 2014 مايعني أن زيادة الطلب على النفط ستكون ضئيلة وفي حدود 1.1 مليون برميل يوميا فقط، ما أحدث مضاربة كبيرة على الإنخفاض ومنافسة شديدة بين كبار البائعين.

ب- تناقص الطلب الأسيوي: متأثر بدوره بانخفاض معدلات النمو و انخفاض قيمة العملة الأمر الذي دفع بعض الدول إلى خفض دعم الطاقة، مما أدى إلى إرتفاع تكاليف الوقود على الرغم من إنخفاض أسعار النفط شمل الإنخفاض على الطاقة العديد من الدول كأندونسيا3%، تايلاند2.6%، فيتنام2.5%، ماليزيا والهند2.3%.

ت – إرتفاع سعر صرف الدولار: يتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الإرتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث يشهد سعر صرف الدولار ارتفاعا نسبيا بداية من عام 2014 الأمر الذي دفع بعض الخبراء إلى تفسير إنخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب إرتفاع سعر صرف الدولار تزامنا مع قيام بعض دول الأوبك بزيادة إنتاجها لتعويض إنخفاض إنتاج بعض أعضائها الآخرين بسبب الإضطربات من غير أن تحسب حسابا لإنخفاض الطلب بسبب إرتفاع سعر الدولار مما أدى لحدوث فائض في السوق .

ث – إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري: تعد الولايات المتحدة المستهلك الأكبر للنفط في العالم، تشهد الولايات المتحدة طفرة كبيرة من إنتاجها النفطي من النفط الصخري في الآونة الأخيرة لتبلغ معدل 4 مليون برميل يوميا،الأمر الذي أدى إلى إنخفاض واردات الولايات المتحدة من الأوبك إلى النصف تقريبا لأول مرة منذ 30 عاما، كما أوقفت الولايات المتحدة إستيرادها للنفط الخام من نيجريا يأتي ذا الإنتعاش النفطي في السوق الأمريكية متزامنا مع تباطؤ نسبي في معدلات النمو الإقتصادي في البلاد، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على الطلب الأمريكي الذي يشهد تراجعا يلقي بضلاله على الأسواق العالمية؛

ج – عقوبات ضد روسيا وإيران : إن ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد(عقابا جماعيا)، إذ إتفق كبار منت وجي النفط في العالم والولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري على خفض الأسعار من أجل معاقبة

[1] حمزة محصول، **أسباب وسيناريوهات للإنخفاض العالمي في أسعار النفط**، عن الموقع: http://www.sasaiost.com تاريخ الاطلاع 20-2-2016.

روسيا إقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبحت لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج، ويشير بعض المحللين إلى أن الهدف من هذا الإنخفاض يبدو جليا للضغط على روسيا بخفض سعر النفط لإحداث عجز موازنتها، وتتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لإقتصاديات كل من روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء أن استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه صفعة قوية لموسكو، وهو قد يدخل هذه الأخيرة في أزمة مالية، وكذلك الحال بالنسبة لإيران التي إتهمت دول في الشرق الأوسط بالتآمر مع دول الغرب لخفض أسعار النفط للإحاق مزيد من الضرر بإقتصادها الذي فوضته العقوبات.

ح – موقف المملكة العربية السعودية من تدهور أسعار النفط: إن عدم تبني المملكة العربية السعودية لأي قرار بشأن التخفيض الناجم عن التحدي الجديد الذي فرضه إنتاج النفط ال صرخري في أمريكا الشمالية، فالمملكة تدرك بأن السوق النفطي يعاني من تخمة في المعروض، وأن أي محاولة لتخفيض سقف الإنتاج لن يكتب لها النجاح إذا استخدمت الولايات المتحدة خزينها الإستراتيجي أو إذا لم تتعاون شركات النفط الغربية بالمثل في خفض إنتاجها وهو أمر مستبعد، لذا فإن العواقب ستكون وخيمة على المملكة، وقد تخسر جزاء كبيرا من السوق النفطية، في الوقت الذي يمكن أن يسد النقص في الإنتاج السعودي بسهولة ويسر من قبل عدة أطراف، وثمة رأي آخر يشكك في حسن نوايا المملكة الرامية إلى دعم أسعار نفط منخفضة لدعم النمو الإقتصادي.

خ– معاقبة دول عربية: إن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدرا رئيسيا في إقتصادها، وإعداد موازناتها العامة، و هنا مكمن الخطورة الشديد حيث ستكون هذه الدول الأكثر تضررا من هبوط أسعار النفط، والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية التي تبني موازنتها على أساس أسعار متوقعة للنفط، مثل العراق الذي يعد من أول الدول المتأثرة بهذا الهبوط نتيجة إنخفاض صادراتها النفطية جراء الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد، مما دفع بعض خبراء الإقتصاد إلى إيجاد حلول أمنية عاجلة لتفادي الأزمة،وكذلك ليبيا وهو مايعني أن هذه البدان ستواجه أزمات مالية.

2 –آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة

ينعكس إنخفاض أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة، وأيضا على إقتصاديات الدول المستوردة كمايلي[1]:

أ –أثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة: بما أن النفط أحد أهم مصادر الطاقة للنشاط الصناعي، فالطلب عليه يزيد في الدول التي لا تتمتع بآلة إنتاجية فعالة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، دول الإتحاد الأوروبي، الصين، اليابان والشكل التالي يبين أكبر مستوردي النفط في العالم.

[1] عثمان عثامنية، **أثار إنخفاض أسعار النفط على إقتصاديات دول العالم دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت** ، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى دولى حول:"**إنعكاس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة" مخاطر وحلول**"، جامعة يحي فارس لمدية، يومي 7–8 أكتوبر، ص–ص 9–12.

الشكل رقم (03):كبار مستورد النفط

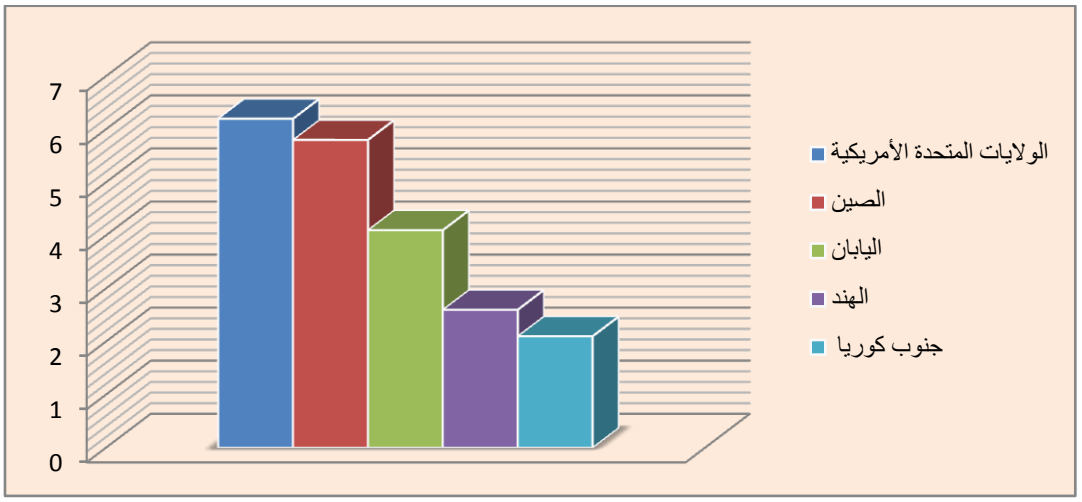

Source : the economist , cheaper oil :winners and losers, volume 413,number8910(new york):October 25th2014, p66.

يوضح الشكل رقم (03) كبار مستوردي النفط في العالم، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستوردي في العالم عند أكثر من 6 مليون برميل في اليوم ثم الصين واليابان اللتان تستوردان مابين 5و6 مليون ثم الهند وكوريا الجنوبية، ويعتبر إنخفاض أسعار النفط تحويلا للمكاسب من دول مصدرة للدول مستوردة حيث تعطيها جرعة من الإنتعاش جراء إنخفاض مدخلات صناعاتها المختلفة من الطاقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر اليوم أكبر منتج وأكبر مستهلك والصين، وتتأثر الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الإنخفاض لأنها أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم ويفترض في أسعار نفط منخفضة أن تعطي جرعة من الإنتعاشللإقتصاد الأمريكي، ولكن المحللين يعتقدون أن نفط أرخص ومعدلات فائدة منخفضة قد ترفع النمو حوالي 0,1% سنة 2015 لكن ذلك لن يكون كافيا مع دولار قوي، إنخفاض معدل النمو العالمي، وأسواق مالية ضعيفة كما أن الأثر قد يكون سببا على صناعة النفط الصخري الذي يعتبر مكلفا وإنخفاض في السعر العالمي للنفط ب ..20 دولار أمريكي يخفض أرباح المنتجين الأمريكيين ب20%.

كذلك دول مثل البرازيل، أندونيسيا، جنوب إفريقيا، وتركيا سيساعدها الإنخفاض من أجل تحقيق معدلات تضخم منخفضة وتخفيض عجوزات حساباتها الجارية كما أن بعض الدول المستورد ستتأثر بالتباطؤ في الدول المصدرة للنفط فإنخفاض مستديم لأسعار النفط سيضعف النشاط في الدول المصدرة، مما يؤثر عكسيا على الشركاء التجاريين، سيضعف النمو في آسيا الوسطى، ضعف الحسابات الخارجية لفنزويلا ودول مجلس التعاون الخليجي، سيضع التمويل الخارجي للدول المجاورة محل مخاطرة.

ب أثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة: تعتبر الدول المصدرة للنفط أكبر متضرر من إنخفاض أسعار النفط، خاصة الدول التي تعتمد في موازناتها العامة على سعر أعلى من الأسعار الحالية لتحقيق التوازن فيها، فقد شهد سعر البرميل إستقرارا عند 105 دولار أمريكي تقريبا للفترة 2010- 2014 والتغير الحاصل اليوم حيث فقد

البرميل اليوم حوالي 50% من قيمته في جوان الماضي عند 115 دولار أمريكي للبرميل يؤثر بشدة على الأداء الإقتصادي لتلك الدول وعلى الإستثمار فيها وأيضا على قدرتها على تحقيق التوازن في موازناتها العامة.

شكل رقم (04):كبار مصدري النفط لسنة 2013 (مليون برميل / اليوم)

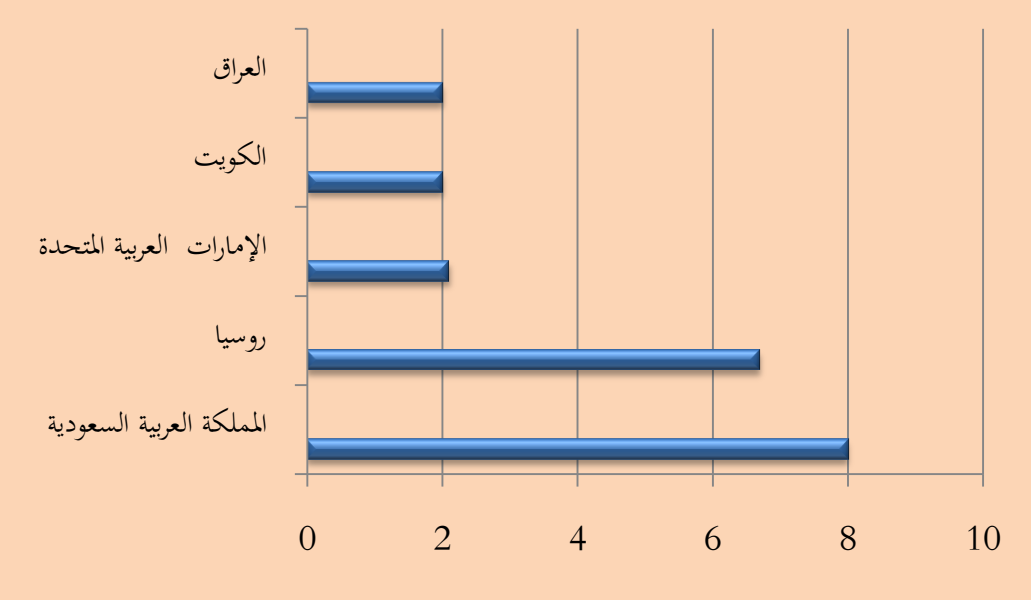

Source : the economist , cheaper oil :winners and losers, volume 413,number8910(new york):October 25th2014, p66.

يوضح الشكل رقم(04) أكبر مصدري النفط على مستوى العالمي،حيث تحتل المملكة العربة السعودية المركز الأول بحجم تصدير أكبر من 8 مليون برميل في اليوم ،ثم روسيا ثاني مصدر ب .7 مليون برميل في اليوم ،والإمارات العربية المتحدة ،الكويت ،والعراق.

فالمملكة العربية السعودية أكبر مصدر النفط في العالم ستتأثر بشدة جراء هذا الإنخفاض، ويتوقع أن يصل عجز موازنتها حوالي 38.6 مليار دولار أمريكي هذه السنة والمملكة بحاجة إلى حوالي 95 دولار أمريكي حتى تتوازن ميزانيتها العامة ،بينما تحتاج الكويت وقطر إلى حوالي 71 دولار للبرميل حتى تتوازنا ميزانيتيها ،أما عمان فهي بحاجة إلى105 دولار أمريكي للبرميل.

أما بالنسبة للدول من خارج منظمة أوبك فأكبر الدول تضرار هي روسيا، التي تعتبر من بين كبار منتجي النفط في العالم، ورفع سعر فائدتها لحاجز 17% لدعم الروبل روسيا الذي يعاني، يبين كم يعتمد إقتصادها على مداخيل النفط الذي يمثل إلى جانب الغاز حوالي 70%من مداخيل صادراتها ،وهذا يجعل روسيا تخسر حوالي 2 مليار دولار لكل دولار أمريكي إنخفاض في سعر النفط وقد حذر البنك العالمي من أن الإقتصاد الروسي سينكمش بـ0.7%على الأقل في سنة 2015 إذا لم تتعافى أسعار النفط.

المبحث الثاني: تأثير إنخفاض أسعار النفط على السياسات الحكومية للدول المنتجة

تعتمد الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وعلى رأسها دول مجلس التعاون، بشكل رئيسي على عوائد تصدير النفط في دخلها القومي، فإن أي تغير في سعر النفط من شأنه أن ينعكس على قيمة إجمالي الصادرات، ومن ثم على أرصدة حسابها الجاري كذلك، بالنسبة للمزانية ومعدلات النمو .

المطلب الأول: الفساد ولعنة الموارد

توجد ظاهرة يسميها الإقتصاديون لعنة الموارد، إذ يبدو أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يعتبر أداءها أسوء بنسب لدول أقل غنا عنهاولقد إرتبطإكتشاف النفط والمعادن أيضا بنشوء سلوك يسمي بالفساد، خاصة ما تعلق منه بنهب إيرادات هذه الموارد، من طرف النخب الحاكمة أو مقربيها، وهو ما يؤثر سلبا وبشكل مباشر على مناخ الإستثمار المحلي أو الأجنبي على حد سواء، وكذا النمو الإقتصادي ، فلعنة الموارد مرتبطة بالفساد الذي ينخر جسد الصناعة النفطية الأمر الذي أدى إلى الفقر وعدم الإستقرار بدلا من التنمية الإقتصادية في تلك البلدان، وإستمرة هذه الحالة بالرغم من وصول أسعار النفط إلى مستويات أعلى، حيث لم يستفيد معظم سكان الدول الغنية بالنفط من هذا الإرتفاع، فمثلا 90 بالمئة من سكان نيجيريا يعيشون بأقل من 2 دولار، أما في فنزويلا فقد إرتفع معدل الفقر رغم أن عائدات النفط وصلت إلى 600 مليار دولارفي 25 سنة الأخيرة، فالبرغم من مليارات الدولارات الواردة من عائدات إستخراج النفط والغاز إلا أنه أزيد من 50 دولة غنية بالموارد (النفط) حول العام مازالو ا يعانون الفقر، كما أن البلدان المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لإخفاق سياساتها التنموية، وذلك نظرا لعجز مؤسساتها الإدارية على التعامل مع المظاهر الإقتصادية للعنة الموارد، فعندما تقوم الأنظمة السياسية بتوزيع الموارد وإستغلالها بهدف الإستمرار في السلطة، فإن هذا التوزيع السياسي للريوع يقود إلى المزيد من التشوهات الإقتصادي، ويحد من فعالية الإستثمار، فلو أن الحكومات تعاملة بشفافية وفعالية لصارت هذه العائدات ركيزة للنمو الإقتصادي والحد من الفقر، فالعديد من الدول الغنية بالموارد هي دول يعتبر نظام الحكم فيها بيروقراطي، حيث يقوم المسؤولين بحكم الدولة بالقوة حتى يسرقوا عائدات إستخراج الموارد الطبيعية، ويرتبط قطاع الصناعات الإستخراجية بمستويات مرتفعة من الفساد وتتورط شركات النفطية من حين لآخر في ممارسات الفساد (مثل دفع الرشوة)، وذلك لضمان الفوز بالتعاقدات، وغالبا لا تكشف الحكومات أو الشركات عن عائدات إستخراج الموارد، مما يسهل عملية الإختلاس والفساد وسوء إستغلال العائدات[1].

المطلب الثاني: إنعكاسإنخفاض أسعار النفط على الحساب الجاري

تتعرض الدول المصدرة للنفط لخسائر نتيجة إنخفاض أسعار النفط حيث قدر صندوق النقد الدولي أن قيمة الخسائر ستبلغ نحو 300 مليار دولار في سنة 2015 من إجمالي الناتج المحلي في دول المجلس التعاون، أكبرها لدى

[1] عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001– 2014)**، مذكر مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف 1، 2013- 2014، ص ص 31، 32.

السعودية المصدر الأكبر للنفط في العالم بـ135 مليار دولار تليها الكويت بـ50 مليار دولار، والإمارات بـ47 مليار دولار، وقطر بـ44 مليار دولار، وعمان بـ15 مليار دولار، والبحرين بـ3 مليار دولار، وبما أن الصادرات النفطية هي المصدر الرئيسي لإيرادات الحساب الجاري في الدول المعتمدة بشكل رئيسي على النفط، فإن إنخفاضها سينعكس سلبا على أرصدته، وهذا ماحصل لدول مجلس التعاون،كما هو موضح في الجدول التالي [1].

جدول رقم (07) أرصدة الحساب الجاري في دول مجلس التعاون

(%من الناتج المحلي الإجمالي)

الدول	الكويت	قطر	البحرين	عمان	السعودية	الإمارات
2013	39.6	30.8	7.8	6.1	17.8	16.1
2014	35.3	23	6.6	2.9	14.1	12.2
2015	14.7	1	0.0	(17.6)	(1.1)	5.4

المصدر: تقرير الآفاق الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسط.

من خلال الجدول نلاحظ أن الدول المجلس التعاون عرفت تراجع في نسب فوائض حسابها الجاري في سنة 2014 بشكل ملحوظ مقارنة بالسنة 2013، ومن المتوقع أن يزيد العجز سنة 2015 لا سيما بالنسبة لسلطنة عمان والسعودية التيين سيتحول فائضهما الجاري إلى عجز بالسنة سنة 2014 مقارنة التي 2013 حيث قدر العجز في كل منهما ب(17.6) و (1.1).

كما تتعرض الدول المصدرة للنفط لخسائر نتيجة إنخفاض أسعار النفط، إذ يقدر الصندوق النقد الدولي أن تبلغ الخسائر الناجمة عن إنخفاض قيمة الصادرات نحو 90 مليار دولار أي مايعادل 10% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول ويأتي العراق في مقدمة الدول في قيمة الخسائر (46 مليار دولار)، ثم إيران (26 مليار دولار)، ثم ليبيا (10 مليار دولار)، واليمن (0.4 مليار دولار) ولقد ساهم إنخفاض قيمة الصادرات النفطية في تحويل فائض الحساب الجاري للعراق وليبيا كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (08) أرصدة الحساب الجاري في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط

(%من الناتج المحلي الإجمالي)

السنوات	العراق	اليمن	إيران	ليبيا
2013	2.1	(3.1)	7.2	13.6
2014	(2.7)	(1.7)	3.6	(25.7)
2015 توقعات	(6.6)	(1.8)	1.6	(23.9)

المصدر: تقرير الآفاق الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسط.

[1] سكينة جهينة فرج، **العوامل المؤثرة على أسعارالنفط العالمية وتأثيرها على إقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003–2014)**، مجلة الإقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 26، 2015، ص 63.

من خلال الجدول أن قيمة فائض الحساب الجاري عرف إنخفاض بالنسبة لإيران حيث يقدر سنة 2014 بـ3.6مقارنة بسنة 2013 وهذا بسبب إنخفاض سعر النفط الذي أدى إلى إنخفاضصيمة الصادرات أما في باقي الدول عرفت عجزا، ويتوقع أن يزياد عجز الحساب الجاري للعراق واليمن سنة 2015، وإستمرارإنخفاض الفائض بالنسبة لإيران أما بالنسبة لليبيا فهي تعاني من عجز كبيرا نتيجة إنخفاص حجم تصديرها من النفط بسبب الحرب الدائرة فيها.

المطلب الثالث: إنعكاساإنخفاض أسعار النفط على معدلات النمو ومخططات التنمية

أولا: معدلات النمو

ألقى إنخفاض سعر النفط منتصف عام 2014 على أداء إقتصاديات الدول المصدرة للنفط ولاسيما تلك التي تعتمد عليه بشكل مفرط في دخلها القومي وإيرادتها الحكومية، وتبين أن معدل نمو إقتصاديات دول مجلس التعاون عام 2014 أقل نسبيا مما كانت عليه عام 2013 وذلك نتيجة إنعكاساتإنخفاض سعر النفط وهذا ما يوضحه الجدول التالي[1].

جدول رقم (09) معدلات النمو الحقيقي لدول مجلس التعاون

(%في الناتج المحلي الإجمالي)

	الكويت	قطر	البحرين	عمان	السعودية	الإمارات
2013	1.5	6.3	5.3	4.8	2.7	4.8
2014	1.3	6.2	4.8	3.4	3.5	0.3
2015	1.7	7.1	3.3	4.5	2.8	3.1

المصدر: تقرير الآفاق الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسط.

من خلال الجدول نلاحظ أن إن خفاض أسعار النفط أثرت بشكل كبير لاسيما في دولة الإمارات التي شهدت أكبر إنخفاض في معدل نموها الحقيقي حيث بلغ معدل نمو سنة 2014 نسبة 0.3%من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2013والتي كانت تقدر ب 4.8% بسبب إنخفاض أسعار النفط، على عكس السعودية التي حققت معدل نمو حقيقي عام 2014 أكبر مما كان عليه عام 2013 ويعود السبب في ذلك إلى زيادةكميات إنتاجها من النفط مع نهاية 2014 فيما تتوقع إرتفاع معدلات النمو الحقيقي لجميع دول مجلس التعاون عام 2015 مقارنة بعام 2014 بإستثناء السعودية والبحرين التين يتوقع أن تسجل معدلات نمو أقل.

كما نلاحظ تفاوت في تقدير معدلات النمو في دول الشرق الأوسط الأخري المصدرة للنفط والتي تتأثر بإنخفاض سعر النفط وبالعوامل جيوسياسية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] أسامة نجوم، **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على إقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2015، ص ص 21، 22.

جدول رقم (10) معدلات النمو الحقيقي لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط

(التغير في الناتج المحلي)

السنوات	العراق	اليمن	إيران	ليبيا
2013	4.2	4.8	(1.9)	(13.6)
2014	(0.5)	(0.3)	3	(22.9)
2015 توقعات	2.5	3.1	0.6	14.7

المصدر:تقرير الآفاق الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسط.

من خلال الجدول نلاحظ إنخفاض معدلات النمو في العراق (إنكماشالإقتصاد العراقي) سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 والتي كان معدل نموها قدر ب4.2%من الناتج المحلي الإجمالي،

كما عرفت اليمن هي الأخرى تدنى في معدل النمو في سنة 2014 بسبب إنخفاض أسعار النفط عرفتها والتي تراجع معدل نموها إلى (0.3) وكذلك الحال بالنسبة لدولة الليبية التي عرفت هي أيضا إنخفاض في معدلات نموها (زيادة معدل إنكماشالإقتصاد الليبي) نتيجة النزاع الدائر في البلاد والذي يؤثر في قدرتها الإنتاجية من النفط

كما يتوقع أن تسجل معدلات نمو موجبة في عام 2015 نتيجة تحسين الأوضاع الجيوسياسية في العراق واليمن وليبيا.

أما فيما يخص إيران فيتوقع أن يتراجع أدائها الإقتصادي عام 2015 مقارنة بعام 2014 والتي يقدر ب0.6% من الناتج المحلي الإجمالي والتي تشهد معدلات تضخم متزايدة ومصير العقوبات الفروضة عليها.

ثانيا: مخططات التنمية

قالت وود ماكنزيلإستشارات الطاقة، إن مشاريع في قطاع النفط والغاز بقيمة 380 مليار دولار تأجلت أو ألغيت منذ 2014فى الوقت الذى تخفض فيه الشركات التكاليف لتجاوز أزمة أسعار النفط، وشمل ذلك مشروعات بقيمة 170 مليار دولار كان من المخطط تنفيذها بين 2016 و2020.

وهبطت أسعار النفط 70% منذ منتصف 2014 إلى ما يزيد قليلا على 30 دولارا للبرميل، حيث أدت زيادة الإنتاج عالميا إلى فائض يصل إلى مئات الآلاف من البراميل يوميا فى الوقت الذى يتراجع فيه الطلب بشكل ملحوظ وخاصة في آسيا التي كانت ذات يوم سوقا مزدهرة للخام، كما شركات النفط والغاز إضطرتلإختيار مسار نجاة في الوقت الذي هبطت فيه أسعار النفط إلى مستويات لم تشهدها منذ 2004، حيث أن أثر تدني أسعار على خطط الشركات كان قاسيا مابدأ في أواخر.

وقالت وود ماكنزى إنه جرى تأجيل 68 مشروعا كبيرا منذ سنة 2014 بإحتياطات مجمعة تبلغ نحو 27 مليار دولار برميل من المكافئ النفطي، وبما يشمل خفضا بقيمة 170 دولار في الفترة من 2016 إلى 2020

وأضافت أن إنتاج 2.9 مليون برميل يوميا من السوائل سيتأجل إلى العقد الثاني أي مايزيد على حجم مانتجته فينزويلا عضو منطقة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)[1].

المطلب الرابع: تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة لدول الخليج والشرق الأوسط

تأثرت موازنات دول الخليج بهذه التغيرات الإقتصاديةحيث تقومهذه الدول بإحتساب موازناتها العامة وخطط التنمية على أساس معدل سعر برميل النفط لتقرر فيما بعد إن كانت ستحقق فائضا أو عجزا في نهاية السنة، حيث إن إنخفاض الأسعار النفط يؤدي إلى خفض غير متوقع في الإيرادات ومن ثم إمكانية حدوث عجز في الميزانية العامة. فالمملكة العربية السعودية أكبر مصدر النفط في العالم ستتأثر بشدة جراء هذا الإنخفاض،ويتوقع أن يصل عجز موازنتها حوالي 38.6 مليار دولار أمريكي هذه السنة والمملكة بحاجة إلى حوالي 95 دولار أمريكي حتى تتوازن ميزانيتها العامة، بينما تحتاج الكويت وقطر إلى حوالي 71 دولار للبرميل حتى تتوازنا ميزانيتيها أما عمان فهي بحاجة إلى105 دولار أمريكي للبرميل. والجدول التالي يوضح أرصدة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليج العربية للعامين 2014 و 2015 كمايلي[2].

جدول رقم (11): أرصدة الموازنة العامة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعامين 2014 و 2015 من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	الكويت	قطر	البحرين	عمان	السعودية	الإمارات
2013	34.7	14.4	(4.3)	8.7	8.7	8.6
2014	21.9	9.2	(5.4)	(1.4)	1.1	6
2015	11.1	(1.5)	(12.1)	(16.4)	(10.1)	(3.7)

المصدر:مستجدات آفاق الإقتصاد الإقليمي، صندوق النقد الدولي، 15 جانفي، ص 24.

من خلال الجدول نلاحظ أن تدهور أسعار النفط مع نهاية عام 2014 أدى بإنخفاض نسب فوائض أرصدة المالية العامة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول مجلس التعاون التي تحقق عجوزات حيث تحول الفائض المالي لسطنة عمان إلى عجز والذي قدر ب .(1.4)، كذلك بالنسبة للبحرين التي عرفت تزايد في عجزها المالي وإستمرارإنخفاض الفائض بالنسبة للكويت وقطر والسعودية وعمان، وبالنسبة لعام 2015 فإنه من المتوقع أن تحقق دول مجلس التعاون عجوزات يكون بعضها كبيرا كالسعودية والذي قدر عجزها ب.(10.1) والتي أعلنت إستمرارها في تمويل خطط إنفاقها التوسعية، كما حققت كل من عمان والبحرين عجوزات كبيرة كانت على التوالي (16.4) و(12.1) بسبب معناتهم لإنخفاض الإيرادات النفطية

[1] جميل الطاهر، **دور النفط والغاز في التنمية العربية** ،مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،المجلد 30،العدد2014،111،ص 120.

[2] أسامة نجوم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 9، 11.

وفي ما يتعلق بدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط غير دول مجلس التعاون والتي تعاني عجزا في موازناتها المالية منذ عام 2013 وتشير التقديرات إلى إرتفاع كبير في قيمة العجز المالي كما هو بين في الجدول التالي.

جدول رقم (12) أرصدة الموازنة العامة في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط

السنوات	العراق	اليمن	إيران	ليبيا
2013	(5.9)	(6.9)	(2.2)	(4)
2014	(4.9)	(5.4)	(1.4)	(43.3)
2015	(6.1)	(5.2)	(3.4)	(37.1)

المصدر: تقرير الآفاق الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسط.

من خلال الجدول نلاحظ إرتفاع كبير في قيمة العجز المالي لليبيا عام 2014 والذي وصل إلى (43.3) مقارنة بسنة 2013وبدرجات متفاوتة في كل من العراق واليمن وإيران وذلك نتيجة إنخفاض كميات تصديرها من النفط وإنخفاض سعره أيضا ونظرا لتوقعات إرتفاع ملحوظ في حجم صادراتها النفطية عام 2015 مع توقع تحس الأوضاع السياسية فيها يتوقع إنخفاض نسبة عجزها المالي إلى (37.3).

المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام وواقعه في الدول النفطية

تشكل النفقات العامة القسمالأكبر من مكونات الموازنة العامة للدول، كما أن سياسة الإنفاق العام تعتبر من بين أهم سياسات الدولة الرامية إلى تحقيق أهدافها الإقتصاديةوالإجتماعية منها، لذا توجهنا الوجهة الصحيحة لتحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام وأهدافه

سوف يتم التطرق الى تعريف ترشيد الإنفاق العام وأبرازأهم الأهدافه.

أولا: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

ولوإقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام، فهو يعني "حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ولا تقتير، (زيادة الإنفاق العام عن موضع الإعتدال يعد سفه وكذا إنقاصه يعتبر تقتيرا) ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلاقي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الإستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية والبشرية المتوفرة، إي بمعنى آخر هو الإدارة الجيدة للإنفاق"[1].

وعلى هذا الأساس لا يمكن إعتبار ترشيد الإنفاق على أنه تخفيض، نظرا لتطوير الدور الوظيفي للدولة وتدخلها إعتمادا على أدوات السياسة الإتفاقية، وأيضا لإرتباط تزايد الإنفاق العام في ظل ظروف الدولة النامية بعوامل يصعب تجنبها، وأهم هذه العوامل زيادة نسبة الإستثمار العام، سياسات التوظيف والأجور الإنفاق العسكري وغيرها [2]. إذا يصعب في الكثير من الحالات تخفيض هذه النفقات العامة أو الحد منها بدون إحداث أثار سلبية على الإقتصاد الوطني[3].

وترشيد الإنفاق في معناه اللإصلاحي مشتق من كلمة الرشد الإقتصادي، في مفهومه الإسلامي هو حسن التعامل مع الأموال كسبا وانفاقا، بمعني" ترشيد الإنفاق العام وترشيد الإيرادات العامة. ويذلك عندما تعرف الرشد الإقتصادي في الإنفاق فهو حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال، والرشد يضاه السفه، كما أنه يتنافى مع التبذير من جهة، والتقتير من جهة أخرى، بمعنى أن الزيادة أو النقص عن وضع الاعتدال هي عدم رشد او سفه، كما يتضمن ترشيد الإنفاق إتباع مبدأ الأهميات النسبية والترتيب التفاضلي السليم، بحيث يقدم الأهم على المهم"[4].

وعلى هذا فترشيد الإنفاق العام بعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، والإرتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبهاالعمل على تحقيق الفعالية في تخصص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع

---

[1] محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008،ص399.

[2] محمد عمر أبو الدوح ، **ترشيد الإتفاق العام وعجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 20.

[3] هيثم صاحب عجام، على محمد سعود ، **تخطيط المال العام**، دار الكندي لنشر والتوزيع، الأردن،2004، ص273.

[4] فارس النفعي، **مفهموم ترشيد الإنفاق الحكومي وعلاقتة بالموازنة العامة** ، المنتدى العربي عن الموقع: http://www.hrdiscussion.com تاريخ الإطلاع 31-3-2016.

الخاص والإلتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات ويقوم الترشيد الحقيقي للإنفاق العام على مجموعة من الدعائم الأساسية منها[1]:

-رفع كفاءة وفعالية الإنفاق في المجالات التي يخصص لها؛

-أن يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر وطنية حقيقية؛

-يتوقف رفع كفاءة وفعالية الإنفاق العام وحسن تمويلة على مدى القدرة على الدراسة والتحليل المنطقي قبل إتخاذ القرارات مع مشاركة الأجهزة التنفيذية والتشريعية في إتخاذ قرارات الإنفاق.

ثانيا: أهداف الترشيد الإنفاق العام

يهدف ترشيد الإنفاق إلى تحقيق مايلي[2]:

-رفع الكفاءة الإقتصادية عند إستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوي المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات؛

-تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والإتجاهات؛

-خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية؛

-مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تتحقق مردودية كبيرة؛

-دفع عجلة التطور والتنمية وإجتياز المشاكل الإقتصاديةوالإجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها؛

-محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء إستعمال السلطة والمال العام؛

-الإحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا؛

-المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة متوسطة والطويلة؛

-تجنب مخاطر المديونية الحالية وآثارها خصوصا وأن كثيرا من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.

المطلب الثاني: خطوات ترشيد الإنفاق العام وعناصره

هناك عدة خطوات وعناصر يجب التقيد بها في عملية ترشيد الإنفاق العام ومن بينها.

أولا: خطوات ترشيد الإنفاق العام

لابد من تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام[3].

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، محمد حامد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**،ألكس لتكنولوجيا المعلومات، مصر،2007، ص265.

[2] م.حمد صادق حامد ربايعة ، **نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلونات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبق للمعايير الدولية** ، أطروحة دكتراه، كلية الأعمال، جامعة عمان الغربية للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص48.

[3] حامد عبد المجيد دراز،**مرجع سبق ذكره**، ص 246.

1 –حديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة، مع ترتيب هذه الأهداف وفق لأهميتها النسبية مع الأخذ في الإعتبار المتغيرات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع؛

2 –حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التميز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع غير المباشر؛

3 –إستخدام أساليب التحليل الممكنة لإختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع؛

4 –تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف، وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات الإضطلاع بالبرامج مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام، الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤولية عن إنجازات مكونات البرامج؛

5 –إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الإضطلاع بها؛

6 –وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال، على أن يتم ذلك في إطار الامركزيةبإعتبار أن الأهداف ومعايير الإنجاز محددة؛

7 –ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية؛

8 –تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستوين الكلي(تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة) وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الأداء(الرقابة التقييمية) والرقابة المستندية، بما يضمن فاعلية تخصيص وكفاءة إستخدام الموارد ومن ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.

ثانيا: عناصر ترشيد الإنفاق العام

تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توافر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها، ولعل من أهمها مايلي:

1 –**التحديد الدقيق لحجم الإفاق العام الأمثل:** يتحقق ذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى، والحد الأدنى للإنفاق ويتوقف حجم الإفاق على القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن ان تتحملها الحكومة بإتجاه المجتمع، وهو الموقف الذي بدوره يحدده النظام الإجتماعيوالإقتصادي القائم بالإضافة إلى ظروف البيئة التي يمر بها المجتمع، وكل هذه الإعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام. ولو إستخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذا الإنفاق يتحدد إذا ما تم التوصل إلي نقطة التي تتعامل عندها المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة لو بقت في يد الأفراد ولو قاموا بإنفاقها،

ومن هذا المنظور فإن تقييم الوظائف بين الدولة والهيئات الخاصة لا يعتمد على معيار النسب أو القطاعات لأن في ذلك قصر النظر، وإمنا يعتمد على معيار تعظيم مصلحة المجتمع المحققة[1].

2 -توجيه النفقات العامة نحو النفع العام : وتقصد به ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة ولن تدخل هنا في الجدل العلمي الدائر بين العلماء المالية حول تحديد طبيعة وماهية الحاجة العامة، والمعايير التي يحكم إليها ذلك فهذا معروف جيدا في الأدب المالي المعاصر، لكن الذي يستحق التأكيد والتنويه به هو أن الفكر المالي المعاصر يعتمد ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة، ويعتبر الخروج عليه هو خروج عن مبادئ المالية الرشيدة ويتطلب هذا عدم تخصيص النفقات العامة لتحقيق المصالح الخاصة ببعض الأفراد، أو الفئات لما يتعاملون به نفوذ خاص ولذا متى كان الإنفاق يستهدف حاجة كان هدر المال العام وخروجا عن سياسة الترشيد[2].

3 -إتباع مبدأ الأولوية: يوصي الخبراء الماليون بضرورة إحترام هذا المبدأ وعدم الخروج عليه، وإلا إتجهت الأموال إلي مجالات ومشروعات أقل أهمية وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الإقتصاد الوطني، وعدم تحقيق الإنفاق العام لأثاره المرجوة، فإحترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع وتعظيم منفعة إستخدامها[3].

المطلب الثالث: متطلبات ومبررات ترشيد الإنفاق العام

يتطلب ترشيد الإنفاق العام العديد من المتطلبات والعديد من المبررات والدواعي إستعماله وهي:

أولا: متطلبات ترشيد الإنفاق العام

يمكن تحديد متطلبات ترشيد الإنفاق العام ومبرراته فيمايلي[4]:

1 -تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة، مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية آخذ في الإعتبار المتغيرات الإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع؛

2 -حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التميز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع الغير مباشر؛

3 -إستخدام أساليب التحليل الممكنة لإختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع؛

4 -تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف، وما يؤدي إليه ذلك من إعداد تنظيم الهيكل الإداري للدول بما يتفق ومتطلبات الإضطلاع بالبرامج، مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤلية عن إنجازات مكونات البرامج؛

---

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، **الإدارة المالية العامة**، مركز أحمد ياسين، الطبعة الرابعة، الأردن، 2003، ص 276.

[2] علي كنعان، **إقتصاديات المال والسياستين المالية و النقدية**، دار المعارف، الجمهورية العربية السورية، بدون سنة ، ص188.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 190.

[4] محمد عمر أبو دوح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 104 105.

5 -إعادة تقيم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الإضطلاع بها؛

6 -وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال، على أن يتم ذلك في إطار من اللامركزية بإعتبار أن الأهداف ومعايير الإنجاز محددة؛

7 -ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطور مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقيمية؛

8 -تطور تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة)وقادرة على الوفاء على الأداء (الرقابة التقيمية) والرقابة المستندية بما يضمن فعالية تخصيص وكفاءة إستخدام الموارد، ومن ثم تنظيم دور الحكومة في تحقيقة أهداف المجتمع.

ثانيا: دواعي ومبررات عملية ترشيد الإنفاق العام

مما سبق يمكن إستنتاج أن عملية ترشيد الإنفاق العام تعتبر من المبادئ الهامة في إقتصاديات الدولة، وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة، هذا وقد ظهرت في الأونة الأخيرة نسبيا إهتمامات متزايدة عالمية وإقليمية ووطنية بترشيد الإنفاق العام، سواء على مستوى المصادر أو على مستوى الفكر، وهذا يعني ضرورة تبني الدولة ومختلف أجهزتها العامة سياسة الترشيد في مختلف تصرفاتها بما في ذلك برامج الإنفاق العام.ومن أهم مبررات تبني سياسة الترشيد في الإنفاق العام عموما، يمكن ذكر مايلي[1]:

1 -التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق بإستخدام الأموال العامة بإفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة، وفقا لمبدأ الأولويات المرتبطة بإقتصاد والمجتمع؛

2 -محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء إستعمال السلطة والمال العام؛

3 -الإحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا؛

4 -المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة؛

5 -تجنب مخاطر المديونية وآثارها خصوصا وأن كثيرا من الدول النامية تعاني من ديون الخارجية التي أسرفت فيها في الماضي.

6 -إن تطبيق مبدأ الترشيد يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الإكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي يجنب المجتمع مخاطر التبعية الإقتصادية والسياسية وغيرها؛

[1] كردودي صبرينة ، **ترشيد الإتفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2014،ص247.

7 -تحقيق الإنسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الإجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة، والسلوك الإقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

المطلب الرابع: ترشيد الإنفاق العام وواقعه في الدول المنتجة(تجارب عربية)

في ظل استمرار هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية تواجه بعض الحكومات، التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط لدعم ميزانيتها جملة من المشكلات والتحديات المهمة والحساسة، فقد القت هذه الازمة بضلالها على اقتصاديات دول الخليج التي تضررت كثيرا جراء انخفاض اسعار النفط وشح السيولة المالية، والتي دفعت بعض الحكومات الخليجية الى إعتماد خطط واجراءات اصلاحية، منها تقليص الإنفاق واتخاذ اجراءات تقشفية وتقليص الدعم وغيرها من الاجراءات، ومع زيادة انهيار اسعار النفط مع بداية العام 2015، اتخذت دول الخليج مجموعة من التدابير المالية الخاصة بترشيد الانفاق حيث كانت امكانيات دول الخليج أخرى في المناورة لمواجهة تبعات تراجع أسعار النفط ليست كثيرة، اذ يؤدي الربط الجامد لعملات هذه الدول بالدولار إلى تحييد القدرة على استخدام سياسات سعر الصرف لإمتصاص بعض التبعات، كما أن هذه الدول لا تملك سياسة ضريبية تساهم في إيرادات الموازنة، ومن ثم لم يعد أمام هذه الدول سوى تعديل سياسة الإنفاق لمواجهة تبعات تراجع أسعار النفط، فهي مضطرة إلى ترشيد الإنفاق والبحث عن مواضيع الهدر والتبذير لتصحيحها، وكذا كبح إنفاقها الاستثماري وتأجيل بعض المشاريع المبرمجة في البنية التحتية.

أولا: سياسة ترشيد الإنفاق العام في السعودية

عرفت الميزانية العامة للملكة في العامين 2015-2016 عجزا قدر بـ145 مليار ريال حيث قدرت إيراداتها بملغ 715 مليار ريال في حين بلغت مصروفاتها 860 مليار ريال مما جعلها تلجأ إلى الترشيد الإنفاق الحكومي للمشروعات كأحد أهم الحلول التي من شأنها تحقيق تنمية متوازنة ومن بين عمليات الترشيد التي قامت بها مايلي.

1 -تخفيض المصروفات بـ60% على الرغم من الإنفاق الكبير الذي تشهد المملكة في عدة مجالات والمتمثلة في المشروعات المياه والكهرباء حيث ركزت الوزارة في ترشيد مصروفاتها بما يتناسب مع مخصصاتها المعتمدة كونها الجهات التي تقوم بتنفيذ وصرف الميزانيات؛

2 -إن ترشيد الإنفاق الحكومي في المشروعات الحكومية القائمة، يجب أن لا يتوقف على حساب التنمية التي تتميز بها المملكة عن مثيلاتها من الدول الأخرى، مبينا أن غالبية المشروعات تم رصد ميزانيتها سابقا، وبالتالي يجب ترشيد المصروفات غير الضرورية التي تؤثر على نجاحها وإنجازها في وقتها المحدد؛

3 -إن الترشيد الانفاق الحكومي المعتمد من طرف المملكة يستوجب الإبتداء به من خلال تشغيل الكهرباء في كافة مناطق ومدن المملكة عبر الطاقة الشمسية الهائلة والتي تتميز بها بلادنا، موضحا أنها تستهلك كميات من الطاقة التي تهدر العديد من الملايين، التي كان بالإمكان استثمارها في مجالات اخرى مفيدة؛

4 -إن ترشيد البنية التحتية للملكة والتي زادت من حجم الانفاق لا بد من ترشيدها وتحديد مواعيد زمنية مختلفة تتناسب مع اهميتها في خدمة المواطن؛

5 –واكثر من اي وقت مضى، زادت الحكومة إنفاقها منذ عام 2002 في جميع القطاعات كل عام بهدف تحقيق الرخاء وتوفير فرص عمل أفضل لمواطنيها، فقد بلغ الإنفاق لعام 2014 في 293.3 بليون دولار، 29%فوق مستوى الميزانية للعام نفسه، وتم توجيه اكثر الإنفاق نحو قطاعي التعليم والرعاية الصحية. بالإضافة الى ذلك، وكان هناك إنفاق إضافي على أعمال توسعية الحرمين الشريفين وعلى تقديم المساعدات الدولية، ومن ناحية أخرى، قامت الدولة برفع مستوى الإنفاق عل مدى السنوات القليلة الماضية لضمان الصالح العام في أعقاب إنتقضات الربيع العربي، علاوة على ذلك، هنالك ما يقرب من 30 مليون مواطن في المملكة 67%منهم تحت سن الثلاثين ولا يملكون منزلا وهو شرط أساسي للزواج في المملكة العربية السعودية، ولما تقدم تبدل الحكومة جهودا كبيرة لتنويع اقتصادها وتشجيع مواطنيها على تطوير المهارات الازمة والسعى الى ايجاد وظائف في القطاع الخاص، وقد بلغ مجموع الإنفاق في عام 2014 مبلغ 293 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة 11.29%مقارنة مع النفقات في عام 2013.ومن خلال الشكل الآتي سوف نلاحظ مدي استجابة السعودية لعملية ترشيد من خلال الإنفاق الفعلى والإنفاق المدرج في الميزانية.

الشكل رقم(05): الإنفاقات المعتمدة من طرف السعودية الفعلية والمدرجة

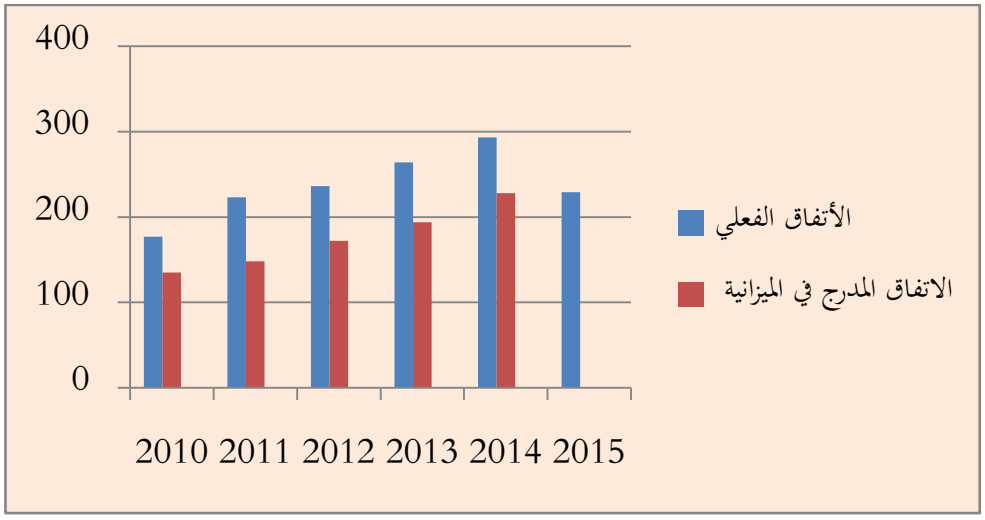

المصدر:الوزارة المالية للمملكة العربية السعودية عن الموقع:https://ar.wikipedia.orgتاريخ الإطلاع 19-4-2016.

النفقات المدرجة بالميزانية والبالغة 229 مليار دولار أمريكي يجعل ميزانية السعودية للعام 2015 أكبر من أي وقت مضى مع زيادة بنسبة 0.4%عن عام 2014.

الشكل رقم(06): ترشيد الإنفاق العام في مختلف القطاعات

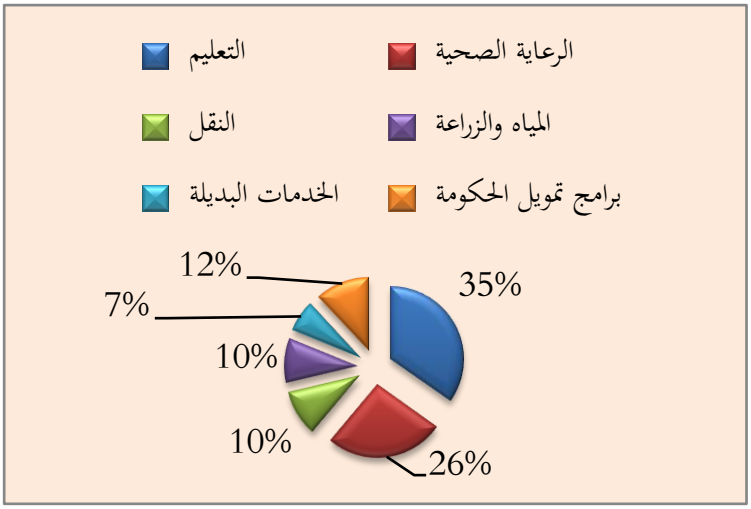

المصدر: مجلس الأعمال السعودي عن الموقع:http://www.csc.org.saتاريخ الإطلاع19-4-2016.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن السعودية تخصص نسبة ويبقى قطاعي التعليم والرعاية الصحية، وهي تمثل 44%من إجمالي الأنفاق في الميزانية هي القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للحكومة السعودية، حيث يحصل التعليم وحده على اكبر حصة من الميزانية بنسبة 35%من المبلغ الإجمالي.

ثانيا:سياسة ترشيد الإنفاق العام في الكويت

إن الموازنة العامة الكويتية،للعام المالي 2015-2016 شهدت تقليصا بنسبة 17% مقارنة بالميزانية السابقة، علما بأن هذه الموازنة العامة اعتمدت في 29 جانفي 2015، وبهذا تعد الكويت اسبق دول الخليج في الاتجاه نحو التقشف كحل سريع لتدارك تداعيات الأزمة، بخاصة أن تقريرا لصندوق النقد الدولي، صدر قبل أيام من اعتماد موازنة 2015-2016نتوقع أن تكون الكويت اكثر دول مجلس التعاون الخليجي تضررا من انخفاض اسعار النفط ومن بين سياسات الترشيد التي إتبعتهامايلي[1]:

1 –كشف وزرات الدفاع والداخلية والمالية عن تنفيذها خطط الترشيد الحكومية لمواكبة سياسة الدولة لإصلاح الوضع المالي والاقتصادي وتعويض العجز في الميزانيةوجاءت ردود الوزراء في إجابات عن أسئلة برلمانية للنائب عن الإجراءات التي تم اتخاذها دون أي أرقام مذكورة في توفير الميزانية المرصودة للوزارات والجهات التابعة لهم للإستدلال على خطوات الترشيد التي شرعوا في تنفيذها وحجم التوفير العائد من الترشيد المزعم إتخاذه. وقال الوزير الجراح إن وزارة الدفاع اتخذت بعض الإجراءات التي من شأنها تخفيض الإنفاق، وتهدف إلى مواجهة الهدر المالي، وذلك بإصدار عدد من القرارات الوزارية:

* القرار الوزاري رقم 880 لسنة 2015م في 12/ 10/ 2015 بشأن تعديل الفقرة رقم 3 من المادة 14 من القرار الوزاري رقم 1218/ 2006، بشأن نظام ومخصصات التفرغ والإنتساب والدورات التدريبية للعسكريين؛

* القرار الوزاري رقم 934 لسنة 2015م بتاريخ 11/ 11/ 2015م بشأن تعديل المادة 14 من القرار الوزاري رقم

[1] فهد التركي، **خطط الحكومة للترشيد ولاصلاح المالي**، عن الموقع:www.aljarida.com تاريخ الاصلاع: 21/05/2016.

1296/ 2012 في شأن تعديل درجات تذاكر السفر للموفدين للعلاج الصحي بالخارج ومرافقيهم على طائرات الخطوط الجوية الكويتي؛.

* القرار الوزاري رقم 972 لسنة 2015م بتاريخ 22/ 11/ 2015 بشأن تعديل مخصصات المهام الرسمية ودرجات تذاكر السفر للموفدين بمهمات رسمية والبعثات والدورات الخارجية للعسكريين؛

* القرار الوزاري رقم 105 لسنة 2016 بشأن تعديل المادة 1 من القرار الوزاري رقم 919 لسنة 2015 بشأن المخصصات اليومية وبدل السكن للطلبة الضباط المبتعثين أو الموفدين بدورات تدريب.

2- ترتيب الأولويات: أما بالنسبة إلى بيان القيمة المالية من الميزانية المراد تخفيضها للسنة المالية 2016/ 2017 فإن وزارة الدفاع لا تبذل جهدا في اتخاذ كل من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الإنفاق، وذلك بالإتفاق مع وزارة المالية التي تجري تخفيضات على مشروع الميزانية المقدم من الوزارة، وفقا للإطار العام للميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يضطر الوزارة إلى إعادة ترتيب أولوياتها في ضوء الاعتمادات المتاحة في بعض البنود، وبما لا يؤثر على جاهزية القوات المسلحة.

إضافة الى أنه يتم التنسيق مع وزارة المالية لاتخاذ الإجراءات الممكنة لتخفيض الإنفاق الى اقل حد ممكن، بما لا يمس متطلبات العمل الأمني، وبما يتيح للوزارة تأدية واجباتها نحو حفظ أمن وأمان الوطن المواطنين.

أما بشأن القيمة المالية المراد تخفيضها من ميزانية السنة المالية 2016/ 2017 فإنه يتعذر تحديد تلك القيمة، نظرا لأن مشروع الميزانية للسنة المذكورة لم يتم اعتماده حتى تاريخه، ولم تتضح معالم المبالغ والموضوعات المعتمدة.

وحول مصروفات مجلس الوزراء كما تم وضع خطة عمل بشأن ضبط المصروفات، وترشيد الإنفاق للسنة المالية 2016/ 2017، على أن تطبق في ضوء قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016/ 2017، بعد إعتمادها من مجلس الأمة وصدور القانون.

إضافتا إلى إعداد مشروع ميزانية الأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهات التابعة لها للسنة المالية 2016/ 2017 الضوابط الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم 1410، المتخذ في اجتماعه رقم 49/ 2 /2014، المنعقد في 10 /11/ 2014، بخصوص مشروع ميزانية 2015/ 2016.

تم الأخذ بعين الاعتبار مراعاة الأولويات لمشروعات الأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهات التابعة لها، بما لا يخل بتقديم الخدمات العامة المطلوبة.

بينما قال رئيس الهيئة العامة للتعويضات، إن الهيئة أخذت على عاتقها سياسة الترشيد ضمن مشروع الميزانية العامة للهيئة للسنة المالية 2016/ 2017، وقد إتبعت الهيئة في سبيل ذلك الخطوات التالية:

- تقليل مصاريف مكتب جنيف، وذلك بنقل موظفي المكتب إلى مقر البعثة الدائمة بجنيف، وما يتبع ذلك من توفير في المصروفات الشهرية، من إيجار الموقع واستهلاك الكهرباء والماء والهاتف، وخدمات التنظيف والخدمات الإستهلاكية الأخرى.
- التقليل من استئجار عدد المركبات المستخدمة في الهيئة.

- الترشيد في أعمال الصيانة والترميم في الهيئة، واقتصارها فقط على الأعمال الضرورية، وبأقل الأسعار.
- تمت إحالة الموظفين ممن بلغوا السن القانونية للتقاعد.
- الإبقاء على الهيكل التنظيمي الحالي للهيئة، من دون توسع، تجنبا لتحميل الميزانية أعباء مالية إضافية.
- مراعاة الترقيات بالاختيار، وفق الضوابط والشروط المعتمدة في الهيئة.
- وقف الندب من الهيئة وإليها، في ظل الظروف الحالية لها، وتطبيق سياسة التدوير بين الموظفين في الإدارات والمكاتب، للاستفادة منهم وفق حاجة العمل.

خلاصة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل إلتطورت التاريخي لسعر النفط وأهم ماشهدته السوق النفطية من الصدمات إنطلاقا من الصدمة النفطية لسنة 1973، 1979، 1986،ثم الأزمة المالية العالمية، وصولا إلى الصدمة النفطية الراهنة وأبرز ماخلفته من أثار على السوق النفطية من تذبذب في الطالب العالمي وإنهيار الأسعار

كما يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل أهمها عوامل السوق (العرض والطلب) التي تؤثر عليها عوامل أخرى

وتراجع العوائد النفطية مما شكل عجز في موازانات الدول النفطية والتي تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير، مما دفع بهذه الدول البحث عن مصادر طاقوية بديلة للخروج من التبعية النفطية.

تمهيد:

تزخر الجزائر بالعديد من الموارد الطبيعية إلا أن النفط يحتل مكانة هامة فقد إعتمدالإقتصاد الوطني منذ الإستقلال على الثروة النفطية إعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية حيث يعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي للإقتصادالجزائري إلي يعتبر إقتصادريعيا يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل النفط، وهو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية والإيجابية مع كل إنخفاض وتراجع أو إرتفاع لسعره في الأسواق الدولية، هذا الإعتماد على الموارد النفطية شكل عقبة رئيسية للإقتصاد الجزائري خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الجزائر جراء الإنخفاض المستمر لأسعار النفط الذي إنعكس على الإقتصاد الجزائري خاصة من الناحية الميزانية العامة للدولة التي تستدعي التحرك من خلال بعض العوامل والدوافع التي تجعل الحكومة تفكر في ترشيد إنفاقها وتتخذ فيسبيل ذلك الإجراءات اللازمة للنهوض بالإقتصادبالإعتماد على مصادر بديل للطاقة ، كل هذه النقاط سنتطرق إليها بشكل مفصل من خلال المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري**
- **المبحث الثاني: تأثير الصدمات السعرية للنفط على الإقتصاد الجزائري**
- **المبحث الثالث: واقع ترشيد الإنفاق العام في ظل الصدمات السعرية للنفط الجزائر**

المبحث الأول: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري

يعتبر النفط العمود الفقري لإقتصاد الجزائر، شأنه في ذلك شأن الدول العربية النفطية الأخرى، إذ يستخدم كمصدر للطاقة الأولية والإستهلاك المحلي، ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى تاريخ تطور قطاع النفطي في الجزائر وإلى الإمكانيتها النفطية من حيث الإحتياطات والإنتاج والتصدير.

المطلب الأول: تطور القطاع النفطي في الجزائر

مر القطاع النفطي بمراحل عديدة في تاريخ الجزائر المستقلة، والبداية كانت بإسترجاع السيادة الوطنية والتي إنطلقت بإنشاء شركة سوناطراك، وبتاريخ 24 فيفري 1971تم إمتلاكسوناطراك لحصص الشركات الفرنسية والأجنبية، أصبحت الجزائر تتحكم في أهم ثرواتها النفطية.

أولا: لمحة تاريخية عن تطور قطاع النفطي في الجزائر

يرجع تاريخ إكتشاف النفط في الجزائر إلى بداية القرن العشرين وأول محاولة للبحث والتنقيب عن النفط بدأت عام 1913 حيث كان أول إقليم أجرى فيه البحث عن النفط هو الإقليم الغربي من منطقة غيلزان، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى ولم تؤدي هذه المحاولات عن أي إكتشاف، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف عن النفط بالإضافة إلى شركات أمريكية، وتوصلت هذه الشركات عام 1946 إلى إكتشاف أول حقل نفطي في واد قطربي ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952، وكانت سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي لإكتشاف النفط في الجزائر. ففي جانفي 1956 تم إكتشاف أول حقل نفطي هام في صحراء الجزائر وهو حقل "عجيلة"، وفي جوان من نفس السنة تم إكتشاف حقل حاسي مسعود الذي يعد من الحقول الكبرى في جزائر وفي نوفمبر من نفس السنة تم إكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي، ثم توالت الإكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعة النفطية في الجزائر.

ومع إسترداد الجزائر لسيادتها وحصولها على الإستقلالإتجهالإهتمام بشكل كبير نحو تنمية قطاع المحروقات وتطويره حيث كانت البداية بتأسيس شركة سوناطراك وذلك بتاريخ 31- 12- 1963 تتولى مهمة كسر الإحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق، وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لإستعادة الرقابة على المحروقات بدءا بالنقل، ثم التنقيب والإنتاج لاحقا، وفي هذا الصدد فقد تم التوصل مع فرنسا إلى إتفاقيات في جويلية والتي على إثرها تم إنشاء الجمعية التعاونية "AScoop" والتي حازت من خلالها سونطراك على 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث النفطي وتقيم الإنتاج المحصل[1].

[1] بلقلقة إبراهيم، **سياسات الحد من الأثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 1014- 2015، ص 129.

ثانيا:التأميم والسياسة النفطية بعد التأميم

قامت الجزائر بتأميم المحروقات كخطرة جريئة وفعالة بهدف السيطرة على إنتاج النفط رغم أنها لقيت صعوبات وعراقيل، كان سببها محاولة فرنسا معاقبة الجزائر.

1 -تأميم النفط في الجزائر: إن تأميم النفط في الجزائر يوم 24 فيفري 1971، كان قد سبقه في الحقيقة تدابير أخرى لنفس الطبيعة منها:

أ -بادرت الحكومة الجزائرية في جوان 1967، وفي أعقاب الحرب العربية الإسرائيليةإلى إتخاذ قرار سريع بوضع الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة بالإضافة إلى مايلي[1]:

- بسط الشركة الوطنية "سوناطراك" يدها على شبكة التوزيع (bp) منذ شهر ماي 1968؛
- تحويل مصالح الشركات "أسو- ستاندر/الجزائر"و"أسو- أفريكا" منذ شهر أوت 1967إلى الشركة الوطنية الجزائرية"سوناطراك"؛
- التحويل إلى سوناطراك في ميدان التكرير والتوزيع لجميع النشاطات التابعة للشركات الفرعية الأجنبية التي تعمل تحت شعار موبيل(mobil)،وذلك منذ أوت 1967؛
- تأميم شوكة"شل" (shell)وتحويل مصالحها إلى سوناطراك منذ شهر ماي 1968؛
- سحب كل سندات التنقيب والاستغلال، وشل المحروقات السائلة والغازيةلشركة sinclairpetroleum ومنحها بكاملها إلى سوناطراك.
- تأميم شركات (sofrapel)،و(philipspetroleumco)وكذا كل المصالح التابعة للشركة الأم(shell)في الشركات الفرعية(creps)،(cpa)،(sra)و(traps) في جويلية1970؛
- تأميم كل منشركات(mobil/sahara)و(mobil oilnoed-africaine)و(mobil oilfrancois)و(mobil investment/ag) في نوفمبر 1970.

أما في ما يخص موارد الغاز الطبيعي ومنشآت الإستغلال التابعة لها، إلغاء عقود الإمتياز وجعل سوناطراك هي صاحبة الحق في التنقيبوإستغلال النفط، إجبار الشركات الأجنبية التي ترغب في الإشتراك في إستغلال نفط الصحراء على إنشاء شركات تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر تدفع لشركات المختلفة عوائد تقدر بنسبة

[1] عاطف سليمان ، **الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، الطبعة الأولى ،2009،ص132.

12.5 من قيمة المحروقات السائلة و15من قيمة الغاز الطبيعي المستخرج من الحقول، بالإضافة إلى تأميم جميع أنابيب النفط الموجودة في التراب الجزائري[1].

2 –السياسة النفطية في الجزائر بعد التأميم : إرتبط مفهوم إستعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر التحرر والإستقلال، ومن هنا كانت الموضاعات الأساسية المتعلقة بالنفط ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا، أقرته الجزائر في كل سيادتها، وتنص المادة 25 من دستور 1976 على أن "حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض"، وكذا الميثاق الوطني ثم دستور 1989، وكذلك الدستور 1996 في المادة 17 التي تنص على أن "الملكية العامة هي ملك للمجموعة الوطنية، وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع، والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية والطبيعية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات".

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية أسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من إختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات النفطية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الإستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، كذا جانب النظام الضريبي. من الموضوعات التي تناولتها وتحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للنفط الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها بشكل منفرد دون الرجوع إلى الشركات الأجنبية، بمعني أن سعر النفط يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار[2].

المطلب ثاني: إمكانيات النفطية للجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة تجعلها تحتل مكانة هامة ضمن الدول النفطية الفاعلة ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الإحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج.

أولا: إحتياطي الجزائر من النفط

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة 7 عربيا من حيث حجم الإحتياطات النفطية المؤكدة

[1] أحمد شطاطة، **في الذكرى 29 لتأميم المحروقات**، مجلة الجيش، الجزائر، مديرية الإتصال والإعلام والتوجيه للجيش الوطني الشعبي، العدد 439، 2000،ص101.

[2] محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرللتنمية العربية**، عالم المعرفة، الكويت، 1990،ص67.

التي تمتلكها لسنة 2014 ومعظم هذه الإحتياطات تقع في نصف الشرقي من البلاد، حيث يحتوي حوض حاسي مسعود على أكثر من 70% من إجمالي الإحتياطي وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث الإحتياطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا[1]. ويمكن إستعراض تطور إحتياطي النفط بالجزائر في الجدول التالي.

جدول رقم (13): يبين تطور إحتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة2006– 2014

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
احتياطي النفط المؤكد	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

المصدر: التقرير السنوي للأوبك 2009- 2014.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحتياطي النفط في الجزائر عرف إستقرار في حجم الإحتياطي حيث قدر بـ12200 مليون برميل من سنة 2006 إلى غاية سنة 2014، رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج ويعود هذا الإستقرار إلى تزايد وتيرة الإستغلال وتراجع عمليات الإكتشاف.

أما بالنسبة لترتيب الجزائر بالنسبة للدول العربية من حيث الإحتياطي فهو موضح في الشكل الاتي:

الشكل رقم(07): الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام في السبع دول العربية الأولى لسنة2013

[1] بوريش أحمد، **تداعيات وانعكسات انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر الأول:"**حول السياسات اللإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية** "،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،يومي 8-7 أفريل2015، ص 02.

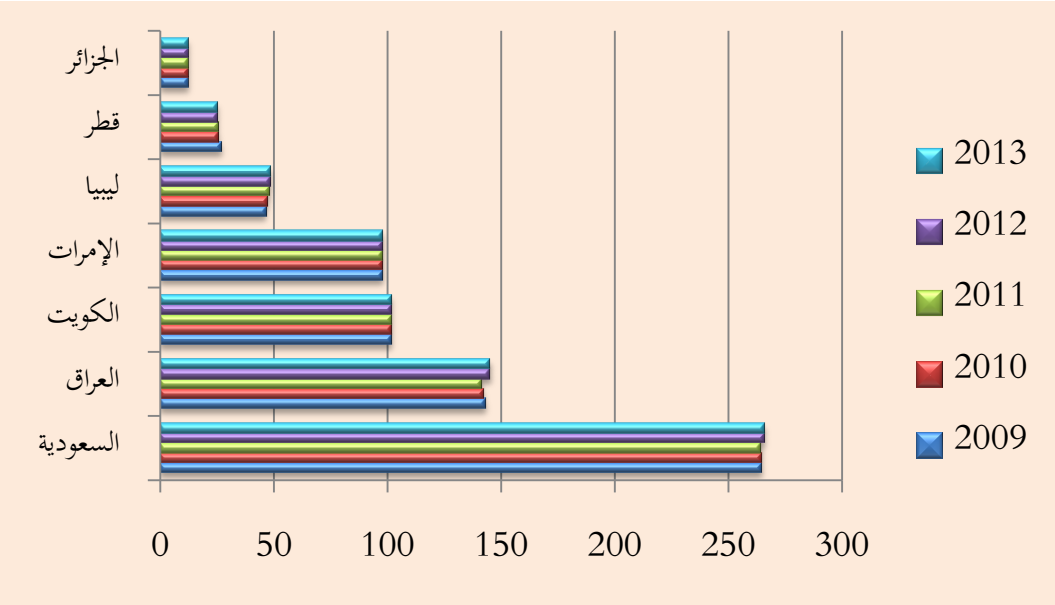

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات الملحق رقم (03).

من خلال مقارنة قيمة الإحتياطي الجزائري مع الإحتياطي العربي نجد أنها تأتي في المرتبة السابعة لإحتياطي يعتبر ضعيف نسبيا إذا قارناه مع الإحتياطي السعودي والعراق، الأمر الذي دفع الدولة إلى المزيد من عمليات التنقيب، وذلك لتعزيز مكانة الجزائر عربيا وعالميا.

ثانيا:إنتاج النفط

وعن إنتاج النفط فإن الجزائر تعتبر أحد أهم الدول التي تمد السوق الأوروبية والسوق العالمية بهذه المادة الإستراتيجية وحسب البيانات منظمة أوبك فهي تحتل المرتبة 16 عالميا والمرتبة 5 عربيا من حيث حجم الإنتاج النفطي لسنة 2013 ويكن عرض تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2006- 2014 في الشكل التالي[1].

الشكل رقم (08):يبين تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال 2006-2014

الوحدة: (ألف برميل يوميا)

[1] بوريش أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

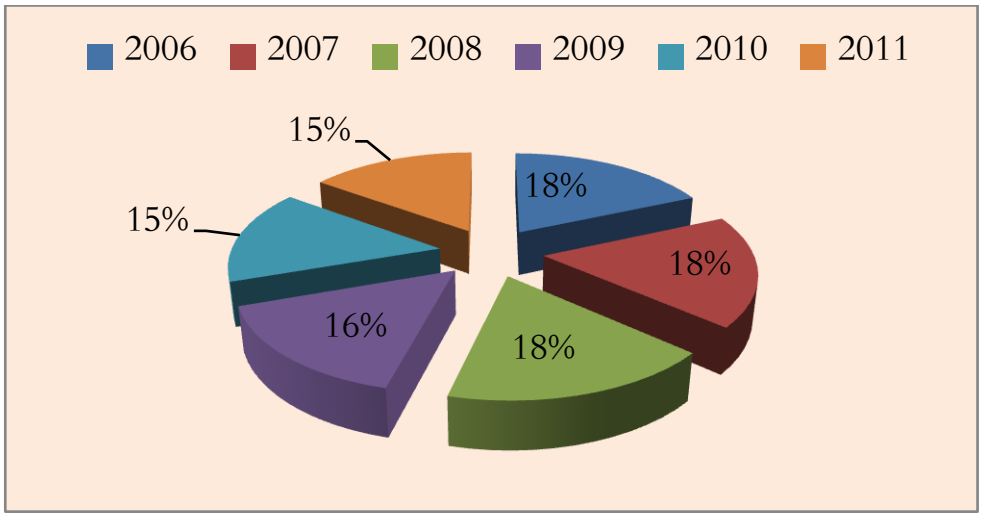

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(04).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إنتاج النفط الجزائري تراجع سنة 2007 من 1398 مليون برميل إلى 1216 مليون برميل سنة 2009ليعود بعد ذلك إلى الإرتفاع لتصل إلى 1189.8 مليون برميلسنة 2010، ويرجع الإنخفاض إلى التراجع التدريجي في إحتياطي الطاقة النفطية من 2011إلى2013 والتي تعتبر من الطاقات الناضبة والتي تؤول إلى الزوال.

ثالثا: حجم الصادرات

قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على دول الاعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد إسترجاع سيادتها على ثرواتها النفطية تتبع سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات النفطية من أجل تمويل مشاريع التنمية، وقد كان هيكل الصادرات النفطية خلال فترة السبعينات يعتمد أساسا على النفط الخام، ولم تكن المشتقات النفطية تمثل في هذا الهيكل سوى نسب متواضعة، لذلك نجد حجم الصادرات من النفط الخام يتقارب مع حجم الانتاج النفطي والذي يعكس بدوره أن الحصة الأكبر من الإنتاج النفطي موجهة للسوق الأجنبية وليس للسوق الوطنية وقد بلغت صادرات النفط في الجزائر سنة 2014 بـ744برميل/لليوم[1].

المطلب الثالث: مميزات النفط في الجزائر

ويتميز النفط الجزائري بالخصائص التالية [2]:

أولا: القرب من الأسواق

إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأروبية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط، مما يجعل منتجاتها المفطية والغازية في وضع تناقسي أفضل، فمن ناحية النفط الخام وجدت الجزائر النفط

[1] بقلقة إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 132.

[2]Rabah mahiout،"le pètrolalgèriens،"editiontechniqu, France، p 109.

الليبي منافسا لها بسبب قربة من موانئ التسليم الإيطالية، ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الإحتياطي (بما يعادل 47650 مليار م^3 سنة 2006) وسهولة نقله عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقلة عبر الأنابيب البحرية.

ثانيا: الجودة والنوعية

يتميز النفط جزائري بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالنفط المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة 0.83 فهو يحتوي على 34%بنزين، 24%غازاوال، 32% وقود التدفئة و 8% زيت و1%برافين.

ويتضمن نفط الجزائر الأساسي المعروف ب"صحاري بلند"خصائصإيجابية من حيث خلوة من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف، كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال، والجدول التالي بين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من النفط لبعض دول الأوبك.

الجدول رقم(14): مقارنة بين النفط الجزائري وبعض نفوط دول أخرى

البلد	نوع النفط	درجةالكثافة*api النوعية	نوع المنتجات النفطية المستخرجة		
/	/	/	خفيف	متوسط	ثقيل

السعودية	متوسط ثقيل	34.2 27.3	20.5 16.00	31.00 23.25	48.50 60.75
الكويت	متوسط	31.3	19.36	25.30	55.23
ايران	متوسط ثقيل	34.3 31.3	22.25 21.15	30.25 26.85	47.50 52.00
العراق	خفيف متوسط	36.1 34.0	25.00 22.00	30.60 28.00	44.4 50.0
الجزائر	خفيف	44.00	35	36	29

المصدر: مُحَّد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص13،12.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للنفط الجزائري، إذ يتميز بدرجة كثافة عالية تجعله من بين لأفضل النفوط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة الي قلة نسبة الكبريت فيه وهي مميزات جيدة.

ثالثا: التكاليف

فالمؤسسات الإقتصادية تبحث عن التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية المتعلقة أساسا بالأيدي العاملة والمواد الخام وتكاليف النقل.

المطلب الثالث: أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الإقتصاد في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على سواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدولة من خلال السيطرتها على مواد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك بإعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وإزدهارها وتكمن أهمية قطاع النفط بالنسبة للإقتصاد الجزائري فيمايلي[1]:

أولا: أهمية النفط في التجارة الدولية

[1] راقي سمية، " **البدائل المتاحة امام الجزائر في ظل انهيار اسعار النفظ**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : "**إنعكاساتإنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس، المدية ، يومي 7-8أكتوبر، 2015، ص ص9 ،10.

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالإعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن إستنتاجه من صادرات الجزائر أنها إعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار النفط، وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (15):إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

السنوات	إجمالي الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر البرميل من النفط
2000	21.65	9.35	12.3	27.6
2001	19.09	9.48	9.31	24.85
2002	18.71	12.01	6.70	25.5
2003	24.47	13.32	11.14	29.3
2004	32.22	17.95	14.27	38.65
2005	46.33	19.86	26.64	54.6
2006	54.74	20.68	34.06	65.7
2007	60.59	26.35	34.23	74.9
2008	78.59	38.89	40.52	100
2009	45.18	37.40	7.78	62.3
2010	57.09	38.89	18.20	77.4
2011	72.89	46.93	25.96	107.4
2012	71.47	51.57	20.17	111
2013	64.38	54.57	9.32	109.5
2014	60.06	59.44	0.59	109.2

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر لعدة سنوات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات في تذبذب خلال الفترة 2000- 2008 وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط حيث في سنة 2008 بلغ سعر البرميل 100 ليعرف إنخفاض سنة 2009 بنسبة 61.77 دولار للبرميل وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ليعود بعدها فيفي التحسن خلال الفترة 2010 إلى غاية 2014.

أما بانسبة لقيمة الواردات إتجهت نحو الإرتفاع من الفترة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت قيمة الواردات 9.35 مليار دولار سنة 2008 أما سنة 2014 فقد بلغت 59.44 مليار دولار وهذا راجع إلى إرتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة الإرتفاع الكبير في أسعار النفط فضلا عن إنخفاض الدولار الأمريكي المقومة بهذه الواردات.

كما نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل فائض كبير خلال الفترة 2000-2012 ويعود الإرتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى ارتفاع في اسعار النفط ليعرف عجزا خلال سنة 2013-1014 حيث قدر بـ 0.59 وهذا مايعكس هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات التي عرفت تراجعا في السنوات الإخيرة في ظروف تتميز بإرتفاع السنوي للواردات.

ثانيا: أهمية النفط كمورد مالي

بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الإقتصاد الوطني وتوجيه ودفع الأنشطة الإجتماعيةوالإقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية فهذه الحصة تعكس عدم إستقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجيباية البترولية في إنعاش الإقتصاد الوطني خاصة من خلال الإستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

ثالثا:أهمية النفط في القطاع الصناعي

تكمن أهمية النفطفي المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع النفطي، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما يستعمل النفط كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية كتكرير النفط الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتوجات النهائية كالبنزين، البوتان، الزيوت، حيث إستطاعة الجزائر تحقيق الكثير من النمو، وتكمن أهميته أيضا في حقيقتين:

1 –كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة تميزة بين مجموع من المصادر الناجمة عن أسباب فنية وإقتصادية عديدة تتمثل في درجة الإحتراق العالمي وإرتفاع معامله الحراري ونظافة إستخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وإنخفاض تكاليف إنتاجه؛

2 –لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الإقتصاد الجزائري له إعتماد مطلق على المحروقات أذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي، والثلث الأخير في معظمه دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات النفط والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الإستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية ودعم الصناعة النفطية ومنتجاتها المكررة.

المبحث الثاني: تأثير الصدمات السعرية للنفط على الإقتصاد الجزائري

بطبيعة الحال فإن إنهيار أسعارالنفط لديه آثار على الدول المصدرة للنفط عامة والجزائر خاصة كونها تمتلك إقتصاد ريعي بإمتياز وسوف نركز في هذا المبحث على ثلاث صدمات التي كان لها تأثير كبير على الإقتصاد الجزائري ، وهي الصدمة المعاكسة 1986، وصدمة 2008 التي توالت مع الأزمة المالية العالمية وكذلك الصدمة الراهنة 2014.

المطلب الأول: تأثير الصدمة النفطية المعاكسة 1986 على الإقتصاد الجزائري

إثر الصدمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986وإنهيار سعر البرميل الواحد ووصوله إلى أقل من 13 دولار للبرميل إنخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة حيث أدي إنخفاض بمقدار 1دولار للبرميل كان يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500مليون.هذا التقلص الشديد في العوائد بحيث أثر سلبا على المتغيرات الإقتصادية الوطنية على الشكل التالي[1].

أولا: تأثير الميزانية العامة

إضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة ميزانية 1986نظرا لإستحالة تنفيذ الميزانية الإبتدائية بسبب إنخفاض الجباية البترولية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، وتمت مراجعتها ووضع قانون المالية الإضافي على أساس 24 دولار للبرميل، وقد حدث خلال 1984- 1986إنخفاض في حصيلة عائدات النفطية بلغت 50% بسبب إنخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها، وقد إضطرت الدولة إلى ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية، فرفعت الضرائب بنسبة 20%للضرائب المباشرة وبنسبة 19.4%للضرائب المفروضة على الشركات و28.5%بالنسبة للضرائب الغير مباشرة، وقد تفاقم العجز في رصيد الميزانية العامة بعد أزمة 1986 بـ4.27 مليار دولار ليستقر سنة 1990 في حدود 17.7 مليار دولار بسبب أزمة الخليج.

[1] طالبي صلاح الدين، **تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها – حالة الجزائر)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009 2010،ص- ص 122- 124.

ثانيا: ميزان المدفوعات

حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا عام 1986 وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم(09): رصيد ميزان المدفوعات الجزائرية في الفترة (1985-1990)

الوحدة: (مليار دج)

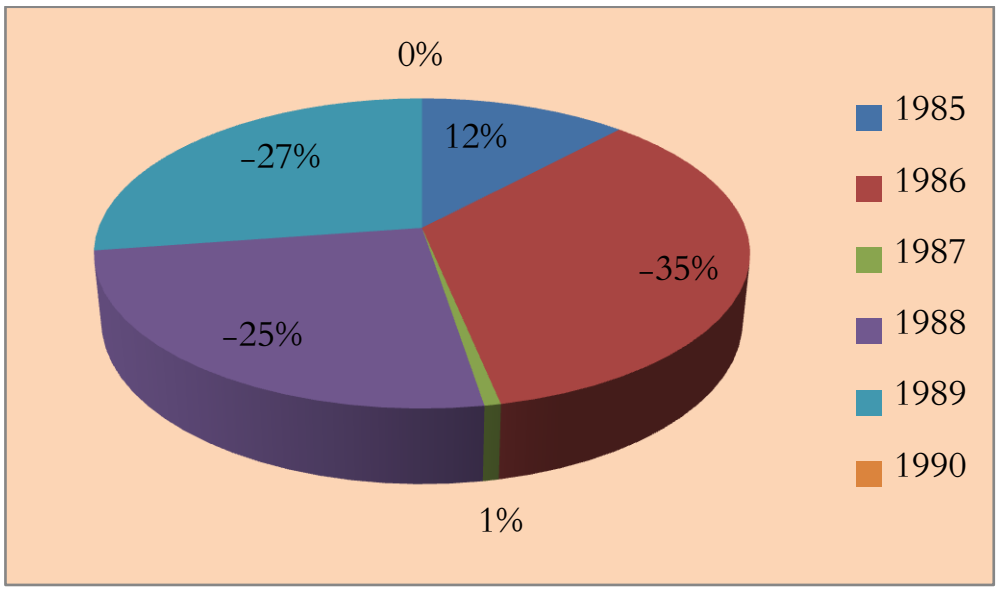

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(05).

من خلالالشكل أعلاه نلاحظ أنرصيد ميزان المدفوعات عام 1986حقق عجز قدر بـ 15 مليار دج مقارنة بسنة 1985 الذي كان يقدر بـ5.17 مليار دج، وذلك بسبب إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وإستمر العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية عام 1990 الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدره 0.76 مليار دج.

ثالثا: معدلات النمو الإقتصادي

إنخفضت وتيرة النمو الإقتصادي بسبب تراجع معدل الإستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي، والشكل التالي يوضح تطور معدل النمو الإستثمار خلال الفترة 1985 إلى غاية 1990.

الشكل رقم(10): معدلات النمو الاقتصادي للجزائر (1985-1990)

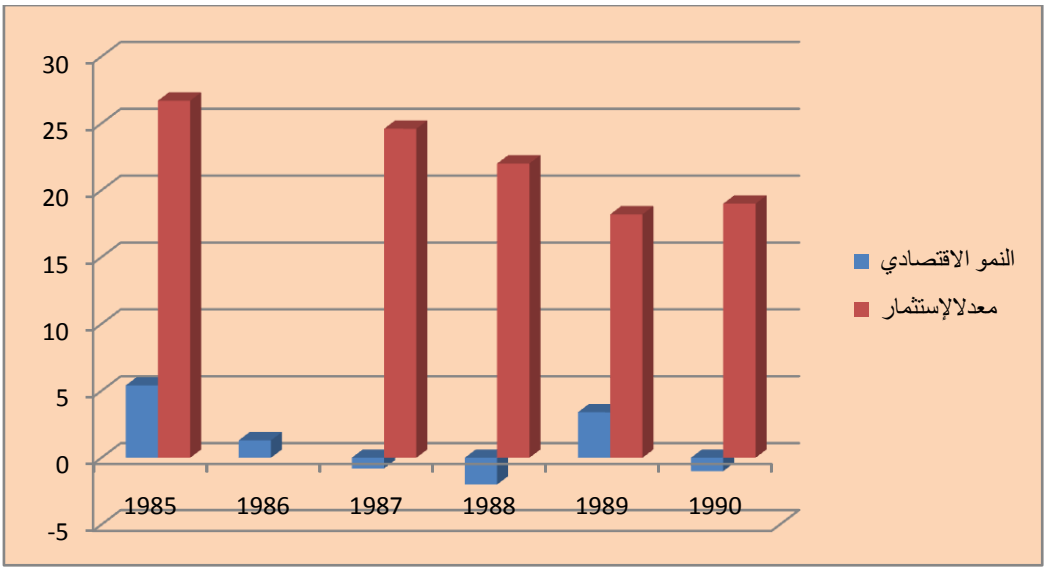

المصدر: من إعداد الطلبتينبالإعتماد على الملحق رقم (06).

من خلال البيانات المتواجد في ا لشكل أعلاه نلاحظ إنخفاض في معدل الإستثمار، حيث كان في سنة 1985 يقدر بـ26.7%من الناتج المحلي وبعد أزمة 1986وصل إلى 18.2%من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989 وهذا أدني مستوي له بعدما كان يقدر بـ47.4% عام 1979، صاحب إنخفاض معدل الإستثمار، إنخفاضا في معدل النمو الإقتصادي حيث أنه سجلت قيم سالبة عام 1987 و1988 ليتحسن في سنة 1989 ليعود إلى الإنخفاض عام 1999.

رابعا: المديونية الخارجية

قفزت ديون الجزائر الخارجية من 17.5مليار دولار عام 1985 إلى 21 مليار دولار عام 1986 لتصل عام 1990 قيمة 25 مليار دولار كما أن قيمة (وزن) خدمة الدين بالنسبةإلى قيمة الصادرات، أصبحت تقدرب 66.6%. والجدول التالي يوضح تطور ديون الجزائر.

الجدول رقم(16): المديونية الخارجية للجزائر (1985-1991)

الوحدة:(ملياردولار)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
المديونية الخارجية	17،5	21	24،7	25،1	25،8	26،5

المصدر: محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب، الجزائر،1993،ص213.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إرتفع حجم المديونية الخارجية بشكل مباشر خلال الفترة 1985-1987 حيث أنه خلال سنة واحدة إرتفعت بـ4 مليار لتصل إلى 21 مليار دولار 1986، وإرتفعت بنفس الحجم فى السنة الموالية لتصل 24 مليار دولار عام 1987،كما نلاحظ أيضا أن مديونية الجزائر بقيت مستقرة خلال الفترة 1987-1990مابين 25 و26 مليار دولار.

المطلب الثاني: تأثير الصدمة النفطية لسنة 2008 على الإقتصاد الجزائري

تزامن الإنخفاض الكبير في أسعار النفط لسنة 2008 مع الأزمة المالية العالمية والتي مست معظم الدول وبالأخص الجزائر التي تأثرت بهذا الإنخفاض في بعض الموشراتالإقتصادية الجزائريةعلى الشكل التالي.

أولا:رصيد الميزانية: تأثرت ميزانية الجزائر بالصدمة النفطية لسنة 2008 وكان ذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم(17): إنعكاس الصدمة النفطية 2008 على رصيد الميزانية

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات	3679.9	5180.2	3675.1	4375.2	5790.1	6336.3
النفقات	3092.7	4191	2414.4	4512.80	6085.30	7058.17
رصيد الميزانية	579.3	999.5	-570	-74	-63	-716
سعر النفط	74.9	100	62.3	80.2	112.9	111

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات2008-2010-2012.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن حجم الإيرادات عرفت إرتفاع سنة 2012 بمقدار 6336.3 مليار دولار مقارنة بالسنوات الماضية ففي سنة 2009 عرفت الإيرادات إنخفاض كبير بلغ 3675.1 مليار دولار وذلك بسبب إنخفاضأسعار النفط، أما النفقات هي الأخرى عرفت انخفاض سنتي 2007و2009 بـ3092.7 مليار دولار و 2414.4 مليار دولار على التوالي مقارنة بالسنوات 2008 و 2010 و 2011 التي عرفت فيها إرتفاع نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر دراء إرتفاعأسعار النفط حيث قدرت سنة 2012 بـ7058.17 مليار دولار، كما عرف رصيد الميزانية عجز كبير سنة 2012 بلغ 716- مقارنة بسنة 2008 الذي كان يبلغ 999.5مليار دولار.

ثانيا: إنعكاس الصدمة النفطية 2008 على الميزان التجاري

لقد تأثر الميزان التجاري أيضا بصدمة النفطية لسنة 2008 وهي موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم(18): إنعكاس الصدمة النفطية 2008 على المميزان التجاري

الوحدة:(مليار دولار)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	60.59	78.59	45.18	57.09	72.89	71.47
الواردات	26.35	38.07	37.40	38.89	46.93	51.57
رصيد الميزان التجاري	34.23	40.52	7.78	18.20	25.96	20.17
سعر النفط	74.9	100	62.3	80.2	112.9	111

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2008-2010 -2012.

من خلال الجدول نلاحظ تراجع قيمة الصادرات في سنة 2009 حيث بلغت 45.18 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 التي كانت تقدر بـ78.59 ويعود سبب الإنخفاض إلى تراجع أسعار النفط ليعود الإرتفاع من جديد ليصل سنة 2012 إلى 71.47 مليار دولار بسبب إرتفاع أسعار النفط.

أما الواردات فقد إرتفعت إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008مقارنة بسنة 2007 التي كانت تقدر بـ 34.23 مليار دولار ليتعرف تراجعا في سنة 2009 والذي قدرة بـ 37.40 مليار دولار وإستمرت في الإرتفاع حيث وصلت سنة 2012 إلى حوالي 51.57 مليار دولار.

كما عرف رصيد الميزان التجاري إخفاض في سنة 2009 حيث بلغ 7.78 مليار دولار مقارنة بـسنة 2008 والذي كان يقدر 40.52 مليار دولار بسبب إنخفاض أسعار النفط ليعرف إرتفاع بعد ذلك حيث وقدرة سنة 2012 بـ20.17 مليار دولار.

ثالثا: إنعكاس الصدمة النفطية 2008 على الإستثمارات الأجنبية المباشرة

أما بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد سجلت إنخفاضا في سنة 2009 بنسبة 60%، كما لعبت الإجراءات التي إتخذتها الحكومة إلى جانب تراجع العائدات النفطية دورا هاما في جعل مناخ الأعمال غير جذاب وأهمها وضع سقف أقصى على المشاركة الأجنبية في رؤوس أموال شركات الأعمال ب 49%، إن تراجع نسب

الإستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة بين 2003 و 2009 بالرغم من برامج الإصلاح الوطني الممثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو الوطنيين تأثر بتقلبات أسعار النفط التي ظلت في إرتفاع مستمر حتى سنة 2007 لتسجل إنخفاضا رهيبا في أكتوبر 2008 بسبب الأزمة العالمية[1].

المطلب الثالث: إنعكسات الصدمة النفطية الأخيرة (2014) على الإقتصاد الجزائري

تأثر الإقتصاد الجزائري بصدمة النفطية 2014 والتي كان إنعكاسها على عدةمؤشرات كمايلي:

أولا: إنعكاسات الصدمة على الناتج المحلي والإحتياطات الرسمية

إن إستمرارإنخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى التأثير السلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الإجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الإحتياطات الرسمية، وبالتالي التأثير في قدرة الدولة على ضمان و إرداتهاالإستراتيجية في المدي المتوسط والطويل، وإضعاف مقدرتها التمويلية لبرامجها العامة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (19): إنعكاسات الأزمة على الناتج المحلي والإحتياطات الرسمية

المؤشرات	2013	2014	2015*	2016 *
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دولار)	209	2011	208	200
معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي (%)	%2.8	%4	%3	%2
إجمالي الإحتياطات (مليار دولار)	194	188	173	160
نسبة قطاعالمحروقاتمن الناتج المحلي الإجمالي(%)	%30	%30	%29	%29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على صندوق النقد الدولي.بنك الجزائر التقرير السنوي2013. نوفمبر 2014 .الديوان الوطني للإحصائيات* توقعات.

من خلال الجدول يتضح أن الأزمة قد أثرت وبشكل كبير على الناتج حيث نلاحظ أنه في إنخفاض مستمر وحتي توقعاته ستكون فإنخفاض لسنة 2016 حيث بدأ الإنخفاض مع ظهور الأزمة النفطية لعام 2014 ونفس الشئ بالنسبة لإجمالي الإحتياطات التي عرفت هي الأخيرة إنخفاض من سنة 2013 بنسبة 30% إلى غاية السنة المتوقعة 2016بـ29 %.

ثانيا: إنعكاسات الأزمة على الموازنة العامة للدولة

لقد بدأت الآثار السلبية لإنخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة بتزايد الرصيد السلبي الناتج عن إنخفاض الإيرادات الجبائية النفطية التي تصل نسبتها إلى 62% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، كما هو موضح في الجدول التالي.

[1] على عباس عبد الجليل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 12، 13.

الجدول رقم(20) : إنعكاسات الأزمة على الموازنة العامة للدولة

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي	-1.5%	-7.4%	-15.1%	-18%
نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة	%62	%60	%58	%55

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بنك الجزائر تقرير 2013 ، نوفمبر 2014.الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة عرفت عجز خلال سنة 2013 حيث بلغ – 1.5 %ليتفاقم العجز بعد ذلك بسبب الصدمة النفطية التي عرفتها السوق النفطية سنة 2014 حيث بلغ العجز خلال سنتي 2014 و 2015 ب(-7.4% و- 15.1%) على التوالي ويعود السبب إلى إنخفاض أسعار النفط كما يتوقع أن يزداد العجز في رصيد إذا تبين أن التراجع في أسعار النفط سيظل مستمرا ومن المتوقع أن يبلغ العجز خلال السنة 2016 -18%

كما نلاحظ أن نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة عرفت إنخفاض حيث كانت نسبتها سنة 2013 تقدر بـ 62% ليستمر الإنخفاض في السنوات التالية حيث يتوقع أن تصل نسبتها سنة 2016 إلى 55%من إجمالي الإيرادات العامة.

ثالثا: إنعكاسات الصدمة النفطية على قطاع التجارة الخارجية

إن كل إنخفاض في أسعار المحروقات سينعكس سلبا على 98%من الصاددرات الجزائرية، ويؤدي إلى تزايد العجز في الميزان التجاري ويضعف القدرة في التحكم في تأمين وارداتها التي سادت خلال الفترة السابقة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (21) إنعكاسات الصدمة النفطية على قطاع التجارة الخارجية

الوحدة: (مليار دولار)

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
مجموع الصادرات	63	59	50	45

معدل نمو الصادرات	10.3 -	7.2-	15.4 -	20-
مجموع الواردات	55	54	49	45
معدل نمو الواردات	6.6	5	0.9	10 -
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي	0.4	4 -	7.7 -	10 -

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد علىصندوق النقد الدولي ، بنك الجزائر2014 ، الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الصادرات إنخفاض بشكل مستمر حيث سنة 2014 الذي قدر ب 59 مليار دولار مقارنة بسنة 2013 التي كانت تقدر ب63 مليار دولار ويرجع السبب الإنخفاض إلى الصدمة النفطية التي عرفتها السوق النفطية والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط ومن المتوقع أن يستمر الإنخفاض في سنة 2016 إذا أستمرت الأسعار في الإنخفاض ،كما عرف معدل نمو الصادرات عجزا بسبب هذا الإخفاض .

كذلك بنسة للواردات التي عرفت هي أيضا إنخفاض حيث كانت سنة 2013 تقدر ب 55 مليار دولار ومع بروز الصدمة النفطية إنخفضت مجموع الواردات حيث بلغت سنة 2014 بـ 54 مليار دولار مقارنة مع سنة 2013 بسبب إنخفاض أسعار النفط ويتوقع أن يستمر الإنخفاض في السنوات اللاحقة إذا إستمرت الأسعار بالإنخفاض كما عرف رصيد الميزان التجاري عجزا سنة 2014 حيث بلغ 4- مليار دولار مقارنة بسنة 2013 كما يتوقع أن يستمر هذا العجز في السنوات اللاحقة إذا إستمرتإنخفاض أسعار النفط.

رابعا: إنعكاسإنخفاض أسعار النفط على سعر الصرف والقدرة الشرائية

لقد أدي إنخفاض أسعار النفط إلى إنخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فبلغ خلال سنة 2014 سعر الدولار 80.56 وسعر الأورو تجاوز 106.9 وبلغ في السوق الموازية 106 دينار الأمر الذي إلى إرتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية وإنعكاساتها على الأوضاع الإجتماعية، دون حصول تأثير إيجابي على الصادرات الجزائرية المرتبطة أسعارها بالسوق الدولية ومحدودية صادرات السلع خارج المحروقات [1] وهو مايبينه الجدول التالي.

جدول رقم (22): يبين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة

الوحدة: (دينار جزائري)

البيان/ السنوات	2013	2014	أوت 2015*
1usd	79.3809	80.5606	85،82
1eur	105.4374	106.9064	107.17

[1] صالح صالحي،**اثر انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين لعنة الموارد ولعنة الفساد** ،ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول:"**السياسات الإستخدامية‌والطاقوية‌بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية** "،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 4-5 مارس 2015، ص08.

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر2014. * توقعات

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر الدينار مازال يسقط أمام عملتي الأورو والدولار بشكل مستمر خاصة خلال بعد الصدمة النفطية 2014 التي ضربت سوق النفط العالمية، فقد عادل سعر الصرف 1 أورو 107.17 دج أما بالنسبة للدولار فقد أصبح 1 دولار يعادل 85.82 دج بزيادة نسبة 11%مقابل 9 أشهر السابقة وهذا يعود إلى إنخفاضسعر البرميل على العملة الوطنية والتي يمكن أن تحدث كارثة حقيقية للدينار في حال إستمرار تراجع سعر البرميل إلى ما دون 60 دولار، وهو ما يؤثر دون شك على القدرة الشرائية للمواطنين.

خامسا: إنعكاساتإنخفاضأسعار المحروقات على المديونية العامة و البرامج العمومية

إن إنخفاض أسعار النفط أدى إلى إنخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الإرتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة إستمرار الصدمة ويزداد السحب في صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما على تمويل البرامج الإستثمارية العامة في المخطط الخماسي الثالث 2015-2019 الذي لم يعلن عن تفاصيله، إذ لم يعاد النظر بشكل جذري في أولوياتها وآليات تمويلها. والجدول اللاحق يوضح إنعكاسات الصدمة على المديونية والإستثمارات الأجنبية.

الجدول رقم (23):إنعكاسات الأزمة على المديونية العامة والبرامج العمومية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016*
إجمالي الدين الداخلي(مليار دولار)	1301.4	1301	1400	1400
نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	%7.9	%8	%9	%10
الديون الخارجية (مليار دولار)	3.4	3.5	4	5
الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%0.9	%0.7	%0.7	%0.6

المصدر: من إعداد الطالبتينبالإعتماد علىصندوق النقد الدولي 2014، بنك الجزائر 2014، الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أن المديونية الداخلية في إرتفاع مستمر حيث نلاحظ أنه سنة 2015 وسنة 2016 إلى 1400 مليار دولار مقارنة مع سنة 2014 التي كانت تقدر بـ1301 مليار دولار في حالة إستمرارإنخفاض أسعار النفط.

أما فيما يخص المديونية الخارجية فهي في تزايد مستمر حيث قدرت ب5 مليار دولار سنة 2016 مقارنة بسنة 2014 التي كانت تقدر ب 3.5 ويرجع هذا السبب إلى الإستمرار في السحب من صندوق ضبط الإيرادات في حالة إستمرارإنخفاض أسعار النفط.

أما فيما يخص الإستثمار الأجنبي فهو في تذبذب حيث كانت نسبة تقدر في سنة 2013 ب0.9%لينخفض في سنة 2014إلى0.7%ومن المتوقع أن يستقر عند هذه النسبة سنة 2015 ومن المتوقع أن ينخفض في سنة 2016 ليصل إلى 0.6%بسبب إستمرارإنخفاض أسعار النفط.

إن أول تداعيات تراجع سعر النفط سيكون على الميزانية التكميلية 2014 والميزانية العادية 2015 وعلى الشطر الأول من المخطط الخماسي القادم، بسبب القيود المالية الجديدة على كل من الإيرادات والجباية النفطية ومن بين المقترحات نجد[1]:

-تجميد المشاريع التي لا تحظي بالأولوية، والتي ليس لها أثر إقتصاديوإجتماعي، كالمشاريع الترامواي في المناطق قليلة الكثافة السكانية، وكذلك الطريق السيار للهضاب؛

-وعلى أمل التعافي والعودة مرة ثانية لوضعية 80 دولار للبرميل يبقي مستبعد في المدي القصير، موضحا أنه وخلال هذه الفترة ستعتمد الحكومة على إقتراح قانون مالية تكميلي يوصف بالتقشف في الإنفاق الحكومي خارج المخظظ الخماسي والضغط على الواردات مع المحافضة على مداخيل العائلات ووضعية الجبائية دون الإستخدام الواسع لإحتياط الصرف وصندوق ضبط الإيرادات؛

-التدخل العاجل في حالة إستمرار التراجع، حيث ستلجأ الحكومة لتوظيف صندوق ضبط الإيرادات وإحتياطي الصرف؛

-تحسين القدرة الشرائية من خلال التحكم في أسعار المواد واسعة الإستهلاك؛

-تصحيح الرؤية الإستراتيجيةالإقتصادية في مجال تنويع الإقتصاد من خلال بحث عن مصادر عن مصادر أخرى للطاقة بدل الإعتماد بشكل رئيس على المشتقات النفطية كمصدر رئيسي للطاقة وتوليد الكهرباء؛

-من أجل إعادة تنشيط القطاع الإقتصادي يجب على الحكومة العودة إلى خوصصة الشركات أي تحويل من قطاع عام إلىقطاع خاص عبر خصخصة المشاريع العامة التي تكبد الموازنة مبالغ طائلة دون تحقيق أي عائد يذكر؛

-يجب على الحكومة شد الحزام أكثر لترشيد النفقات.

المبحث الثالث: واقع ترشيد الإنفاق العام في ظل الصدمات السعرية للنفط الجزائر

[1] عن الموقع: www.djaziairess.com، تاريخ الإطلاع 2016-5-10.

يحتم على الجزائر إعادة تحفيز كافة القطاعات الإقتصادية لتوفير الشروط الازمة للإقلاع الإقتصادي من التبعية النفطية حيث شرعت فيما يسمى بسياسة ترشيد الإنفاق العام الموضوعة من قبل الدولة والرقابة على إختلاف أنواعها تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياسة ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الأول: آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

نتناول من خلال هذا العنصر جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فعالية الإنفاق العام وضمان تحقيق أهدافه، هذه الآليات مستقاة أساسا من ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، ويستند الميثاق إلي المبادئ الأربعة التالية[1]:

أولا: وضوح الأدوار والمسؤوليات

يجب التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع العام وبين قطاعات الإقتصاد الخاصة، مع ضرورة توخي العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة، وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور، بمعني وجوب أن تكون إختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.

ثانيا: علانية عمليات الموازنة

ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الإقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة، من جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

ثالثا: إتاحة المعلومات للإطلاع العام

ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية وعن أهم المخاطر فيها يتصل بالمالية العامة، كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة.

رابعا: ضمانات موضوعية

بحيث يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها، كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة إلى الرقابة الخارجية.

المطلب الثاني:دوافع عملية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

هناك العديد من العوامل والدوافع التي تجعل الحكومة تفكر في ترشيد إنفاقها وتتخذ في سبيل ذلك الإجراءات اللازمة ومن أهم هذه الدوافع ما يلي[1]:

[1] بلعاطل عياش، نوي سميحة، **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014**، ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر الدولي حول :" **آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف يومي 11و12 مارس2013، ص16.

أولا: التقليل من مخاطر نقص الإيرادات المقدرة في الموازنة العامة

وهي عبارة عن تقديرات مستقبليه لكل من الإيرادات والنفقات على المستوى الحكومي للدولة ككل وذلك لسنة مالية مقبلة، وعليه فإن هذه التقديرات قد تقل أو تزيد في الواقع الفعلي لها، حيث قد تعتمد الدولة على تقدير إيراداتها للسنة المقبلة على إيراداتها في السنة الحالية، ولكن تحدث ظروف تؤدي إلى نقص هذه الإيرادات، وبالتالي يؤثر هذا النقص على النفقات، ويطلق على هذا الوضع مخاطرة إعداد الموازنات أو انحرافها، حيث أن الانحراف المحتمل للتدفقات النقدية في المستقبل (الناتجة من الإنفاق الاستثماري) عن القيم المتوقعة أو المحتملة لتلك التدفقات وقت إعداد الموازنة، فمن المعروف أن التدفقات النقدية المتوقعة نتيجة اختيار بديل معين مرتبط بإنفاق استثماري، ما هي إلا توقعات متعلقة بالمستقبل. وبديهي أن من المستحيل مستقبلاً التنبؤ بما يحمله من مفاجآت بدرجة مطلقة من الدقة.

وعليه فإن التدفقات النقدية المتوقعة للموازنة الإستثمارية يرتبط تحقيقها بمجموعة العوامل الداخلية والخارجية والتي يقع معظمها عن نطاق رقابة متخذ القرار نفسه، لأنها في معظم الأحول متغيرات تابعة

بالإضافة إلى ذلك فإن القائمين علي إعداد وتنفيذ الموازنة ما هم إلا بشر يختلفون فيما بينهم في حركية السلوك. وبذلك فإن سوء التقدير للإيرادات أو نقصها عن المتوقع يكون سبباً ودافعاً رئيسياً لشروع الحكومة في ترشيد إنفاقها خصوصاً عندما تبدأ الإيرادات في التناقص عن الحد الذي كان متوقعاً لها.

ثانيا: تحقيق عدالة التوزيع للنفقات

هناك سبباً أخر من أسباب أو دوافع ترشيد الإنفاق غير نقص الإيرادات، وهو تحقيق عدالة التوزيع، بمعنى أن يتم الصرف في المجالات أو النشاطات الحكومية الضرورية، والتي تحقق الخدمات الأساسية اللازمة لمواطني الدولة، والتي ترى الحكومة أنها من واجباتها الأساسية لتحقيق حياة كريمة لشعبها. وفي سبيل تحقيق ذلك قد تترك الحكومة بعض المجالات التي تنفق عليها للقطاع الخاص، لكي يتولي هو مسئولية الصرف عليها وجني أرباحها مقابل حصة معينة للحكومة، أو عن طرق الدخول كشريك معها، أو بمنحه تراخيص لمزاولة هذه النشاطات مقابل مبالغ مالية. ولقد تم إتباع سياسة التخصيص في العديد من البلدان مثلما حدث في المملكة لقطاع الاتصالات، وعموماً يمكننا القول أن الدولة وفي سبيل القيام بعملية ترشيد الإنفاق وتحقيق عدالة التوزيع فإنها تقوم "بإعادة ترتيب لأولويات السياسة المالية والتأكيد على أهمية ترشيد الإنفاق وبصفة خاصة الاهتمام بتخفيض الإعانات غير الإنتاجية طبقاً لجدول زمني محدد من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية عبر الاقتصاد كله" وبذلك فان أهم دوافع ترشيد الإنفاق الحكومي هو الرغبة في تحقيق توزيع عادل لإيرادات الدولة، وذلك عن طريق الإنفاق في الأوجه السليمة التي يعود نفعها على المجتمع، بالإضافة إلى ترك المشاريع التي يكون القطاع الخاص قادراً على إدارتها بشكل أفضل من الدولة. لذا فإنه من

[1] عن الموقع:http://www.hrdiscussion.com/hr16962.html،بتاريخ. 3-3. 2016.

الممكن القول أن سياسة الخصخصة المتبعة في كثير من دول العالم خصوصاً النامية تعتبر أحد أوجه ترشيد الإنفاق الحكومي.

وهناك عنصر ثالث يمكن اضافته ك أحد الدوفع لعملية ترشيد الانفاق إلا وهو (إحكام الرقابة) وحتى يتم تحقيق الهدفين السابقين لابد وأن يتخللهما عملية رقابة محكمة على كل من عملية تحصيل الإيرادات وكذلك عملية الإنفاق بما يتماشى مع سياسة ترشيد الإنفاق الموضوعة من قبل الدولة، والرقابة على إختلاف أنواعها تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياسة ترشيد النفقات.

وتشمل الرقابة العديد من المجالات الخاصة بالإنفاق الحكومي مثل الرقابة المتعلق بالمشتريات الحكومية ومراقبة المستودعات بالإضافة إلى عملية المسائلة الإدارية ومراقبة الأنظمة المالية المتبعة.

المطلب الثالث: سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من خلال موازنة العامة للدولة

شهدت النفقات العامة عدة تطورات في الجزائر بسبب الصدمات السعرية التي يتعرض لها سعر النفط.

أولا: تحليل النفقات العامة للجزائر في سنة 2006–2010

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع اسعار المحروقات كان من أولويات الدولة ترشيد الإنفاق العام بمراعاة الجانب الاجتماعي والنهوض بالنشاط الاقتصادي، لذا عرفت النفقات العامة تزايد مستمرا طيلة هذه الفترة منتقلة من 2631.3 مليار دج من سنة 2006 الى 5860.7 مليار دج سنة 2010 بنسبة زيادة في المتوسط 19 %. والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم(24): تطور النفقات العامة 2006–2010

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
2006	1283.4	1347.9	2631.3
2007	1574.9	2047.9	3622.7
2008	2017.9	2304.8	4322.7
2009	2593.7	2597.7	5191.4
2010	2837.9	3022.9	5860.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الأمانة العامة للحكومة – الجريدة الرسمية الجزائرية

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات كانت منخفضة في سنوات الثلاثة 2006و2007و2008 والتي كانت تقدر بـ2631.3 و 3622.7 و 4322.7 على التوالي أما في سنة 2010نلاحظإرتفاع كبير فيها مقارنة بسنة 2009.

ثانيا: تحليل النفقات العامة للجزائر في سنة 2011 – 2015

لقد تطورت نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر من 2011إلى 2015 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(25): تطور النفقات العامة 2011-2012

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
2011	4291.1	3981.3	8272.4
2012	4782.6	4204.3	8986.9
2013	2275.5	1887.8	4163.3
2014	4714.5	2941.7	7656.2
2015	4972.3	3885.8	8858.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة 2014-2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظأن النفقات إرتفعت في سنة 2015 مقارنة بالسنوات الأخرى التي كانت متقاربة فيما بينها من سنة 2011 الى 2012 أما في سنة 2013 شهدت إنخفاض كبير ثم عادت و إرتفعت مجددا في سنة 2015 ارتفعت تفقات التسيير الدي قدرت ب . 4972.3 مليار دولار مقارنة بسنة 2014 الذي بلغت 4714.5 مليار دولار بسبب الأثار الناجمة أساسا عن الرواتب والتعويضات لعمال الإدارات المركزية والامركزية التي إرتفعت ب6.45%.

وتفرض الموازنة حاليا بلوغ سعر النفط 60 دولار للبرميل وهو ما يقل كثيرا عن السعر الذي كان متوقعا في التقديرات الأولية والبالغ 90 دولار للبرميل، وأشار البيان الى توقع حكومة البلاد انخفاض إيرادات النفط والغاز إلى 34 مليار من 68 مليار في 2014، وبنت توقعات الموازنة الجزائرية على أساس أن يبلغ قيمة الإيرادات 57.3 مليار دينار مليار هذا العام (2015) لتتجاوز بكثير قيمة الصادرات للمرة الأولى.

ثالثا: تحليل النفقات العامة حسب قانون المالية 2016

تتبني الحكومة سياسة ترشيد الانفاق العام وتجميد عدد من المشاريع الكبرى مع محاولة الحكومة أيضا تقليص الواردات قدر المستطاع في إطار كبح الانفاق، ووافق البرلمان بالفعل على خفض الإنفاق بنحو 9 واقر زيادات الأسعار المدعمة للبنزين وزيت الديزل والغاز والكهرباء، وهي المرة الاولى منذ عشر سنوات، حيث يرتقب مشروع قانون المالية لسنة 2016 سعر مرجعي لبرميل النفط ب 37 دولار و سعر صرف ب98 دج للدولار الواحد.كما يرتقب مشروع القانون ارتفاع في حجم الواردات إلى 7 .54 مليار دولار و تراجع في صادرات المحروقات في حدود 4. 26 مليار دولار، وحسب المشروع تتوقع الدولة لسنة 2016 نفقات الميزانية ب7.984 مليار دج منها 4.807 مليار دج لنفقات التسيير و 3.176 مليار دج لنفقات التجهيز أي بانخفاض 9 بالمائة مقارنة بسنة 2015،كما يتوقع مشروع قانون المالية 2016 إجمالي إيرادات الميزانية 4.747 مليار دج موزعة على 3.064 مليار دج للإيرادات

العادية و1.682 مليار دج للضريبة النفطية.ويمثل هذا المستوى من الإيرادات 4.3 بالمائة مقارنة بقانون المالية 2015 (4.953 مليار دج) و إرتفاعا ب1.3 بالمائة مقارنة مع قانون المالية الأولي لسنة 2015 (4.684 مليار دج).

وعلى صعيد الإقتصاد الكلي يتوقع مشروع القانون نموا بنسبة 4.6بالمائة وتضخما متحكم فيه عند نسبة 4 بالمائة ورصيد إجمالي للخزينة بعجز يقدر ب2.452 مليار دج في حين يتوقع احتياطات لصندوق ضبط الإيرادات بقيمة 1.797 مليار دج في نهاية 2016، و يتوقع النص إجراءات جديدة و تعديلات لبعض التدابير الموجودة ترتكز على توقع حذر لإيرادات الصادرات، ويقترح رفع قسيمة السيارات والرسم على القيمة المضافة للديازال وكذا على إستهلاك الغاز الطبيعي للكهرباء الذي يتجاوز حد معين[1].

وحدد قانون المالية التكميلي حجم الإنفاق العام عند 7692 مليار دينار حوالي 112 مليار دولار تم إقرارها في وقت سباق هذا العام، وكانت الحكومة الجزائرية أعلنت سابقا أن تراجع إيرادات الطاقة لن يؤثر على البرامج الإجتماعية بهدف تجنب اندلا ع أي احتياجات وتحاول الحكومة كبح الواردات وتقديم محفزات للمنتجين في مسعى لترشيد الإنفاق العام[2].

من خلال تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة8.8%، كما إنخفضت تقدير ميزانية التسيير نسبة 3.3%، وإنخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%. وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي لل نفقات غير المكررة عبر تخفيض الإستثمار العمومي (تجميد مشاريع تواموي ومستشفيات....) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة[3].

يمكن القول أن ما يميز مشروع قانون المالية لسنة 2016، أن الحكومة قامت بإعداده في ظل ظروف جد صعبة يمر بها الاقتصاد الوطني بسبب تهاوي أسعار النفط بأكثر من 45% خلال سنة 2015، مع تسجيل إنخفاض في الايرادات سواء بالعملة الصعبة أو ما تعلق بإيرادات الميزانية، ورغم أن جميع المؤشرات تؤكد أن السنة الجارية سوف تكون أصعب من السنة الماضية، لذا فالمؤشر التي اعتمدت عليها الحكومة إتسمت بالحذر.

كون السعر المتوسط للنفط لإعداد الميزانية استقر في حدود 45 دولار وسعر صرف الدينار بلغ 98 دينار لكل دولار واحد، في حين توقعات حجم صادرات المحروقات تقارب 26.4 مليار دولار، بينما توقعات حجم واردات

[1] **للمزيد من الإطلا ع أنظر:**

- المدرية العامة للضرائب، وزارة المالية، وكالة الأنباء الجزائرية 26 نوفمبر 2015.

[2] عن الموقع: www.cnbcarabia.com تاريخ الإطلا ع 5-4-2016 .

[3] عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري** ،كليه العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص 04.عن الموقع: http://iefpedia.com تاريخ الإصلا ع 12-5-2016.

السلع والبضائع بدورها قد تناهز 54.7 مليار دولار، أما حجم التضخم لن يقل عن سقف 4 بالمئة، وفيما يتعلق بالتوقعات فتقدر إيرادات الميزانية ب 4747.4 مليار دينار.

بينما توقعات نفقات الميزانية في حدود 7984.2 مليار دينار من جهة أخرى توقعات ميزانية التسيير ناهز 4807.3 مليار دينار، وتوقعات ميزانية التجهيز قاربت 3176.8 مليار دينار. وينتظر أن يبلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات نهاية 2016 حوالي 1797.4 مليار دينار، فيما يترقب أن تقدر قيمة التحولات الإجتماعية ب .1840.5 مليار دينار في 2016 ، وسوف يصل حجم عجز الميزانية الى 3236.8 مليار دينار، علما أن حجم ناتج إحتياطي الصرف نهاية عام 2016 لن يتعدى 121.2 مليار دولار، أي ما يسمح بتغطية فقط 23 شهرا من الإستراد كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(26): التوازنات الإقتصادية حسب قانون المالية 2016

توقعات القانون على بعض المتغيرات	سنة 2016
ايرادات الميزانية	4747.4 مليار دولار
نفقات الميزانية	7984.2 مليار دولار
• **تفقات التسيير**	4807.3مليار دولار
• **تفقات التجهيز**	3176.8 مليار دولار
رصيد صندوق ضبط الايرادات	1797.4 مليار دولار نهاية 2016
تحويلات اجتماعية	1840.5 مليار دينار
حجم عجز الميزانية	3236.8 مليار دينار
حجم ناتج الاحتياطي للصرف	121.2 مليار دولار نهاية 2016 يغطي 23 شهرا

المصدر:من إعداد الطلبة بالإعتماد على الموقع :www.ech-chaab.comتاريخ الطلاع 8-4-2016.

على ضوء الأرقام نلاحظ ان المؤشرات الكبرى تدعو فعلا إلى الإنشغال، لذا ستكون سنة 2016 صعبة جدا، وتتطلب في هذه الحالة مضاعفة الجهود لتفعيل الحوكمة المالية وترشيد النفقات على إعتبارأن توقعات نمو الناتج وحجم التضخم صعبة لأن الحكومة سوف تضطر خلال هذه السنة إلى إتخاذ إجراءات تخفيض الدينار واللجوء إلى عملية التقشف، لكن حجم التقشف بالمقارنة مع سنة 2015 لم يتجاوز 9%، وتعد نسبة غير كافية لا تتماشى مع تهاوي أسعار النفط والتحولات الإجتماعية، وكذا تحقيق النمو المتوقع والمقدر بـ4 %.

المطلب الرابع:البدائل المتاحة لمواجهة الصدمات السعرية للنفط

تملك الجزائر العديد من البدائل لمواجهة تقلبات أسعار النفط من خلال الإعتماد على الطاقة الغير المتجددة (التقليدية) على المدى القصير والطويل والتي تتميز بتوفرها أهمها:

أولا: الطاقات البديلة (الغاز الصخري)

يعد الغاز الصخري مصدرا من مصادر الطاقة الحديثة، المتواجد داخل الصخور العميقة وينتشر غالبا في الطبقات الصخرية للأحواض الروسوبية، تسمى هذه الطبقة من الصخور" السجيل" ويتشكل بفعل الحرارة والضغط، ولأن صخور السجيل تتميز بتشكلها من حبيبات دقيقة فإن الفراغات المسامية فيها تكون صغيرة للغاية مما يجعل خاصية نفوذ الغاز من خلالها منخفظة جدا وبالتالي يكون الغاز محبوسا بين تلك الطبقات، كم يتميز هذه الصخور بإحتوائها على مواد عضوية بنسة تتراوح بين 5 و5.2%والسجيل نوع شائع من الصخور الرسوبية تشكل على مدى قرون من الزمن مكوناته الأساسية عبارة عن الطين والمواد العضوية[1].

وتحتلالجزائر المرتبة الأولى من حيث إمتلاكها الغاز الصخري بإحتياطي إجمالي قدره 3419 تريليون قدم مكعب و 707 تريليون قدم مكعب فقط قابل للإستخراج وهو موزع على سبعة أحواض تعد الأهم على المستوى الوطني، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(27): توزيع إحتياطي الجزائر من الغاز الصخري القابل للأستخراج حسب الأحواض

الحوض	مساحة الحوض (م2)	الغز الصخري(تريليون قدم مكعب)
عدامس(بركين)	117000	282.3
إليزي	44900	55.7
تيميمون	43700	152.5
أهانت	20200	59.9
مويدير	22300	9.5
رقان	40000	119.8

[1] بوريشأحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

تندوف	77000	26
المجموع	-	707

المصدر: بوحبيلة إلهام، قطوش مريم، **العاز الصخري: المصدر الطاقوي الجديد(التجربة الأمريكية نموذجا)** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص20، عن الموقع:eco.univ-setif.dz تاريخ الإطلاع 23-5-2016.

على الرغم من هذا القدر الهائل من إحتياطي الغاز الصخري في الجزائر، إلا أن المخاوف البيئية وإرتفاع تكاليف عمليات الإستخراج تعد من العوائق الرئيسية التي تحول دون إستغلال هذه الثروة، والجزائر حاليا لاتزال في مرحلة الإكتشاف، ومن بين أهم هذه العوائق مايلي[1]:

-إنتاج الغاز الصخري يتطلب إستثمارات وتكاليف إنتاج مرتفعة، من المستبعد أن يستطيع الإقتصاد الجزائري تحمل مثلها في هذه المرحلة.

-إستخراج الغاز الصخري يتطلب مهارات فنية وتكنلوجيا عالية لاتتوفر عليها الجزائر، ما يحتم عليها اللجوء إلى المتخصصين في هذا المجال مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

-الأضرار البيئية الناجمة خاصة في ظل غياب المراقبة الصارمة لشروط الإستخراج وما يترتب عليها من تلويث للمياه.

-موقف المجتمع المحلي الذي رافق إنطلاق عمليات التنقيب عن الغاز الصخري في ولاية تمراست إحتجاجات غاضبة عبرت عن مخاوفها من مخاطر إستخراج الغاز، التي تتعدى تلوث المياه إلى تلوث الهواء، إضافة إلى تبديد مخزونات المياه الجوفية بسبب حاجة إستغلال الغاز الصخري إلى كميات هائلة من المياه لتفتيت الحجر الزيتي.

ثانيا: الطاقات المتجددة

يطلق هذا المصطلح على مصادر الطاقة التي لها صفة التجدد والديمومة، أي أن مخزونها غير قابل لنفاذ بحكم الإستهلاك الدائم، ومن أهم هذه المصادر نجد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

1 -الطاقة الشمسية :إن إستخدام الشمس كمصدر للطاقة هو من بين المصادر البديلة للنفط التي تعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها تشكل مصدرا مجانيا للوقود الذي لا تنضب،طاقة نظيفة لا تنتج أي نوع من التلوث البيئي. و تمتلك الجزائر طاقات شمسية عالية نتيجة لموقعها الجغرافي، حيث أنها تتمتع بقدر هام من الإشعاع الشمسي، يمكن أن يؤهلها لإعتماد الطاقة الشمسية ضمن خططها التنموية بصورة رئيسية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي[2].

الجدول رقم (28):يوضح إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر

[1] زبير عياش، **الإقتصادالطاقوي الجزائر بين الغاز الطبيعي والغاز الصخري** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: " **إنعكاساتإنهيا أسعارالنفط على إقتصاديات المصدرة له**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة يحي فارس المدية، يومي 7و8 أكتوبر2015، ص21.

[2] محمد طالبي، م .حمد ساحل ،**أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألماني** ، مجلة الباحث، العدد 06، الجزائر، 2008، ص03.

المناطق	المناطق الساحلية	الهضابالعاليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
مدة إشراق الشمس (الساعة /السنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المتحصل عليها (كلواط/ م مكعب /السنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم:"**دليل الطاقات المتجددة**"، الجزائر،طبعة2007،ص39.

من خلال الجدول يتبين أن مدة الإشراق الشمسي في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة في المناطق الساحلية ويمكنها أن تصل إلى 3000 ساعة في الهضاب العاليا إلى 3500 ساعة في الصحراء.

حيث تعزم الجزائر في الطاقة الشمسية المركزة(الحرارية) بالشروع في انجاز مشاريع هامة في الطاقة الشمسية الحرارية اذ سيتم الشروع في انجاز مشروعين نموذجين لمحطتين حراريتين ذات تركيز مع التخزين بقدرة إجمالية قدرها حوالى 150ميغاواط لكل واحدة، ويضاف هذان المشروعان الى المحطة المختلطة بحاسي الرمل ذات القدرة الإنتاجية 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط من الطاقة الشمسية.

في المرحلة الممتدة ما بين 2016و2020 يستم إنشاء وتشغيل أربع محطات شمسية حرارية مع تخزين بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 1200 ميغاواط، ويتوقع في برنامج الفترة الممتدة ما بين 2021و 2030 أنشاء قدرة تبلغ حوالي 500 ميغاواط في السنة وهذا الى عاية2023 ثم 600 ميغاواط الى عاية سنة 2030.

هناك عدة مشاريع مسطرة هي[1] :

- **المشروع الأول**:حاسي الرمل، القدرة الانتاجية 25 ميغاواط، المطور القطاع العام، قائم منذ 2011؛
- **المشروع الثاني**: المغير، القدرة الانتاجية 80 ميغاواط؛
- **المشروع الثالث**:نعمة ، القدرة الانتاجية 70ميغاواط؛
- **المشروع الخامس**: العويد، القدرة الانتاجية 150ميغاواط.

الشكل رقم (11): نسب مشروع طاقة الشمسية المنتظرة من مشروع الطاقة المتجددة2011-2030

[1] وزارة الطاقة والمناجم، (2007): **دليل الطاقة المتجددة** ، الجزائر ، ص13.

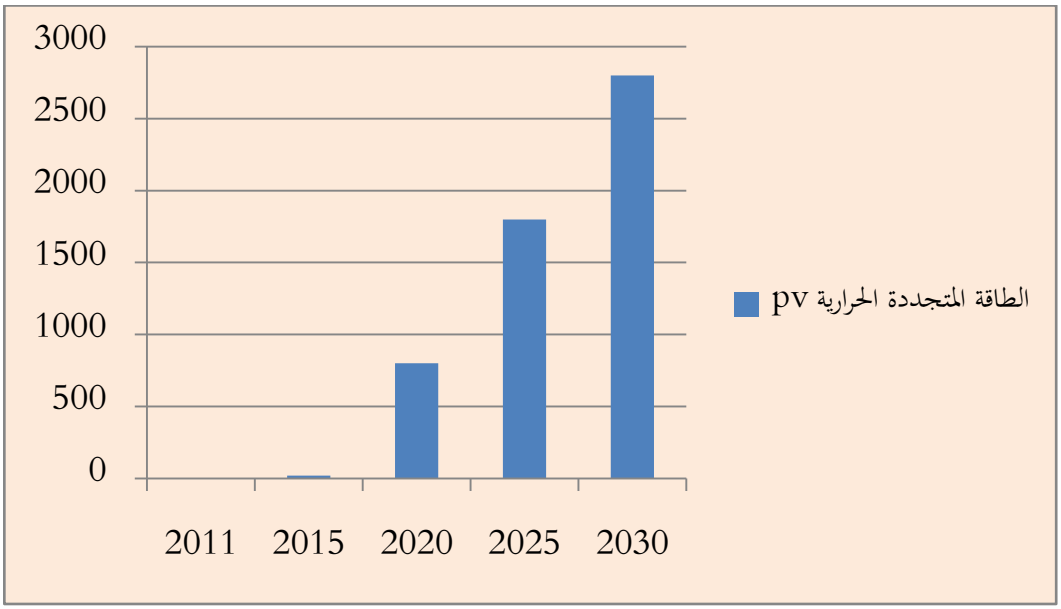

المصدر:الإتحاد العربي للكهربا، **كهرباء العرب**، مجلة دورية صادرة عن الأمانة العامة للإتحاد العربي للكهرباء العدد الثامن عشر، 2012، ص 64

تستند الإستراتيجيةالطاقوية للجزائر في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوية على التسريع في تطوير الطاقة الشمسية، فالحكومة تخطط إلى إطلاق مشروع مصنع اللوحات الكهروضوية بفرع الرويبة للإنارة الذي تبلغ قدرته الإنتاجية 120 مغاواط، والشكل الموالي يوضح ذلك أكثر.

الشكل رقم(12): نسب مشروع الطاقة الشمسيةالمنتظرمن مشروع الطاقة المتجددة2011-2030

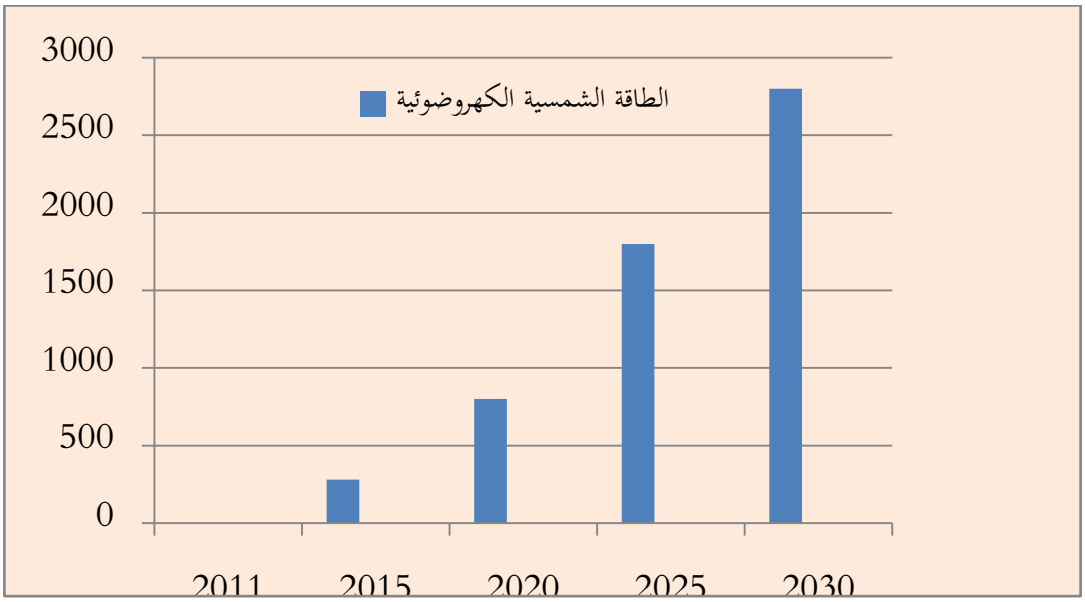

المصدر:الإتحاد العربي للكهربا،**كهرباء العرب**، مجلة دورية صادرة عن الأمانة العامة للإتحاد العربي للكهرباء العدد الثامن عشر، 2012، ص 64.

2 -طاقة الرياح: يعتبر هذا المورد الطاقوي متغيرا من مكان لآخر نتيجة الجوغرافيا والمناخ المتنوع، بحيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين المنطقة الشمالية والنمطقة الجنوبية، هذه الأخيرة تتميز بسرعة رياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز قيمة 6م/ثا من منطقة أدرار.

ودخلت الجزائر في مجال إستغلال طاقتها من الرياح، وهو إستثمار يصفه الخبراء بالهام جدا، حيث يتوقعون أن يدر على بلادنا أرباحا تربو عن ثلاثة مليارات يورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على إستحداث آلاف مناصب الشغل، وتوفير طاقة نظيفة بعدما ظل توظيفها لطاقة الرياح ضئيلا بمعدل 7،0 ميغاواط، وفي هذا السياق فإنه سيتم دعم مختلف هذه الوحدات بالوسائل الضرورية لإنتاج ديناميكي ينشط القطاع، ولإنجاح هذا المسعى تقرر تجنيد 20 باحثا علاوة على 360 أستاذا ينشطون في ثلاثين مخبرا محليا،وكما يشير المصدر إلى خطة للبحث عن مواقع يكثر فيها نشاط الرياح، بغرض إقامة مزارع لتوليد هذه الطاقة والتوصل إلى الإنتاج بنسبة 3من الطاقة الكهربائية في آفاق سنة 2015انطلاقانت طاقة الرياح[1].

إلا ان هناك مشروعات تحت الإنشاء والنتمثل في مزرعة كابيرتين للرياح- مدينة أدرار، قدرته الإنتاجية 10.2 ميغاواط، المؤسسة المطورة سونلغاز.

أما بالنسبة للمشروع المخطط إنشائه:

- في خنشلة، قدرته الإنتاجية 20ميغاواط، المطور له القطاع العام؛
- مشروع نعمة، قدرته الإنتاجة20 ميغاواط ، المطور القطاع العام؛
- بالإضافة إلى مشروع أخر غير محدد طاقته الإنتاجية 170 ميغاواط.

يرتقب برنامج الطاقة المتجددة في المرحلة الأولى الممتدة ما بين 2011 الى غاية 2013 تأسيس أول مزوعة بـ20 ميغاواط بأدرار،وانجازمابين2014و2015 مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل منهما ب.20 ميغاواط، وسوف يشرع في إجواء دراسات لتحديد المواقع الملائمة لأنجاز مشاريع أخرى في الفترة الممتدة ما بين 2016و2030 بقدر تبلغ 1700 ميغاواط[2]، لتفصيل أكثر انظر الجدول رقم()، ويمكننا تلخيص ماسبق في الشكل الموالي:

[1] فرحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتخقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث العدد 11، 2012، جامعة ورقلة، ص 143.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، **مرجع سبق ذكره**،ص 14.

الشكل رقم(13): نسب مشروع طاقة الرياح المنتظر من مشروع الطاقة المتجددة 2011-2030

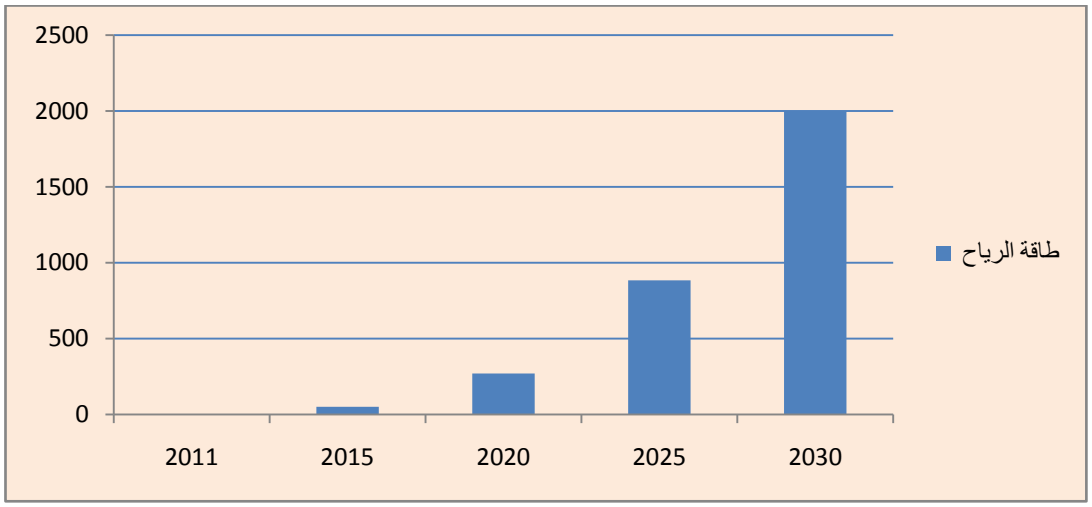

المصدر:الإتحاد العربي للكهربا،**كهرباء العرب**، مجلة دورية صادرة عن الأمانة العامة للإتحاد العربي للكهرباء العدد الثامن عشر، 2012، ص 23.

ثالثا: التنويع الإقتصادي (القطاعات خارج المحروقات)

يعتبر التنويع في الإقتصاد من خلال تطوير المنتجات خارج قطاع النفط علاجا لتقليص أخطار التجارة الخارجية ويكمن ذلك في تحقيق التنمية الإقتصادية، و لغرض إنهاء اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد في التراكم وتمويل التنمية، يحتم على الجزائر إعادة تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية لتوفير الشروط الازمة للإقلاع الاقتصادي من التبعية النفطية ، ومن أهمها قطاعات السياحة،الزراعة والصناعة.

1 -السياحة: يمكن الإعتماد على السياحة في الجزائر كمورد أساسي للعملة الصعبة، وذلك بإنتهاج سياسات تشجع الإستثمار في هذا القطاع بإعتبار الجزائر تملك إمكانيات سياحية ضخمة، سواء في الشمال أو الجنوب في الشرق أو الغرب، فالصحراء الجزائرية تزخر بمواقع سياحية مميزة كما تتوفر على حمامات معدنية تتميز بخاصية علاجية حيث يتوفر ما يفوق عن 200 منبع للمياه الجوفية الحموية وأغلبها قابلة للإستغلال كمحطات حموية عصرية، بالإضافة إلى فرص الإستثمار في الشريط الساحلي لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر، كما تملك الجزائر طابعا معماريا متميزا ناتج عن مختلف الحضارات التي مر بها التاريخ الجزائري منها الحضارة الرومانية، الإسلامية والعثمانية، أما الإمكانيات المادية التي يحظي بها القطاع السياحي فهي ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بتونس والمغرب، ويمكن أن تكون العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر هي السبب الرئيسي في عدم إستقطاب السياح الأجانب[1].

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر** – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012- 2013 ص231.

أ -الإمكانيات الطبيعية: تتنوع الإمكانيات الطبيعية للسياحة الجزائرية بين المعطيات الجغرافية والطبيعية التي تتمتع بها الجزائر في مختلف مناطقها عبر كامل التراب الوطني ومنها الموقع الجغرافي والتضاريس، بالإضافة إلى المناخ السائد وتنوعه، وتشكل الحمامات المعدنية الطبيعية جزءا مهما من المعطيات الطبيعية للسياحة الجزائرية، وهذه الإمكانيات الطبيعية تتنوع وتختلف ما يؤدي إلى تنوع السياحة في البلاد، وبالتالي مساهمتها في جعل الجزائر بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، وقادر على منافسة البلدان السياحية في العالم[1].

ب -الإمكانيات الفندقية: لاتقتصر مقومات السياحة على الإمكانيات الطبيعية والحضارية والتاريخية منها فحسب، بل تدعم هذه المقومات بإمكانيات أخرى مادية تسهل إستفادة السائحين من خدمات سياحية جيدة والتي تعتبر ذو أهمية كبيرة، وذلك ن خلال توفير طاقة فندقية بمختلف تصنيفاتها، والبنية التحتية كالطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية، مما يسهل تحرك السياح وتحسين الخدمات، وتتمثل الطاقة الفندقية في قدرة الإستيعاب للمؤسسات الفندقية الموزعة عبر كامل التراب الوطني، إذ تمثل الطاقة الفندقية إحدى المؤشرات المهمة في قياس مدى تطور وتقدم القطاع السياحي في أي بلد[2].

ت -الإمكانيات البشرية (الموارد البشرية): إن توفر الإمكانيات الطبيعية والمادية أمر مهم من أجل جعل الجزائر وجهة سياحية جذابة والعمل على التوسع في الإستثمارات السياحية، إلا أن هناك حقيقة مهمة فى هذا الصدد وهي أن السياحة تحتاج إلى مورد بشري مؤهل يستطيع مواكبة التطور الحالي والمستقبلي في القطاع السياحي، هذ ا الأخير لا يزال لا يشغل ما يكفي من اليد العاملة بالرغم من التقدم الملحوظ في نسبة النمو التي يحققها عدد العاملين في هذا القطاع إلا أن الجزائر إحتلت المرتبة 103 عالميا لمؤشر الموارد البشرية[3].

و بالرغم من أن القطاع السياحي و في ظل الظروف الأمنية الحالية رغم تحسنها النسبي لا يمكن أن يؤدي دروه الكامل سواء على المدى القصير أو المتوسط مهما كانت الإستثمارات والتحفيزات المقدمة لهذا القطاع، بسبب الصورة المشوهة عن الجزائر حاليا في ذهن السائح الأجنبي. بالإضافة إلى إستئثار دول الجوار بالصناعة السياحية وإكتسابها الخبرة الواسعة، مكنتها من إستقطاب الراغبين في التعرف على طبيعة وثقافة دول شمال افريقيا وبالرغم من

---

[1] عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000– 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر 2012،3-2013 ،ص 141.

[2] **نفس المرجع**، ص 162

[3] إيمان خلاوي، أمال بن ناصر، **الإستثمار السياحي كإستراتيجية تنمويةبديلة للجزائر ما بعد المحروقات "واقع وآفاق"**، ورقة بحث مفدمة إلى الملتقى الدولي حول: "**تقيم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصاديةلإستقطابالإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر** ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة المسيلة، يومي 28 29 أكتوبر، 2014، ص 12.

الضغف النسبي لقطاع السياحة في الجزائر [1] إلا أنها ساهمت في الإنتاج المحلي الإجمالي سنوات مختلفة وهي موضحة في الجدول التالي.

الشكل رقم(14):مساهمة القطاع السياحي في الناتج الوطني الخام

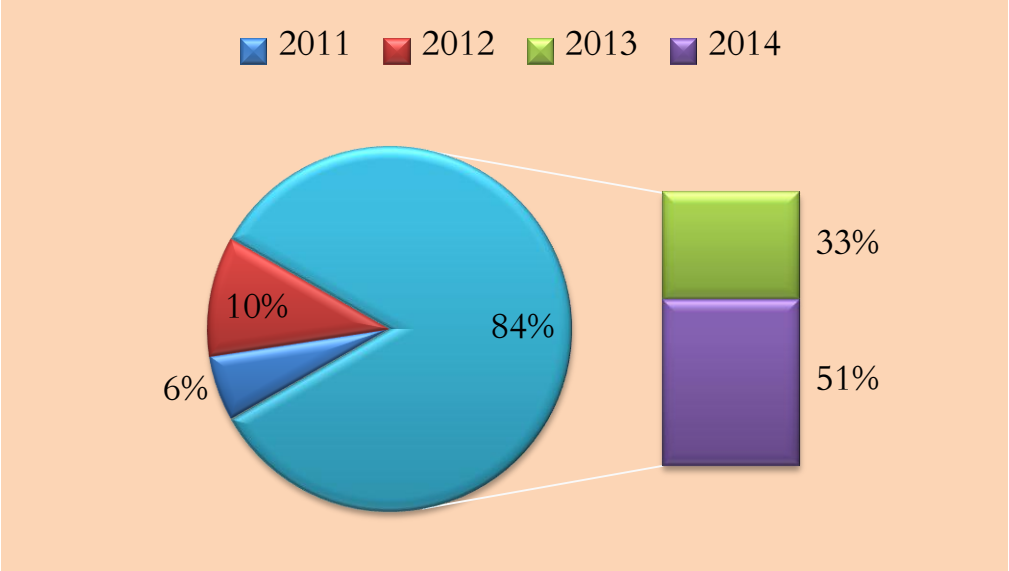

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (07).

2 -القطاع الفلاحي: يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاديات البلدان لذا وجب الإهتمام به وتنميته كبديل إقتصادي خارج المحروقات، فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي دولة جديرة بإختيار أنجع الإستثمارات، وبالتالي يمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، بإعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

إن النتائج المحققة على المستوى الوطني لبرنامج التنمية الفلاحية الريفية ليست في مستوى الإمكانيات المتاحة فلابد من تعزيز القطاع الفلاحي وهذا عن طريق إنتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف من خلال:

-إقامة علاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الإقتصادية كالعلاقة بين الزراعة والصناعة؛

-ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي وبشكل صارم وحماية حقوق الفلاحين المستغلين لا المزيفين فالأرض لابد أن تكون لمن يخدمها لا لمن يؤجرها؛

[1] **نفس المرجع** ، ص 215.

-الإستغلال الجيد والعقلاني للأراضي الزراعية المستغلة لأن إستغلالها بطرق عشوائية يحدث تلفا لا يستطيع النظام البيئي أن يتحمله وينتج عن ذلك التصحر وإتلاف الأراضي الصالحة للزراعة؛

-محاربة كل أنواع الفساد من بيروقراطية ورشوة وغيرها، فإنتشار الفساد يؤدي إلى فساد الإقتصاد الوطني الكلي وليس القطاع الزراعي فحسب؛

-الإهتمام بترقية وتشجيع الإستثمار في القطاع الزراعي الذي يعرف إنخفاض نسبة الإستثار فيه، خاصة من طرف القطاع الخاص وهذا راجع إلى عدم توفر دراسات أمام الراغبين في الإستثمار حول الفرص المتاحة للإستثمار في التنمية الزراعية؛

-الإهتمام بالبحث العلمي الزراعي لأن مستقبل الزراعة يتطلب إستمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية، فأي إستراتيجية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي لابد لها أن تعطي أولوية كبرى لوضع برامج مكثفة في مجال البحوث التطبيقية والهندسة الوراثية، وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية؛

-ضرورة التنسيق بين مختلف المعاهد والجامعات والمخابر ومراكز البحث والفاعلين في المجال الفلاحي.

فقدنال هذا القطاع قسطا مهما من الاستثمارات والقروض للفلاحين من جهة، كما ان المنتجات الزراعية المحلية هي النقطة الاهم تجد اقبالا من المستهلك، ولا تعاني من منافسة المنتجات الخارجية بالحدة التي تعاني منها المنتجات الصناعية المستوردة، لأن ه ذه الأخيرة حاملة للمعارف والتكنولوجيا المتطورة وقد ساهم القطاع الزراعي كذلك في الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل رقم(15):مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام

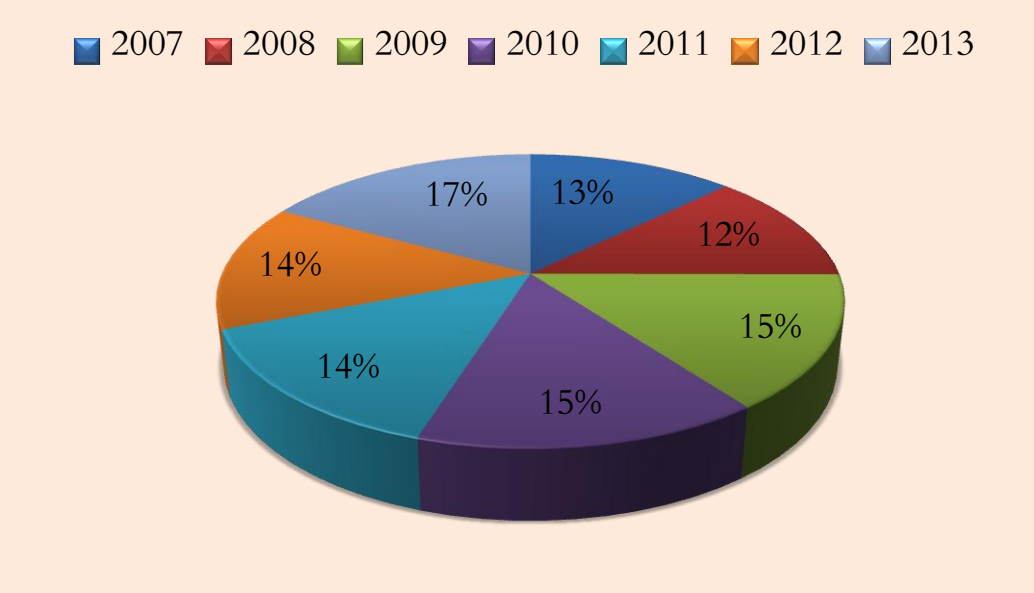

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (08).

من خلال الجدل نلاحظ أن قطاع الزراعة خلال سنتي 2009و2010 قد إرتفع مقارنة مع سنتي 2007و2008 واستمر هذا الإرتفاعإلى أن وصل إلى 12.26 سنة 2013.

3 -الصناعة : بعد عقدين من التخلى عن القطاع الصناعي الذي كان الإستراتجية الأساسية للإقتصاد الوطني في مرحلة السبعينات، وبعد ا لإتفاق على إعادة جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ برامج تعديل هيكل الإقتصاد الذي نتج عنه تخفيض معدلات التضخم وتقليل العجز العمومي وتكوين قدر من إحتياطي الصرف، لكن في المقابل كانت هذه الإجراءات مصحوبة بتقهقر مستمر في الإنتاج الصناعي وقطاع البناء والإسكان وتدهور القدرة الشرائية للمواطن، أصبح من الضروري على الدولة السعللمحافظة على النسيج الصناعي القائم و إعادة تنشيطه، وهذا لا يعني العودة إلى هيمنة القطاع العام والتسيير المركزي للإقتصاد، فتدخل الدولة يجب أن يكون من خلال الإعتماد على:

-تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة : من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة و أن الإقتصاد الجزائري يمكن له الإستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل تكاليف الإنتاج؛

-تشجيع الخوصصة في الصناعات التحويلية العمومية، مع الحفاظ على اقصى قدر ممكن كم الو ظائف في النسيج الصناعي، وتشجيع الإستثمارات والشراكة مع المستثمرين الأجانب؛

-إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد بإكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي؛

-إعادة تأهيل القطاع الصناعي القائم: إن ضعف الإستثمارات الأجنبية المباشرة و إستثمارات القطاع الوطني الخاص في المجال الصناعي يحتم على الدولة تعبئة جهودها من جديد، لغرض تنشيط هذا القطاع الذي عرف تخلفا كبيرا، وأصبح دور الدولة في التدخل لتصحيح الإختلال و إسعاف الصناعة أمرا ضروريا، لأن آلية السوق لم تعد قادرة لوحدها على تحريك الصناعة الجزائرية.

إن القطاع الصناعي العمومي الجزائري جهاز له قيمته وقدرته التقنية والصناعية المعتبرة، ويشتمل على قدر كبير من طاقات النمو التي تحتاج إلى الإسعاف والإنتعاش لكي يؤدي دوره في الاقتصاد الوطني، ولذلك ويصرف النطر عن الاوضاع الظرفية،، فان خصائص السوق الجزائرية والموقع الجغرافي والروابط التي نسجها القطاع الصناعي، هي كلها عوامل من ش أنها أن تمكن هذا القطاع من أن يجد لدى الشركاء الأجانب إهتماما تمكنه من التكيف التكنولوجي وتحقيق قدراته وإيجاد منافذ له في السوق الدولية[1].

رابعا: إدارة الفوائض النفطية (صندوق ضبط الإيرادات)

[1] عسى مقلد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 176.

تراهن الحكومة على صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ 77.2 مليار دولار للخروج من الأزمة الإقتصادية التي تمر بها، بعد تراجع والتخلص من عجزها نتيجة تراجع إيرادات الجباية النفطية.

حيث كشف تقرير مؤسسة swfinstitute المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومة والصناديق السيادية أن صندوق ضبط الإيرادات حل في المركز السابع عشر عالميا الذي بلغ 77.2 مليار دولار خلال سنة 2014، وستلجأ الحكومة إلى استخدام صندوق ضبط الايرادات، كآلية لضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة، حيث تستخدمه الدولة لسد عجزها نتيجة تراجع إيرادات الجباية النفطية التي إنهارت بصفة فجائية خلال السنة 2013.

وأن موارد صندوق ضبط الإيرادات ستبلغ 2500 مليار دينارجزائري نهاية العام الجاري بفضل سياسة ترشيد النفقات، وأوضح قانون المالية التكميلي 2015 سماح بوضع تدابير لوضع حد للإختلالات المسجلة في التوازنات المالية للبلاد، كاشفا أن إجراءات ترشيد النفقات التي اتخذتها الحكومة في أعقاب انخفاض صادرات البلاد النفطية إلى 45 بالمائة، ستمكن من رفع رصيد صندوق ضبط الإيرادات إلى 2500 مليار دينار جزائري نهاية 2015.

ولمواجهة ذلك، تجد حكومة نفسها أمام ضرورة ضخ أموال في (صندوق ضبط الإيرادات) لتفادي التأثر، على المدى القريب، بتقلبات السوق، مما يعني أن إختلال ستتعرض له، لا محالة، قطاعات الاقتصاد في البلاد حيث يستخدم الصندوق للإحتفاظ بالفائض.

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق نستنتج أن الجزائر دول نفطية تعتمد وبشكل كبير على النفط كمورد أساسي، مما يجعلها تتأثر بالإرتفاعواللإنخفاض التي تعرفها أسعاره في السوق النفطية الأمر الذي جعل الإقتصاد الجزائري يتأثر بالعديد من الصدمات النفطية أبرزها صدمة 1986 التي كان لها أثر سلبي أدى بها إلى إنهيارإقتصادها وأدخلتها في دوامة من المشاكل الداخلية والخارجية، ليعرف الإقتصاد صدمات أخرى منها سنة 2008 التي توالت مع الأزمة المالية العالمية، و صدمة سنة 2014 التي كانت مشابهة لصدمة 1986، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى تغير إستراتيجياتها ووضع حلول للخروج من هذه الصدمة كصدور قوانين مالية والشروع في تطبيق سياسة ترشيدية لنفقاتها واللجوء إلى قاعدة إنتاجية بديلة كالطاقات المتجددة وتنوع القطاعات خارج المحروقات.

أولا: الكتب

1 – أسامة فاضل الجمالي ، **الطاقة والإقتصاد والسوق النفطأساليب الصناعة البترول** ، بدون دار نشر، العراق، الطبعة الثاني، 1977.

2 – أسامة نجوم، **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على إقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط** ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2015.

3 – إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2006.

4 – جابر عدنان، **العرب وعصر ما بعد النفط**، دار علاء الدين، سوريا، الطبعة الأولى، 2004.

5 – حافظ الرجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، بدون طبعة 2000.

6 – حامد عبد المجيد دراز، مُحَمَّد حامد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**،ألكس لتكنولوجيا المعلومات، مصر،2007.

7 – حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 1993.

8 – حسين عبد الله، **النفط العربي خلال مستقبل المنظور**، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى.

9 – حسين عبد الله، **مستقل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، طبعة الأولى، 2006.

10 زهيدي الشامي، **الأوبك في الإقتصاد العالمي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى،2001.

11 – سالم عبد الحسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة طرابلس، ليبيا، طبعة الأولى، 1999.

12 – صديق مُحَمَّد عفيفي، **التسويق البترولي**، مكتبة عبد الشمس للنشر والتوزيع، طبعة التاسعة، مصر، 2003.

13 – عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى،2009.

14 – عبد المطلب عبد الحميد، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر،بدون طبعة، 2005.

15 – على لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

16 – علي كنعان، **إقتصاديات المال والسياستين المالية و النقدية**، دار المعارف، الجمهورية العربية السورية، بدون سنة.

17 – كامل بكر، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية لطباع والنشر، لبنان، بدون طبعة، 1986.

18 – محمد أحمد الدوري، محضرات في الإقتصاد البترولي، الديوان المطبوعات للجامعة الجزائرية، بدون بلد، 1983.

19 – حمد أبو العلا، **نظرية البترول**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

20 – محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب، الجزائر،1993،ص213.

21 – محمد ختاوين ، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النقاش، لبنان، طبعة الاولى،2010.

22 – محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.

23 – محمد عمر أبو الدوح، **ترشيد الإتفاق العام وعجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 2006.

24 – مُحَمَّد عمر أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدول**ة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

25 – محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرللتنمية العربية**، عالم المعرفة، الكويت، 1997.

26 – نائل عبد الحافظ العواملة، **الإدارة المالية العامة**، مركز أحمد ياسين، الطبعة الرابعة، الأردن، 2003.

27 – نواف الرومي، **منظمة الأوبك والاسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهرية لنشر والتوزيع، ليبيا ،2000.

28 – هاني عبد القادر عمارة، **الطاقة وعصر القوة**، دار غيدا للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2012.

29 – هيثم صاحب عجام، على محمد سعود، **تخطيط المال العام**، دار الكندي لنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

30 – وبلفرديكول، **تنمية نفط بحر قزودوإنعكساتها على منطقة الأوبك** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الخارجية،بدون بلد، بدون طبعة، 2001.

ثانيا: مذكرات

1 –بلقلقة إبراهيم، **سياسات الحد من الأثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 1014- 2015.

2 –حمادي نعمة، **تقلبات أسعار النفط وإنعكساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986–2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 2008- 2009.

3 –طالبي صلاح الدين، **تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها – حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2009 2010.

4 –عسى مقلد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009.

5 –عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2014)**، مذكر مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف 1، 2013- 2014.

6 –عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000– 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر 2012،3-2013.

7 –قويدر قوشيح بوجمعة، **إنعكساتتقلبات أسعار البترول على التوزاناتالإقتصاديةالكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،2008 -2009.

8 –كردودي صبرينة، **ترشيد الإتفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر ،بسكرة2013-2014.

9 –مُحَّد صادق حامد ربايعية ، **نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلونات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبق للمعايير الدولية**، أطروحة دكتراه،كلية الإعمال، جامعة عمان الغربية للدراسات العليا، الأردن،2010-2011.

10 –المكرطار فائز، **التنبؤ بأسعار النفط المرجعية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2000-2001.

11 –موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية–دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2009- 2010.

12 –موهب راوية، كحلوش سارة ، **تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي– حالة الجزائر للفترة 2000–2010**، مذكرةمقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012-2013.

13 – وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر**– مذكرة مقدمة ضمن منطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012– 2013.

ثالثا: ملتقيات

1 –إيمان خلاوي، أمال بن ناصر، **الإستثمار السياحي كإستراتيجية تنمويةبديلة للجزائر ما بعد المحروقات "واقع وآفاق"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "**تقيم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصاديةلإستقطابالإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة المسيلة، يومي28–29 أكتوبر، 2014.

2 –بلعاطل عياش، نوي سميحة، **تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001–2014**، ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر الدولي حول:" **آليات ترشيد الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف يومي 11–12 مارس 2013.

3 –بوريش أحمد، **تداعيات وانعكسات انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر الأول:"**حول السياسات اللإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية**" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،يوم7–8 أفريل2015.

4 –خليل عبد القادر، **تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على إقتصاديات الدول** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول،" **إنعكساتإنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له** :" **المخاطر والحلول**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس، المدية ، يومي 07– 08 أكتوبر2015.

5 – راقي سمية، " **البدائل المتاحة امام الجزائر في ظل انهيار اسعار النفط**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: **إنعكاساتإنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له"المخاطروالحلول**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية ، يومي 7–8أكتوبر،2015.

6 –زبير عياش، **الإقتصادالطاقوي الجزائر بين الغاز الطبيعي والغاز الصخري** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "**إنعكاساتإنهيا أسعارالنفط على إقتصاديات المصدرة له**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة يحي فارس المدية، يومي 7–8 أكتوبر2015.

7 –صالح صالحي، **أثر انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين لعنة الموارد ولعنة الفساد** ، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول:"**السياساتالإستخدامية والطاقويةبين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجاتالدولية**"، كلية العلوم الإقنصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 4–5 ماي2015.

8 –كمال بوصول، **أثر تقلبات اسعار البترولعلى اداء المؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2014)**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولى حول:" **إنعكاساتهيار اسعار النفط على إقتصاديات المصدرة**" ، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس لمدية، يومي 7–8 أكتوبر، 2015.

9 – محمد شكرين، **موقف الدول المصدرة للنفط من الحوكمة العالمية للطاقة** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي07–08 أكتوبر2015.

رابعا: مجلات

1 –أحمد شطاطة، **في الذكرى 29 لتأميم المحروقات**، مجلة الجيش، الجزائر، مديرية الإتصال والإعلام والتوجيه للجيش الوطني الشعبي، العدد439، 2000.

2 –سكينة جهينة فرج، **العوامل المؤثرة على أسعارالنفط العالمية وتأثيرها على إقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003–2014)**، مجلة الإقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 26، 2015.

3 –الطاهر زيتوني، **الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط** ، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، العدد 142، المجلد 38، 2012.

4 –رحمان أمال، **النفط والتنمية المستدامة** ، ورقة أبحاث اقتصادية وإدارية– العدد الرابع–كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ديسمبر، 2008.

5 –عماد الدين مُحَّد المزني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمي**، مجلة جامعة الأزهر لغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، فلسطين، العدد1، المجلد15 ،2013.

6 –غرابة زهير لقمان معزوز، **العلاقة المتبادلة بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب الدولي**، مجلة الباحث الإقتصادية، العدد01 ،2013.

7 –فرحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتخقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، مجلة الباحث، العدد 11، ، جامعة ورقلة، 2012

8 –مُحَّد طالبي، مُحَّد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألماني**، مجلة الباحث، العدد 06، الجزائر، 2008.

9 –يسرى عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد1، 2013.

10 – الإتحاد العربي للكهربا، **كهرباء العرب**، مجلة دورية صادرة عن الأمانة العامة للإتحاد العربي للكهرباء العدد الثامن عشر، 2012، ص 64

خامسا: تقارير

1 – تقرير الآفاق الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسط.

2 – التقرير السنوي للأوبك 2009– 2014.

3 – تقرير شهري حول التطورات النفطية في الأسواق العالمية ودول الأعضاء، مارس2015. لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،

4 – المدرية العامة للضرائب، وزارة المالية، وكالة الأنباء الجزائرية 26 نوفمبر 2015.

5 – وزارة الطاقة والمناجم:"**دليل الطاقات المتجددة**"، الجزائر،طبعة2007

6 مستجدات آفاق الإقتصاد الإقليمي، صندوق النقد الدولي، 15 جانفي، ص 24.

سادسا: مراجع باللغة الأجنبية

- 1 Alexandre paillard, **Gèopolitique de pètrole**, editiontechniqu, France, 2005.
Rabah mahiout،"le pètrolalgèriens" , France، p 109.

سابع: مواقع الأنترنت

1 –بوحبيلة إلهام، قطوش مريم، **العاز الصخري: المصدر الطاقوي الجديد (التجربة الأمريكية نموذجا)** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص20 ، عن الموقع: eco.univ-setif.dz

2 –عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**، كليه العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص 04.عن الموقع: http://iefpedia.com

3 –فارس النفعي، **مفهموم ترشيد الإنفاق الحكومي وعلاقتة بالموازنة العامة** ، المنتدى العربي عن الموقع:http://www.hrdiscussion.com

4 –فهد التركي، **خطط الحكومة للترشيد ولاصلاح المالي**، عن الموقع، www.aljarida.com

5 –لهب عطا عبد الوهاب، **أسعار النفط 2016 وتداعياتها على دول المنظمة، عن الموقع**: www.newsabah.com

6 –توقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، **سلسلة سامبا سبتمبر 2008**. عن الموقع: www.samba.com

7 –تأثير الصناعة البترولية على لإقتصاديات دول المنطقة العربية، عن الموقع: http://www.moqatel.com/

–Les sites

- http://www.alborsanews.com
- http://www.hrdiscussion.com/hr16962.html
- www.cnbcarabia.com
- www.djaziairess.com
- Ar.wi kipedia.org.www

الملحق رقم(01): إحتياطات النفط في العالم 2009-2013(مليار برميل عند نهاية السنه)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الدول العربية	712.5	711.0	711.6	712.8	712.6
إجمالي دول اوبك العربية	692.3	690.9	691.5	696.4	696.0
إجمال دول اوبك	982.5	995.0	1000.1	1007.2	1.007.2
إجمالي دول العالم	1214.5	1231.0	1241.6	1266.5	1277.7
نسبة الدول العربية	58.66	57.75	57.31	56.28	55.77

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2013 لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط.

جدول رقم (02): توقعات الطلب العالمي على النفط لسنوات 1995-2020

الجهة	فعلي 1995م	تقديري2020م	نسبة الزيادة 1995م 2020م
منظمة التعاون الاقتصادي	40.6	50.7	%24.9
بقية دول العالم	29.5	59.9	%103.1
العالم	70.1	111	%58.3

المصدر: توقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، **سلسلة سامبا سبتمبر 2008**، ص 07. عن الموقع www.samba.com،تاريخ الاطلاع:25 /02/201

االملحق رقم(03): الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام في دول العربية الأولى

الدول	2009	2010	2011	2012	2013
السعودية	264.6	264.5	265.4	265.9	265.8
العراق	143.1	142.3	141.4	145.3	145.3
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
الامارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
ليبيا	46.42	47.1	48.0	48.5	48.4
قطر	26.7	25.5	25.3	25.2	25.1
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر: التقارير الإحصائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك سنوات 2009-20011-2013.

الملحق رقم (04):تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2006– 2014. (الوحدة: ألف برميل يوميا)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الانتاج	1426	1398	1356	1216	1189.8	1162	1203	1203	11012.2

المصدر: التقرير الاحصائية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط أوبك سنة 2009-2013.

الملحق رقم (05): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (1985–1990) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد ميزان المدفوعات	5.17	15 -	0.3	10.9 -	11.8 -	0.76 -

المصدر:محمد بلقاسم بهلول، **الجزائربين الأزمة الاقتصادية والازمة السياسية**، منشورات دحلب، الجزائر،1993،ص 213.

الملحق رقم (06): معدلات النمو الإقتصادي للجزائر (1985–1990)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
النمو الإقتصادي	5.4	1.3	0.8-	2-	3.4	1-
معدل الإستثمار	26.7	-	24.6	22	18.2	19

المصدر محمد بلقاسم بهلول، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية**، منشورات دحلب، الجزائر،1993، ص 213.

الملحق رقم(07):مساهمة القطاع السياحي في الناتج الوطني الخام

السنوات	2011	2012	2013	2014
السياحة%	0.23	0.42	1.3	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات 2011.

الملحق رقم(08): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة	9.14	8.89	10.58	10.85	10.17	10.01	12.26	-

المصدر: من إعداد الطليبتين بالإعتماد على تقرير العربي المحدد، أعداد مختلفة.